القيم الديمقراطية لدى الحركات الاجتماعية الجديدة في المجتمع الافتراضي

تحليل مضمون لبعض مواقع التواصل الاجتماعي

دكتور

محمد السيد شكر

مدرس علم الاجتماع

كلية الآداب – جامعة بورسعيد

مقدمة:

اتخذ الفساد السياسي والاقتصادي أبعاداً متعددة على مدى السنوات الأخيرة، ساعد ذلك على ازدهار نشاط الحركات الاجتماعية الجديدة المختلفة والتي تميزت بشكل كبير بعدد من الخصائص مثل: الذاتية والمواطنة والتوق إلى التحرر الاجتماعي، وقد وجدت هذه الحركات في التكنولوجيا الجديدة والإنترنت حليفاً في مهمتها من أجل الوصول إلى أهدافها، ولذا عكفت نظريات الحركات الاجتماعية على شرح الدور الذي يؤديه الإعلام البديل في بناء الهوية الجماعية لها والمساهمة في تشكيل كيان خاص بها جعلها مميزة عن المنظمات الأخرى، كذلك استخدامها لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات في الإعلان عن الأنشطة وتعبئة المواطنين. ومؤخراً عرف الشارع المصري مجموعة من التعبيرات الاحتجاجية التي رفعت خطاباً نهضوياً وتحررياً ضد السكوت عن الإخفاقات السياسية وضيق حيز الممارسة الديمقراطية، حيث تسعى الحركات السياسية دون مواربة إلى ضخ دماء جديدة في شرايين الحياة السياسية لإفراز قوى جديدة تستطيع أن تتعاطى وتتفاعل بشكل إيجابي مع الأحداث الداخلية والخارجية. وقد أتاحت شبكة الإنترنت كوسيلة إعلام جديدة فرصة واسعة أمام هذه الحركات التي تتميز بهذه التعبيرات الاحتجاجية لترويج نفسها وطرح أفكارها سواء على المواقع الإلكترونية الخاصة بها أو على صفحات الشبكات الاجتماعية مثل "الفيس بوك" أو عن طريق التدوين ونشر العديد من المدونات باسمها أو حتى بث مقاطع فيديو على الموقع الشهير "يوتيوب" تعلن نشاطها في الشارع وتؤكد حقيقة وجودها. وتتبنى الدراسة الحركات الاجتماعية الجديدة بمعزل عن المجتمع المدني، فعلى الرغم من أهميتها وعلاقتها التفاعلية بمنظمات المجتمع المدني مثل النقابات والأحزاب، إلا أنها تفتقد إلى عنصر التنظيم الذي يشير إلى هيكلية قانونية معينة، كذلك عنصر الاستدامة حيث أنها قد "تنفض" بعد تحقيق هدفها، أو مع انتهاء الحدث ذاته. كما تبحث الدراسة في حقيقة "الفيسبوك" كأداة إعلامية بديلة للحركات السياسية وتدعو إلى إعادة النظر في ترويج الخطاب الإعلامي الغربي للثورات العربية على أنها ثورة "الفيسبوك" والذي يؤدي إلى الخلط بين التحولات السياسية والاجتماعية التي أفرزت الحالة الثورية، "فوسائل الإعلام الجديد لا تصنع الثورات بقدر ما تساهم في إعطاء قيم ديمقراطية جديدة للأفراد والجماعات وقدرات تتيح لهم التعبير والفعل في وقت واحد.

وقد رأى الباحث في مثل هذه المواقع أرضاً خصبة، مليئة بقيم الديمقراطية، التي يمكن رصدها، ومحاولة بناء منظومة قيمية لها، حيث قام بتحليل محتوى عينة عشوائية من هذه المواقع، وقد وجد أنها تتضمن العديد من قيم الديمقراطية مثل قيمة الوعي السياسي، الحرية، العدالة الاجتماعية، المشاركة، الإصلاح، الانتماء وغيرها كثير، وتمثلت عينة الدراسة في خمس صفحات فيسبوك لبعض الحركات الاجتماعية في الفترة من ٥ يناير ٢٠١٨م حتى ٢٦ ديسمبر ٢٠١٨م.

مشكلة الدراسة:

تعد الحركات الاجتماعية من العناصر الفاعلة الهامة في المجتمعات الديمقراطية حيث تساهم في صياغة وتفعيل وتعزيز مصالح المجتمع المدني ضد السلطة، ويعتبر الاتصال جزء لا يتجزأ من نجاحها، كذلك أظهرت الأبحاث أن الحركات الاجتماعية تواجه صعوبات في التواصل من خلال وسائل الإعلام السائدة، حيث أحياناً يقوم هذا التيار الإعلامي بعملية تشويه منهجي تؤثر سلباً على الحركة الاجتماعية أو تجاهلها، وهذا يؤكد على أهمية أن يكون للحركة وسائل إعلام بديلة، وأكد الباحثين على أن شبكة الإنترنت تعد مورد هام وأن الحركات تحتاج لتوظيف وسائط بديلة للاتصال في هذا الشأن، ففي وسائل الاتصال التقليدية يعد التواصل مع الحركات غير متوافر، وبالتالي فإن استخدام الإنترنت يتجاوز الحكومات القمعية ويحدث تواصل بشكل مباشر مع الجمهور حيث تستخدم الحركات الاجتماعية وسائل الإعلام البديلة كوسيلة للحوار والنقاش وصياغة ونشر وتدعيم ثقافة المعارضة السياسية.

وفي ضوء ذلك تتمحور مشكلة الدراسة في تحليل صفحات الفيس للحركات عينة الدراسة لمعرفة القيم الديمقراطية المتضمنة في هذه الصفحات من خلال رصد وتحليل القضايا والهموم التي تطرحها ومدى توافقها مع الأزمات التي يمر بها المواطن المصري، وبالتالي معرفة القيم الديمقراطية التي تتبناها تلك الحركات، وتتمثل مشكلة الدراسة الحالية في محاولة الإجابة على تساؤل رئيسي: ما القيم الديمقراطية المتضمنة في بعض صفحات الفيسبوك للحركات الاجتماعية؟

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة الحالية فيما يلي :

الأهمية المجتمعية:

تكشف الدراسة عن صفحات الحركات الاجتماعية الجديدة على شبكات التواصل الاجتماعي على الإنترنت كوسيلة إعلام تنامي دورها مع تغلغل ظاهرة الحركات الاجتماعية الجديدة، وزيادة دورها في المجتمع المصري من إضرابات واعتصامات ومظاهرات خلقت مناخاً سياسياً غير مسبوق وأهمية دور الإنترنت كوسيلة إعلام بديلة تضم بداخلها العديد من أشكال الإعلام المرئي والمقروء والمسموع، وتتمثل أهمية الدراسة أيضاً في تقديم مجموعة من المقترحات التي يمكن من خلالها تفعيل وتنمية قيم الديمقراطية لدى الشباب من خلال بناء سلم للقيم الديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي من خلال تحليل محتوى صفحات الفيس بوك للحركات الاجتماعية على شبكة الإنترنت.

الأهمية الأكاديمية :

تمثل الدراسة إضافة معرفية في مجال بحثي حديث لم يشهد سوى إسهامات محدودة، فالدراسات التي تناولت الحركات الاجتماعية وأنشطتها السياسية على شبكة الإنترنت تتسم بالندرة.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة الحالية فيما يلي:

١- محاولة بناء سلم للقيم الديمقراطية من خلال الرجوع للدراسات السابقة.

٢- استكشاف وتأسيس منظومة من القيم الديمقراطية – ببعديها السياسي والاجتماعي – من خلال تحليل محتوى بعض صفحات الفيس بوك للحركات الاجتماعية الجديدة على شبكة الإنترنت.

٣- صياغة مجموعة من المقترحات التي يمكن من خلالها تفعيل وتنمية قيم الديمقراطية التي ظهرت في صفحات الحركات الاجتماعية على شبكة الإنترنت لدى الشباب المصري.

تساؤلات الدراسة :

١- ما قيم الديمقراطية؟ وما أهم تصنيفاتها؟

٢- ما القيم الديمقراطية المتضمنة في صفحات الحركات الاجتماعية على شبكة الإنترنت؟

٣- ما المقترحات التي يمكن من خلالها تفعيل وتنمية قيم الديمقراطية التي ظهرت في صفحات الحركات الاجتماعية على شبكة الإنترنت لدى الشباب؟

المنهج المستخدم في الدراسة:

تستخدم الدراسة الحالية المنهج العلمي اعتماداً على أسلوب تحليل المضمون، باعتباره أحد أدوات المنهج العلمي وهو "أسلوب أو أداة للبحث العلمي، يمكن أن يستخدمه الباحثون في مجالات بحثية متنوعة لوصف المضمون للمادة المراد تحليلها أي "الوصف الموضوعي والمنظم والكمي للمضمون الظاهر لمادة من مواد الاتصال.

لقد سارت الدراسة الحالية وفق الخطوات التالية:

١- تحديد مفهوم قيم الديمقراطية، وقد شمل ذلك مسح الدراسات السابقة.

٢- تصنيف قيم الديمقراطية في فئتين رئيستين هما: قيم الديمقراطية السياسية – قيم الديمقراطية الاجتماعية، وتضمينها في استبانة، وعرضها على مجموعة من المحكمين، للتعرف على مدى انتماء القيمة لمحور التصنيف.

٣- تحديد وحدة التحليل، وقد اعتمدت الدراسة الحالية "الجملة" – "الفقرة" وحدتين للتحليل .

٤- تحليل محتوى صفحات الفيس بوك – عينة الدراسة – في ضوء الأداة التي تم إعدادها واختبار صدقها وثباتها، وذلك بإتباع الخطوات التالية:

أ – القراءة الأولية لمحتوى الصفحات عينة الدراسة.

ب – قراءة كل فقرة على حدة بتركيز وانتباه شديدين؛ لبيان ما تحويه من قيم صريحة وضمنية.

ج – تسجيل القيمة – صريحة أو ضمنية – في الخانة المناسبة لها في استمارة تحليل المحتوى، باستخدام طريقة الحزم الإحصائية المعروفة، كل خمس تكرارات في حزمة مستقلة.

د - تفريغ النتائج في جداول، كل حركة على حدة، ثم عمل جدول مجمع لنتائج التحليل.

هـ – حساب التكرارات والوزن النسبي لكل فئة من فئات قيم الديمقراطية، ولكل قيمة داخل كل فئة، لدى كل حركة على حدة.

و – حساب التكرارات والوزن النسبي لكل فئة من فئات قيم الديمقراطية، ولكل قيمة داخل كل فئة، لدى كل الحركات "عينة الدراسة".

ز – بناء سلم قيم الديمقراطية، وذلك بترتيب قيم الديمقراطية التي أظهرها التحليل ترتيباً تنازلياً طبقاً لعدد مرات تكرارها.

٥- تقديم المقترحات لتفعيل وتنمية قيم الديمقراطية لدى الشباب، في ضوء نتائج التحليل.

مفاهيم الدراسة:

أولاً : مفهوم القيم :

القيم من المنظور اللغوي:

كلمة القيمة Value كلمة مشتقة من الفعل اللاتيني Valea، ومعناها في الأصل أنا قوي وأنا بصحة جيدة أي أنه يشمل معنى المقاومة والصلابة. وكلمة القيمة في القواميس والمعاجم تأتي بالمعاني الآتية:

في المعجم المحيط: القيمة الشيء: ثمنه الذي يعادله، الإنسان: قدره – هو ذو قيمة كبيرة/ هو إنسان لا قيمة له.

وفي المعجم الوجيز: القيم تعني قيمة الشيء وقدره وقيمة المتاع أي ثمنه، وقوم الشيء أي أصلحه، وقيم الشيء بمعنى أظهر ما فيه من إيجابيات وسلبيات.

وفي مختار الصحاح: القيمة واحد القيم، وقوم الشيء تقويماً فهو قويم ومستقيم.

وفي قاموس المورد: قيمة قدر، أهمية، ثمن، مقدار.

وفي قاموس إنجلش: القيم كل ما يشير إلى ما هو مرغوب فيه من الجماعة والقيم نتاج اجتماعي حيث يحدد كل مجتمع، الأنماط القيمية المختلفة في الحياة وتكون ملزمة للفرد والجماعة، بل وللمؤسسات الاجتماعية أيضاً[١].

القيم من المنظور السوسيولوجي :

تعتبر القيم أشياء مجردة داخل الفرد وبواعث داخلية توضح تصرفاته في علاقاته الإنسانية في المواقف المختلفة، فترتبط القيم ارتباطاً مباشراً بسلوكيات الفرد وما يصدر عنه بحيث توضح ما لديه من قيم. وتتميز القيم بالمعيارية فهي تتكون في ضوء المعايير المختلفة سواء الدينية أو الاجتماعية التي يتكون في ضوئها الحكم على السلوك، فهي معايير للسلوك يختارها الفرد ويؤمن ويلتزم بها ويعمل بمقتضاها ويتم التعبير السلوكي الدال على القيم في صورة اتجاهات الفرد في المواقف المختلفة[٢]. وتلعب القيم دوراً هاماً في تحديد سلوك الأفراد وتوجيهاتهم في المجتمع الذي يعيشون فيه، كما تلعب نفس الدور في تحديد سلوك الجماعة وتفاعلها بمختلف أشكال السلوك الاجتماعي، وتسهم بنصيب كبير في تكوين شخصية الفرد، فالقيم تنشأ من خلال تفاعل الفرد مع ثقافة المجتمع أثناء عملية التنشئة الاجتماعية[٣].

وهنا يجب النظر إلى القيم إجرائياً على أنها مجموعة المبادئ والقواعد والمثل العليا التي يؤمن بها الناس ويتفقون عليها بينهم ويحذون منها ميزانا يزنون به أعمالهم ويحكمون بها على تصرفاتهم المادية والمعنوية.

ثانياً: مفهوم الديمقراطية :

منذ عرفت المجتمعات الإنسانية الديمقراطية كمبدأ وكمنهج للتعامل مع الحياة اليومية للإنسان. والحوار يدور، والنقاش يحتدم بين مؤيد ومعارض، الأمر الذي يمكن أن يقال عنه إنه منذ عرفت السياسة كفلسفة تؤصل للعلاقة بين الحاكم والمحكوم والاجتهادات تتباين والإطارات تتشكل حول ماهية الديمقراطية وكيف يمكن أن تمارس، ومن أي الأشكال تمارس وتحقق فاعليتها وأهدافها. ولقد ارتبطت "الديمقراطية" في أذهان

الناس بـ"السياسة" بحيث يصبح معناها مقتصرا على أن تكون أسلوبا للحكم يقوم على قاعدة أن تدبير الأمور في الدولة ينبغي أن يتولاه الشعب من أجل الشعب، أنه ليس إلا جزءاً من حقيقة الديمقراطية، لأنها في معناها العام ليست مجرد طريقة في الحكم وإنما هي طريقة في الحياة، وهذا يعني أنها لا تنحصر في التشكيلات والتنظيمات التي تقام من أجل سياسة الناس، بل تتغلغل – أو هكذا المفروض – في كل شأن من شئون الحياة الخاصة بالمجتمع، في النظام الاقتصادي، والنظام السياسي، وفي العلاقات الاجتماعية، وهكذا. والديمقراطية وليدة إرث تاريخي واجتماعي وسياسي وثقافي بعينه، تنبت منه وتنمو وتتطور معه وتعبر عنه، وعليه فإن الممارسة الديمقراطية تتباين تبعا لنوعية النظام الديمقراطي وخصائصه المشتقة من إرثه الثقافي وخبراته التاريخية. وعلى كل حال يمكن القول بأن الديمقراطية تعد مذهباً فلسفياً وأسلوباً لنظام حكم في نفس الوقت فمن حيث أنها مذهب فلسفي، فهي تعني: أن الأمة هي مصدر السلطة، والقوة وإرادتها منبع سيادتها ومصدرها في الدول، ولا توصف السيادة بالشرعية إلا إذا كانت منبثقة عن إرادة الأمة ومسندة إليها وأما كنظام للحكم فذلك في ضوء أنها تكفل الحقوق والحريات الفردية[٤].

ولقد ذهب مونيتسكيه Montesquieu في كتابه "روح القوانين" إلى أن الديمقراطية هي أن يمتلك الشعب مجتمع السيادة والسلطة، ومن ثم فإن النظام السياسي الذي يتولى فيه الشعب حكم نفسه بنفسه يسمى بالنظام الديمقراطي[٥]. إلا أن J. Solits ترى أنه لا ينبغي أن تفهم الديمقراطية على أنها شكل من أشكال التنظيم السياسي لعلاقات الأفراد بمؤسسات الدولة وتنظيمات الحكومة – إنها تعني "الحياة المشتركة Assosiative Living" "إنها المعنى الذي يقرره كل من Habermas & Dewey حول الاعتبارات الأخلاقية والروابط الإنسانية في مناقشة قضايا المجتمع حول "حياة أفضل للجميع" Better Life for all، وفي ذلك يرى "جون ديوي" أن الديمقراطية أكثر من مجرد شكل من أشكال الحكومة فهي أولا وقبل كل شيء أسلوب في الحياة الاجتماعية وفي الخبرة المشتركة القابلة للانتقال، فهي نظام وأسلوب في الحياة تحمل في طياتها احتراماً متزايداً للفرد وفرصة أعظم للحرية والاستقلال. ولقد أبرزت كثير من كتابات عالم السياسة الأمريكي "هنتيلجتون" إلى أهمية التحول من التأكيد على الديمقراطية كمفهوم يرتبط بسياسة الحكم إلى التأكيد على النظام العام الذي يرتبط بتوجهات الحركة المجتمعية نحو التنمية. فإذا كانت السياسة العامة تعبر عن الأهداف التي يرغب النظام السياسي في تحقيقها والوسائل التي يعتقد أنها كفيلة بتحقيق تلك الأهداف، فإن الإشكالية تكمن في القدرة التي تؤثر بها هذه الأهداف وهيمنتها على توجهات الإرادة المجتمعية كما يراها صانعو القرار السياسي. ومن تلك الزاوية فإن السياسة العامة تعبر عن انتقال الاهتمام من النظام الذي تصاغ السياسة العامة في داخله إلى إستراتيجية النشاط السياسي والمشاركة الشعبية[٦].

ومن هذا المنطلق تعد الديمقراطية بمثابة النظام الأمثل في عملية ترشيد صنع القرار ذلك لأنها تسمح بالتعايش على مستوى المجتمع من خلال الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام في المجتمع، وهذا المفهوم كفاية سياسية يعني إقامة الحكم على أساس ديمقراطي يجعل الدولة خادمة لجميع مصالح الشعب. والنظام الديمقراطي هو الذي يأخذ بالتعددية السياسية ويجعل تمثيل الإرادة الشعبية شرطاً أساسياً، ويحفظ للمواطنين قيم المساواة التي يحرصون عليها بأبعادها الثقافية والاجتماعية – الاقتصادية – والسياسية ويسود التسامح مع مختلف التيارات ومختلف الأقليات الدينية والقومية[٧].

المفهوم الإجرائي للديمقراطية :

إن الديمقراطية بأي معنى من معانيها تتطلب توافر بعض الحقوق الفردية والجماعية الأساسية، وممارسة هذه الحقوق بحرية، وبدونها لن تقوم للديمقراطية قائمة وتشمل هذه الحقوق الأساسية ضمن ما تشمل ما يلي: الحياة، الحرية، الملكية وسلامة العملية القانونية والمساواة، وعدم التمييز، وحرية التعبير والاجتماع، وحرية التقاضي والمراجعة القضائية. وكل حق من هذه الحقوق الأساسية يقضي بدوره إلى حقوق أخرى قائمة بذاتها ولكن هذه الحقوق الجوهرية كلها تعتمد من أجل تنفيذها تنفيذاً عادلاً وفعالاً على حقوق إجرائية وتأمين فعاليتها ونزاهتها حتى تحقق الأهداف الديمقراطية المنشودة.

ثالثاً: مفهوم قيم الديمقراطية:

تعددت تعريفات قيم الديمقراطية؛ فقد تم تعريفها بأنها: "مجموعة من الاتجاهات المعيارية المتكونة لدى الفرد من خلال تفاعله مع المجتمع وثقافته ومؤسساته، والتي تساعده كوسائل في الحياة، وتوجه سلوكه

وأفعاله وأقواله بطريقة حياتية ديمقراطية فردية وجماعية، وتعرفه حقوقه وما عليه من واجبات في المجتمع تجاه الأفراد"[٨].

كما عرفت بأنها "مجموعة من التصورات العقلو/وجدانية التي تمكن الفرد من إدراك مكانته في النسيج الاجتماعي، وأن يكون قادرا على المشاركة في المشروع الحضاري الوطني، مساهما في اتخاذ القرارات، واعياً لمسئولياته وواجباته في حدود قواعد الدستور والقانون"[٩]. وتعرف أيضاً بأنها "تلك القواعد التي تشكل ضوابط لسلوك الأفراد والجماعات والمؤسسات في المجتمع الديمقراطي، ويقدرها ويحترمها جميع أفراد المجتمع، وتظهر في ممارستهم، ويجب أن تلتزم بها جميع فئات المجتمع على اختلاف أعرافهم ومعتقداتهم وثقافاتهم وبدون رقابة، وتشمل قيماً علمية ومعرفية، وخلقية وشخصية وإنسانية واقتصادية وبيئية وصحية.

المفهوم الإجرائي لقيم الديمقراطية:

وفي ضوء ذلك حاول الباحث صياغة تعريف لقيم الديمقراطية يتبناه في هذه الدراسة، ويتناسب مع أهدافها، وهي: مجموعة من المعايير وضوابط السلوك، المتكونة لدى الفرد من خلال تفاعله مع المجتمع وثقافته ومؤسساته، والتي تمكنه من إدراك مكانته في النسيج الاجتماعي، وتوجه سلوكه وأفعاله وأقواله بطريقة حياتية ديمقراطية، وتنظم علاقته بالدولة والمجتمع، وما له من حقوق وما عليه من واجبات نحوهما.

تصنيف قيم الديمقراطية:

الديمقراطية كنظام سياسي، لا تكفي وحدها لقيام حكم رشيد؛ إذ لابد أن يتوفر لها مجموعة من القيم التي تحكمها وتوجه حركتها؛ حتى يتجنب النظام السياسي القائم عليها في الممارسة ارتكاب الكثير من الأخطاء؛ كالسماح بوجود جيوب فقر مفجعة، أو هيمنة أصحاب المال والجاه على حياة المجتمعات، أو وجود انحيازات ضد المرأة، أو تقديم تعليم سيئ للفقراء وحسن للأغنياء.

وقد لاحظ الباحث أن أيا من الباحثين الذين تناولوا قيم الديمقراطية في أبحاثهم، لم يحاول تصنيف قيم الديمقراطية في فئات، بحيث تتضمن كل فئة من هذه الفئات مجموعة من مفردات قيم الديمقراطية، وإنما اكتفى بذكر مجموعة من مفردات قيم الديمقراطية، وهذا ما حدا بالباحث – في هذه الدراسة – إلى محاولة وضع تصنيف جديد لقيم الديمقراطية.

(١) قيم الديمقراطية السياسية:

يمكن تعريفها بأنها "تلك المجموعة من القيم، التي يغلب عليها الجانب السياسي، والتي تنظم علاقة الفرد بالدولة، وما له من حقوق، وما عليه من واجبات، وتشمل قيم: الحرية – مقاومة الاستبداد – الإصلاح – المشاركة السياسية – التسامح – الوعي السياسي.

وفيما يلي عرض لهذه القيم:

(أ) قيمة الحرية:

اتسعت دائرة الحقوق والحريات الخاصة بأفراد المجتمع، فبعد أن كانت محصورة في الحقوق السياسية، زادت وانبسط مجالها لتشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والمدنية، هذا وتقسم الحريات العامة إلى فرعين: الأول: هو المتعلق بالحريات الخاصة بمصالح الأفراد المادية مثل حرية التملك، والفرع الثاني يتضمن الحريات المتعلقة بمصالح الأفراد المعنوية مثل حرية الرأي والتعبير، وحرية العقيدة، وحرية الصحافة، وغيرها من الحريات. كما أن الحرية – من ضمن ما تعني – حق كافة المواطنين في حرية التعبير الفردي والجماعي، وبالأخص حق التعبير السياسي، بما يتضمن نقد الحكام، ونقد مواقف وتصرفات الحكومة وأيديولوجيتها، ونقد النظام السياسي القائم، ونقد الأيديولوجيات السياسية المسيطرة، وأيضاً حق المواطنين في نقد النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في الدولة. كما أن حرمان المواطن من قيمة الحرية يؤدي إلى أضرار بالغة، لا تقتصر آثارها على الفرد وحده، بل يمتد تأثيرها إلى الوطن ككل، فلا يمكن الادعاء بأن المواطن إزاء الكبت الذي يخلقه القمع السياسي سيضحى مواطنا يكون إسهامه في الحياة العامة ممكنا ومنتجا، بل ستصبح طاقته معطلة[١٠]. كما تتطلب الحرية المسئولية، وبدونها تتحول الحرية إلى فوضى، فالحرية لابد وأن تكون مسئولة، فإذا كانت الحرية – بمفهومها العام – تشكل العمود الفقري في المنظومة الحقوقية، وتندرج ضمن المقومات الرئيسة للمجتمع الديمقراطي، وتعد عنصراً أساسياً لإتاحة

المجال للإبداع، ولا يمكن بدونها تحقيق التطور والتقدم في حياة الإنسان، فإنها لا تنتج كل ما تنطوي عليه من قيم ومزايا سابقة إلا بارتباطها الوثيق مع المسؤولية التي يحدد مداها القانون.

(ب) قيمة مقاومة الاستبداد:

لقد استشرت منظومات الاستبداد طويلاً في العالم العربي، في صور أنظمة ملكية أو حتى جمهورية، وتشوهت صورة العالم العربي داخلياً وخارجياً؛ بسبب وجود أنظمة ديكتاتورية، تقوم على القهر والاستبداد واحتقار الشعوب وإذلالها ونهب ثرواتها، وقد سادت حالة من اليأس من تغيير هذه الأنظمة فترة من الزمان. وهناك من يرى بأن مقاومة الاستبداد يجب أن تقوم على أسس علمية تستند على محاور أربعة: أولها: إعلاء قيمة الحرية في النفوس، خاصة وأن موضوع الحرية لم يأخذ مكانه اللائق في الفكر العربي، ثانيها: إعلاء قيمة المواطنة، فالكل شركاء في هذا الوطن، أما ثالثها: وجود آلية مناسبة للتطبيق، وهنا تتجلى أهمية الديمقراطية كنظام وآلية لمقاومة الاستبداد، وهنا تتضح أكثر قيمة مقاومة الاستبداد كقيمة ديمقراطية، رابعها: الإيمان بروح الفريق ومنظومات العمل.

(ج) قيمة الإصلاح:

الإصلاح لغة من فعل أصلح يصلح إصلاحاً، أي إزالة الفساد بين القوم، والتوفيق بينهم. وهو نقيض الفساد، فالإصلاح هو التغير إلى استقامة الحال على ما تدعو إليه الحكمة، وقد ورد لفظ الإصلاح في القرآن الكريم في أكثر من سورة مثل قوله تعالى: (إن تريد إلا أن تكون جبارا في الأرض وما تريد أن تكون من المصلحين) "القصص: ١٩". أما اصطلاحاً فيعرف قاموس "أكسفورد" الإصلاح بأنه "تغير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص، وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة"، الإصلاح إذن يوازي فكرة التقدم، وينطوي جوهريا على فكرة التغيير نحو الأفضل، وخاصة التغير الأكثر ملائمة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية من قبل أصحاب القرار في حقل معين من حقول (النشاط الإنساني). ويعرفه هنتيجتون بأنه "تغيير القيم وأنماط السلوك، وتوسيع نطاق الولاء ليصل إلى الأمة، وعقلنة البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة، واعتماد مقاييس الكفاءة"، وبمعنى آخر فالإصلاح السياسي هو "تطوير كفاءة النظام السياسي في بيئته المحيطة داخلياً وإقليمياً ودولياً".

الإصلاح إذن هو حالة عامة تقوم في كل مناحي الدولة، يكون غرضها تصويب الخلل، أو تطوير واقع، وبالتالي الوصول إلى "الأفضل" و"الأحسن" حسب رؤية المواطنين، وهذا يعني بالضرورة أن يكون الفساد أو النقص أو الخلل سابق على الإصلاح.

مما سبق يتضح للباحث أن مفهوم الإصلاح في استخدامه، لا يخرج في جوهره عن دلالة واحدة محددة، وهذه الدلالة الواحدة أو الفكرة المركزية التي تعبر عن مفهوم الإصلاح هي مفهوم "التغيير". وهذا التغيير تتنوع الأفكار والاتجاهات حول أهدافه ومقاصده، ولكن في جميع الأحوال الهدف هو إحداث تغيير في المجتمع بناء على رؤية معينة قد تكون نابعة من قوى داخلية أو قوى خارجية أو رؤية تتبناها قوى داخلية رغم أنها قد تكون قادمة من خارج إطار المجتمع وحدوده. ومثلما تقابل عادة الأفكار الجديدة والتغييرات الإصلاحية بمقاومة في البداية من بعض فئات المجتمع، فإنها أيضا تقابل بحماس وتأييد فئات أخرى في المجتمع، ولكن الإصلاحات التي يكتب لها النجاح والاستمرارية هي تلك التي تنجح في خلق فئات وأنصار مستفيدة من الإصلاح تتمسك بمنجزاته وتدافع عنه وتناضل في سبيل استمرارية الإصلاح وعدم التراجع عنه، فهذه القوى لديها مصلحة في الحفاظ على الإصلاح واستمراريته، فالإصلاحات المثمرة هي التي توسع قاعدة المشاركة الشعبية وتقوي وتفعل مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات وغيرها تمثل خط دفاع سلب أمام القوى المناوئة للتغير والإصلاح[١١].

(د) قيمة المشاركة السياسية:

تعني المشاركة: إعطاء المواطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم، والإسهام في تقرير مصير دولتهم على النحو الذي يريدونه، وبحيث يكون بإمكانهم صياغة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يرغبون أن يحيوا في ظله.

وتعرف المشاركة السياسية بأنها "حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو الترشيح للهيئات المنتخبة، أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو بالانضمام إلى المنظمات الوسيطة[١٢]. فمستويات المشاركة السياسية تندرج بدءاً من مزاولة

حق التصويت، مرورا بالمشاركة والمناقشات السياسية وتقديم الشكاوى والاقتراحات، واكتساب عضوية التنظيمات الحزبية والجماهيرية والترشيح للمناصب العامة وانتهاء بالوجود الفعلي في بنية السلطة[١٣]. وتعد المشاركة في الحياة السياسية المتمثلة في إسهام أو انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه؛ سواء أكان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض أو المقاومة أو التظاهر وما إلى ذلك، من أهم القيم التي ينبغي أن تسود بين أفراد المجتمع باعتباره من الحقوق الأساسية لكل مواطن، ومبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة، مبدأ يمكننا أن نميز في ضوئه الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية، الشمولية أو التسلطية التي تقوم على الاحتكار. وتعد المشاركة السياسية ركيزة أساسية وحجر الزاوية في كل ديمقراطية، يتوقف تطور هذه الأخيرة ونموها على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب وطبقاته، وجعلها حقوقا يتمتع بها كل إنسان في المجتمع، كما أن المشاركة السياسية الجادة والهادفة هي التي توجد معارضة قوية، وبالتالي تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها، وتحوله على ممارسة يومية عند أفراد الشعب، وهي من الوسائل الهامة لمقاومة الظلم والجور والاستبداد[١٤].

(هـ) قيمة التسامح:

التسامح مفهوم يحمل في طياته مضامين إيجابية تقوم على أساس القبول بالآخر المختلف دينيا وسياسيا، واحترام رأي الآخرين ومعتقداتهم، والاعتراف بحريتهم، كرامتهم، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والثقافية والدينية والأيديولوجية، وهو في مضمونه الديني يحمل دلالتين: الأولى: تقبل المغايرة في فهم الديانة الواحدة بما يعزز طوائفها ومذاهبها، والثانية: تقبل الديانات المختلفة واحترامها من منظور الدين الواحد الذي يقرها جميعا، مادامت ديانات سماوية. كما أن المساحة الدلالية لكلمة التسامح ضمت إليها كلمات أخر، منها: العفو والإنصاف والمسالمة والاحترام المتبادل والتعددية والتنوع والقبول بالآخر والجوار وحسن الجوار والتفاهم. وفي نظر تيار عريض في الفكر والممارسة يمثل التداول السلمي للسلطة – عبر صناديق الاقتراع – شكلاً من أشكال التسامح، وعلى النقيض نجد في الخطاب المناقض التميز والتحيز، والتعصب وأحادية الرؤية والمعاملة القاسية والاستبداد والعنف والكراهية والاستبعاد والتهميش[١٥]. ومثل غيره من المفاهيم الاجتماعية.. يتشابك مفهوم التسامح مع مفاهيم أخرى عديدة مثل مفهوم التنوع والخصوصية والمواطنة والجماعة السياسية الواحدة، حيث يفترض التسامح أن هناك تنوعا وتعدداً في المجتمع أيا كانت طبيعته، وأن هذا التنوع تتم ترجمته في صورة آراء وممارسات، ولكنه في إطار جماعة سياسية واحدة، ولعل أساس هذه الفكرة يكمن في ارتباط النشأة التاريخية للتسامح بتعدد الفرق والطوائف الدينية والصراع بينهم، ومحاولة إيجاد طريقة بمقتضاها تتمكن بها من التعايش معاً[١٦].

(و) قيمة الوعي السياسي:

إن مفهوم "الوعي السياسي" يتعلق بالأفراد والمنظمات على حد سواء، وإنشاء الوعي السياسي يعني تكوين ضرب من ضروب التفكير الواعي بالوضع السياسي، وجميع التصرفات السياسية الشعبية مثل الانتخاب، والقيام بالمظاهرات والثورات، تتزايد طردياً مع تزايد ما يسمى "الوعي السياسي"، فهذا الوعي إذن هو القلب النابض للمكونات الحية للكيانات السياسية.

لقد ركز الفكر السياسي الإنساني على أهمية الوعي السياسي في بناء الأنظمة الديمقراطية، وهذا ما أشار إليه جميع المفكرين ابتداء من العصر الإغريقي ومروراً بمفكري (العقد الاجتماعي) مثل هوبز وروسو وغيرهم، عندما أشاروا إلى حالة المجتمع المضطربة التي أدت إلى تناول الأفراد عن حقوقهم السياسية لصالح السلطة، مقابل ضمان الغذاء والأمن، واعتبروا هذا بدايات لما عرف بالوعي السياسي لدى الأفراد، والمعبر عنه بالحاجة إلى التنظيم السياسي لإدارة المجتمع والدفاع عنه[١٧]. كما أن تكوين الوعي السياسي في المجتمعات يحدث تغيرات ثقافية وسياسية واجتماعية كبرى، ومن أهم مصادر تكوين الوعي السياسي وسائل الإعلام المملوكة والمستقلة، ومنظمات المجتمع المدني المختلفة، إضافة إلى التثقيف الذاتي عن طريق القراءة للصحف والكتب والدوريات السياسية، وتتسع قاعدة الوعي السياسي للفرد من خلال المشاركة السياسية في المجتمع، كالانتخابات والاحتجاجات والتظاهرات والتصويت وغيرها، وتلك الممارسات تمد الفرد بخبرات سياسية تساهم في تنشئته السياسية والاجتماعية، وتقويم رؤيته وأفكاره السياسية[١٨]. كما أن هناك مجموعة من الأدوات التي تساهم في تشكيل الوعي السياسي، وأول هذه الأدوات الخطاب السياسي الرسمي

وغير الرسمي، ويقصد به ما يتعرض له الفرد عبر وسائل الإعلام الرسمية، أو وسائل الإعلام غير الرسمية، سواء كانت في المجلات، أو النشرات الصادرة عن الجمعيات السياسية، أو من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، أو عبر وسائل الإعلام الإلكتروني، ففي جميع هذه الوسائل.. يتلقى الشخص بشكل مستمر كماً ضخماً من المعلومات، التي تتضمن مواقف وقناعات معينة، وبمرور الوقت فإنها تتراكم لديه، وتكون بالنسبة له مخزون معرفي، يمثل وعيه السياسي(١٩).

٢ – قيم الديمقراطية الاجتماعية:

(أ) قيمة الكرامة الإنسانية:

الكرامة هي القيمة الأسمى في المسيرة التي يقطعها الإنسان في سبيل التحقق والإنجاز، فمن الكرامة تولد الحرية والهيبة واحترام الذات واستحسان التعزيز الإيجابي والثناء، وهي قيم وأحوال ضرورية أبناء شخصية الآدمي وتحديد مسيرته ومصيره.

إن الكرامة الإنسانية لا تقتصر فقط على توفير حد الكفاية للناس من غذاء وكساء ودواء وإيواء وترفيه، بل تمتد إلى تحرير الإنسان من الخوف، وصيانته ضد كل أصناف القهر والإذلال، وإقرار حقوقه السياسية والاجتماعية والروحية، وكل ما يجعله يحيا عزيزا مهابا. والكرامة ليست كلمة تلوكها الألسن باستمرار، دون إدراك معناها، أو العمل من أجل تحصيلها، بل هي قيمة تتحقق حين تتوافر الشروط التي تؤدي إليها، ولا تحل الكرامة بمجرد تكرار اللفظ الدال عليها، بل مرتبطة بأفعال لا تتحقق من دونها، ثم تنمو داخل النفس الإنسانية، حتى تلتصق بها، إلى الدرجة التي يعتقد فيها الإنسان أن الكرامة هي التي تحدد ما يقبله وما يرفضه، وما يروق له ويحبه، وما يلفظه ويكرهه، كما تحدد نظرة الجماعة إليه، وموقعه في سلم الإنسانية، إلى حد يؤمن عنده بأن الموت أفضل عنده من حياة بلا كرامة. ويقود الشعور بالكرامة إلى ميلاد اتجاهات وقيم إيجابية، لا غنى عنها لأي مشروع وطني يقوم على الممانعة والمقاومة، فهذه القيم وتلك الاتجاهات والتوجهات تحصن الإنسان نفسيا وعقليا ضد العناصر التي تعمل على تآكل روحه وتداعى قدرته على الصمود، وهي تسهم بطريقة حلية وملموسة في صنع الإطار العام الذي يحكم نظرة الإنسان إلى الأمور، وحكمه على المواقف والأحداث والشخصيات والأفكار، وكلما كان هذا الإطار متماسكا منيعا، تضاعف إمكانات التصدي لـ"الآخر المُعادي"، سواء كان العدوان متجسدا في جيوش وعروش، أو متمثلا في أفكار ورؤى، أو متضمنا في إستراتيجيات وخطط وحيل ومكائد(٢٠). وتعد الكرامة الإنسانية من أهم الأسس التي تقوم عليها حقوق الإنسان، ومنبع القوانين العادلة في دولة القانون، والمبدأ الرئيس الذي تفهم من خلاله مفاهيم الحرية والعدالة والمساواة، فالكرامة حق طبيعي وقيمة مجردة تولد مع الإنسان وتبقى معه حتى موته، فكرامة الإنسان هي قيمته، كونه إنسان بغض النظر عن أصله وجنسه وعمره وحالته، بمعنى ألا يقبل أن يهان أو يعتدى على حقه أو يساق أو يقهر بلا تفكير.

(ب) قيمة العدالة الاجتماعية:

تُعد العدالة قاعدة اجتماعية أساسية لاستمرار حياة البشر مع بعضهم البعض، فالعدالة محور أساس في الأخلاق وفي الحقوق وفي الفلسفة الاجتماعية، وهي قاعدة تنطلق منها بحوث إيجاد المقاييس والمعايير الأخلاقية والقانونية، وبالرغم من أن العدالة كقيمة تعتبر مفهوما مطلقا كمبدأ، إلا أنها نسبية كتطبيق، فالعدالة في هذا الجانب ليست قيمة مطلقة من حيث الزمان والمكان، وهي تخضع لمنطق النسبية، فالعدالة الاجتماعية لمواطن يعيش في دولة ما يمكن ألا تعبر عن أمل مواطن في دولة أخرى، فالاختلاف في ظروف وأنماط المعيشة بين المجتمعات يعني بالضرورة اختلاف في الدلالة، فما يصلح لمجتمع قد لا يصلح لمجتمع آخر(٢١). كما أن العدالة الاجتماعية – ضمن ما تعني – اتخاذ ترتيبات تضمن أن يتمتع كل مواطن بفرص متكافئة في الحياة بصرف النظر عن الوضع الاجتماعي أو الدين أو النوع، هذا هو المقصود بالعدالة الاجتماعية التي لا يمكن أن يستقر المجتمع بدون فتح الباب أمام ترجمتها عمليا من خلال التشريعات المنظمة لعلاقات العمل ولأحوال الناس. ومن المتفق عليه، أنه كلما ازداد تمركز توزيع الثروة في أيدي أقلية مترفة في قمة التوزيع، ساعد ذلك على إضعاف النسيج الاجتماعي، إذ أن غياب العدالة في توزيع الثروة على مدار الزمن يوسع الهوة بين نخبة اقتصادية واجتماعية من ناحية، وأغلبية من الفئات الوسطى ومحدودي الدخل من ناحية أخرى.

(جـ) قيمـة الحـوار:

الحـوار لغـة: مـن الحـوار، وهـو الرجـوع، و(حـاوره) محـاورة، وحـوارا: جاوبـه، و(حـاوره): جادلـه، و(تحاوروا): تراجعوا الكلام بينهم، ويتحاورون: أي يتراجعون الكلام، واصطلاحاً: مراجعة الكلام وتداولـه بين طرفين مختلفين[٢٢]. كما يمكن تعريف الحوار بأنه نـوع من الحديث بين شخصين أو فريقين، يتم فيه تداول الكلام بينهما بطريقة متكافئة، فلا يستأثر أحدهما بالحديث دون الآخر، ويغلب عليه الهدوء والبعد عن الخصومة والتعصب[٢٣]. وتعد الندوات واللقاءات والمؤتمرات إحدى وسائل ممارسة الحوار الفعال، الذي يعالج القضايا والمشكلات التي تواجه الإنسان المعاصر. كما أن الحوار، كأي نشاط إنساني، يمكن أن يهدم، ويمكن أن يساهم في البناء بفعالية، فالحوار من أهم عناصر الحياة الاجتماعية، عبره نبلغ الآخرين مشاعرنا ورؤانـا، أفكارنـا وأهـدافنا، طموحاتنـا ورغباتنـا الآنيـة والآتيـة، ولا نتصـور أيـة أداة للتواصـل والتفاعـل الاجتماعي والسياسي أفضل من الحوار، وكل عـائق أمـام الحـوار الإيجـابي يجعلـه كائنـا شـائها عديم الفائدة للأفراد والجماعات على حد سواء، وكل محاور لا يؤمن بالتعددية في الرأي والنظر مآل حواره الانسداد والتقوقع المظلم المفضي إلى الإيمان الأعمى بالأحقية. كما أن أهمية الحوار تكمن في توطيد العلاقات وربط جسور التواصل بين الجماعات الكبيرة والصغيرة، بين المجتمعات وبين الدول، فالحوار ضرورة إنسانية وحضارية، الحوار أساس توحيد الجهود والرؤى، وأساس تصحيح المسارات والأفكار، فلا يمكن الاستغناء عن الحوار بـأي حـال من الأحـوال، ولـذا حفلت آيـات القرآن الكريم والسنة النبويـة المطهرة بـالكثير من النصوص والأمثلة التي تبين بحكمة وعمق جدوى وأهمية الحوار في توطيد العلاقة بين الناس؛ ففي القرآن الكريم طريقة وشروط الحوار الهادف، شروط إذا احترمت بلغنا بـه غايات جليلة في الإصلاح والتربية، ونبذ الخصومات وتصحيح الكثير من المسارات التي يتأسس عليها البناء الحضاري. كما أن الحوار هو الذي يقرب بين المتباعدين حين يحقق جسور التقاطعات للمصالح المشتركة، وبذلك يعتبر الضوء الكاشف للمشترك المؤدي إلى توحيد الجهود لتنفيذه، والحصول على ثماره بعيدا عن الحزازات والحواجز السياسية التي تغلب عليها الأيديولوجيات الضيقة.. وحتى نجنب الأجيال القادمة الكثير من الهنات والعقبات التي سقط فيها أسلافهم، علينا أن نجعل التربية على الحوار ضمن البرامج التعليمية بكل امتداداتها، يجب إيلاء الحوار ما يستحقه في البيت والمدرسة والمسجد والشارع، فليس هناك ديمقراطية ولا شورى دون التمسك بـالحوار المقرب لوجهات النظر بالشكل المفضي إلى التفاهمات الممكنة[٢٤].

(د) قيمـة الانتمـاء :

يعد الانتماء من أهم القيم التي كانت ولا تزال موضع اهتمام معظم العلماء على اختلاف العصور، نظراً لأنـه "أحد دعـائم بنـاء الفرد والمجتمـع، وبدونـه لا يمكـن للفرد أن يـدافع عن وطنـه ومجتمعـه، أو يسـاهم بـإخلاص فـي بنائـه". فالإنسـان كـائن اجتمـاعي بحكم تكوينـه، لـه احتياجـات بيولوجيـة ونفسـية واجتماعيـة وروحية لا تتحقق إلا من خلال الانتماء، الذي يشعر الإنسان من خلاله بهويته المتكاملة، والانتمـاء الصـحي يمثل القاعدة التي ينطلق منها الإنسان لتحقيق ذاته، ويلبي كافة مستويات ودوائر الانتمـاء (مـن الأسرة إلـى الحي إلى الوطن إلى الإنسانية إلى الكون)، وفي نفس الوقت يربطه بالواقع، ويمنحه سياقاً للحياة، فالإنسـان الفرد بمثابـة كلمـة فـي سطر فـي فقرة فـي فصـل فـي كتـاب، والإنسـان بطبعـه لديـه انتمـاءات متعددة، وهذه الانتماءات قد تتصارع وقد تتكامل[٢٥]. والانتماء الحقيقي له مواصفات وشروط؛ أهمها أن يشعر المواطن بأن وطنه يمنحه احتياجاته الأساسية بشكل كريم، وأنه يشعر بالعزة والشرف والفخر والكرامة بانتسابه إليه، وأن يكون هذا الانتمـاء حالـة دائمـة، لا تهزهـا الأحداث والمواقف الصعبة بل تقويها. ومما يقوي الانتمـاء ويجعله إيجابياً أصيلاً أن يكون الوطن لـه هيبـة وعزة وكرامـة، أمـا إذا اهتزت تلك المعـاني أو تراخت أو ضمرت؛ فإن الإنسان لا يرغب في الانتمـاء إلـى وطـن مكسور أو ذليل أو خـائف أو خـانع، أيضـا يتطلب الأمر وجود هدف واضح أو قضية جوهرية تشغل بال الفرد والمجتمع، ومشروع قومي يوحد الأفكار والطاقات، ويشحذ الهمم لتحقيقه.

(هـ) قيمـة التعـاون:

التعاون لغة من العون، و(تعاون) القوم: عاون بعضهم بعضا، و(استعان) فلان فلانا، وبه: طلب منه العون، وعاون فلان على الأمر، أي ساعده، العون: المساعدة، العون: الظهير على الأمر. أما اصطلاحا فهو ارتباط مجموعة من الأفراد على أساس من الحقوق والالتزامات لمواجهة ما قد يعترضهم من المشاكل

ذات الارتباط الوثيق المباشر بمعيشتهم، أو عمل إنساني يتشارك فيه مجموعة من الأفراد من أجل تحقيق أهداف معينة ويجمعهم رابط مشترك، كما يعرف على أنه الميل الوجداني والنفسي للفرد للتفاعل والتعاون مع زملائه، والعيش معهم بروح الفريق في أعماله اليومية. وتعد قيمة التعاون من أهم القيم التي ينبغي أن تسود بين أفراد أي مجتمع، فأساس نجاح أي عمل التعاون، به نستطيع أن ننجز الأعمال، ونحقق الأهداف، والغايات، وتترابط العلاقات بين الناس، والتعاون يعد من ضروريات الحياة، إذ لا يمكن الفرد أن يقوم بكل أعباء هذه الحياة منفرداً، فالأصل هو أن الإنسان كائن اجتماعي ينفتح ويتواصل ويتعاون مع المحيطين به، والخلل هو أن يعيش الإنسان في عزلة فردية، لا يقبل ولا يستطيع التعاون مع الآخرين، فهو يميل للاجتماع بغيره لقضاء مصالحه ونيل مطالبه التي لا تتم إلا بالتعاون مع غيره، فليس من السهل أن يحقق كل فرد رغباته ومطامحه وأمانيه، من غير أن تقف بعض العقبات والصعاب في طريقه. ولهذا لابد من أن يتعاون الإنسان مع غيره، فيتلقى تفكيره مع تفكيره غيره، وتلتقي قوته مع قوة غيره، فإذا بهذه العقبات والصعاب أمام قوة أكبر، وفكر أقوى، وعقل أرجح، فلابد لهذه العقبات أن تتبدد، ولابد لهذه الصعاب أن تزول وتختفي، وعندئذ تتحقق رغباته ومطامحه وآماله.

(و) قيمة المساواة :

إن المساواة – لغة – نعني: المماثلة والعدالة، والمراد بها: المماثلة والمشابهة بين الشيئين في القدر والقيمة، فإذا قلنا: الإنسان يتساوى مع أخيه الإنسان، إنما ذلك يعني أنه يكافئه في الرتبة، ويعادله في القيمة الإنسانية، وله من الحقوق مثل ما له، وعليه من الواجبات مثل ما عليه. كما أن المساواة تعني الخضوع لسلطان القانون الذي لا يفرق بين إنسان وآخر، وليس لأحد أن يدعي الرقي والتمتع بالحقوق. فلم يجعل القانون منزلة أو ميزة حقا لأفراد أسرة معينة لا يتمتع بها سواهم، فكل مناصب الدولة من أكبر منصب إلى أصغر منصب فيها، حق مشاع بين أفراد الأمة.

رابعاً : مفهوم المجتمع الافتراضي:

استخدم هوارد رينجولد عام ١٩٩٣، مصطلح "المجتمع الافتراضي" عنواناً لمؤلفه الشهير "virtual community" وقصد به "تجمعات من الأفراد الذين يتفاعلون على شبكة الإنترنت مكونين عدداً هائلاً من الجماعات الاجتماعية القائمة على الاهتمامات المشتركة، والمشاركة في مختلف الأنشطة التي تتم في فضاء الشبكات Cyber Space أو ذلك الواقع الافتراضي[٢٦].

يعتبر المجتمع الافتراضي "نمطاً جديداً من المجتمعات التي يقيم أفرادها في البيئة الرقمية للمعلومات، وتختلف خصائص فضاءات المجتمع الجديد عن الفضاءات التقليدية بكونها افتراضية. بيئة هذا المجتمع الجديد لا تمتلك ماهية فيزيائية ملموسة، فمؤسساتها رقمية، ومواردها لا تزيد عن كونها سيلاً من النبضات الرقمية تسري في ألياف الشبكات المعلوماتية، ويتحول الأفراد فيه إلى كيانات يتحدد وجودها عبر الهوية الرقمية، التي يمارس من خلالها النشاط الافتراضي، بمختلف أنماطه. وتساهم آليات الاتصال المتوافرة على شبكة المعلومات، وغياب عقبة الحدود الجغرافية في منح أفراد المجتمعات الافتراضية فرصة خصية للاتصال بالآخر[٢٧].

وتعرف الدراسة المجتمع الافتراضي إجرائياً بأنه مجتمع بلا حدود، له معايير ونظم مستمدة من البيئة الإلكترونية يلتزم بها أعضاؤه، الذين يتواصلون اجتماعياً عبره من خلال تطبيقات تكنولوجية تتيح لهم تكوين جماعات ذات ميول واهتمامات مشتركة.

خامساً: مفهوم الحركات الاجتماعية:

يشير المعنى العام لكلمة حركة إلى سلسلة الأفعال التي يقوم بها عدد من الأشخاص من أجل تحقيق هدف ما، غير أن الاستعمال الفعلي لهذه الكلمة قد يشير إلى معاني عديدة، وبغض النظر عن المعاني الخاصة التي يقصدها العلماء الاجتماعيون حينما يستخدمون تعبير الحركة الاجتماعية، فإن الهدف النهائي هو إبراز الجهود التي تبذلها الجماعات الاجتماعية من أجل تحقيق غايات خاصة. ولقد أوضح (ريموند وليامز) في مؤلفه الشهير "الثقافة والمجتمع" أن مفهوم الحركة هو أحد المفاهيم الإستراتيجية في العلوم الاجتماعية. وتبلور مفهوم الحركة الاجتماعية لكي يشير إلى دراسة التغيرات الراديكالية التي تشهدها الأنساق الاجتماعية والسياسية وربما كانت المحاولة الرائدة لتعريف مصطلح الحركة الاجتماعية هي تلك التي قام بها (لورانز فون شتاين) في مؤلفه الهام "تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا ١٧٨٩-١٨٥٠م"،

وبدلا من أن يدرس (شتاين) الثورة الفرنسية من وجهة نظر التغيرات التي طرأت على البناء الحكومي، أكد أهمية ما أحدثته الثورة من تغيرات شاملة عملت على خلق مجتمع جديد. ويعتبر (شتاين) أن بناء المجتمع هو المسئول عن التغيير السياسي. ووفقا لرأيه فإن المصلحة هي جوهر كل تفاعل إنساني، ومن ثم كل حركة اجتماعية هي أساس المجتمع[٢٨].

وقد عرف (هربرت بلومر) الحركة الاجتماعية بأنها "النشاط الاجتماعي الذي يأخذ شكل التصورات والمشاعر، ويصبح تدريجياً معبرا عن أشكال جديدة من الاعتقاد والسلوك الجمعي التي لا تجد منافذ للتعبير عن مطالبها فتتخذ حركة منظمة تهدم الأنماط الاجتماعية الموجودة وتستبدلها بأخرى تتفق مع مصالحها الفعلية". ويعرفها أيضا في موضع آخر بأنها "أفعال جماعية لإقامة أو تأسيس نظام جديد للحياة"[٢٩]. أما "هيبرل" فقد عرف الحركة الاجتماعية بأنها "سلوك جمعي تكون بدايته في ظروف من القلق، ويستمد قوته الدافعة من السخط الجماهيري على النظام الاجتماعي القائم، ويبحث عن نسق جديد للعلاقات الاجتماعية والحياة". أي أنها تهدف إلى إحداث تغييرات راديكالية في النظام الاجتماعي العام وبخاصة في مجالات توزيع الثروة وعلاقات العمل[٣٠]. كما يعرف "آلان سكوت Alan Scot" الحركات الاجتماعية على أنها "فعل جماعي ينشأ عن أفراد يعون أن لهم مصالح عامة، ويدركون هوية خاصة لهم هي جزء هام من هوية عامة، ويمتلكون تبئة جماهيرية أو بمقدورهم التهديد بها، وهي المصدر الذي تنشأ عنه شرعيتهم الاجتماعية، ومن ثم القوة التي يمتلكونها وينشغلون أساسا بتغيير أو حماية المجتمع أو بالموقع النسبي لجماعتهم فيه". ويؤكد "سكوت" على أن الحركات الاجتماعية هي انخراط في الهوية وتحويلاً لها. كما أنها معالجة مبنية على الوعي الذاتي للرموز وتحدي القيم المتمترسة[٣١].

وتعرف الحركات الاجتماعية بأنها "تلك الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع أو السياسات، أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابا من القيم الفلسفية العليا التي تؤمن بها الحركة"[٣٢]. في ذلك الإطار نجد أن بناء حركة اجتماعية قوية مناصرة للديمقراطية يظل دوما أحد أهداف المجتمع المدني وبالتالي لا ينظر إليها على أنها مظاهر لخلل اجتماعي، بل جزءا من العملية السياسية، وتتنوع الأشكال والأفراد ومطالب الحركات الاجتماعية تنوعا تاريخياً، وتتطور وتصبح ذات تأثير طبقاً لقوة الحركة وحجمها ومطالبها وبذلك تكون أحد الفاعلين في الحياة السياسية[٣٣]. وتمثل الحركات الاجتماعية أشكالاً اجتماعية تتكون من أشخاصاً ومجموعات ومنظمات متشابكة معا، وهي تعبر من خلال الأفعال الجماعية عن الاحتجاج وذلك من أجل تغيير العلاقات الاجتماعية والسياسية أو التأثير في مقابل التغيرات التي تحدث[٣٤]. ويرى البعض أنها يشار إليها بتعبير حركات لأنها غير مستقرة ولا تنزع بشدة إلى التمأسس، كما يشار إليها بتعبير اجتماعية لأنها بعيدة عن جهاز الدولة إذ أن مطالبها تتبع أساساً من المجال الاجتماعي. وقد عرف "جوردون مارشال" الحركة الاجتماعية بأنها "جهود منظمة يبذلها عدد من الناس المؤثرين، تهدف إلى تغيير أو مقاومة التغير في جانب أساسي أو أكثر في المجتمع"[٣٥]. أما "عاطف غيث" فيعرف الحركة الاجتماعية بأنها "الجهد الملموس والمستمر الذي تبذله جماعة اجتماعية معينة من أجل الوصول إلى هدف أو مجموعة أهداف مشتركة ويتجه هذا الجهد نحو تعديل أو تغيير أو تدعيم موقف اجتماعي قائم"[٣٦].

والتعريف الذي ستأخذ به الدراسة لمفهوم الحركة الاجتماعية هو "أنها تلك الجهود التي تبذلها مجموعة كبيرة نسبيا من الأفراد بهدف إحداث التغيير الاجتماعي في المجتمع، رغبة في تغيير الأوضاع والسياسات القائمة نتيجة وجود خلل في البناء الاجتماعي والسياسي القائم".

حدد بعض علماء الاجتماع وظائف الحركة الاجتماعية وهي[٣٧]:

١- تشير الحركات الاجتماعية لمشاكل اجتماعية لم تحل وذلك كونها اهتمامات محددة لم تجد عناية داخل القنوات الطبيعية والمستقرة؛ لذلك فهي تقوم بدور الوسيط بين مجموعة من الناس من جهة، والأبنية والتركيبات والحقائق الاجتماعية من جهة أخرى، وذلك لنقل الوعي الاجتماعي وإيصاله للجماهير بما يحقق وعيا جمعيا، يحرك المجتمع كله باتجاه التغيير الاجتماعي. معنى ذلك أن الحركة الاجتماعية تدفع أعضائها لفهم طبيعة المجتمع والتركيبات الاجتماعية به لكي تفسر لهم عددا من الحقائق الاجتماعية تدفع أعضائها لفهم طبيعة المجتمع والتركيبات الاجتماعية به لكي تفسر لهم عددا من الحقائق الاجتماعية وذلك بهدف الدفاع عنها أو نقدها أو المطالبة بتغييرها.

٢- غالبا ما تفصح الحركات الاجتماعية عن اهتمامات يصعب تنظيمها أو مصالح ضعيفة فقط، لذلك تعمل كل حركة اجتماعية على تنمية وصياغة ضمير جمعي واضح، وذلك في مجتمع ما وفي قطاع معين منه، كما تساهم أيضا في خلق نخب مجتمعية جديدة قادرة على توجيه الخطاب للجماهير، والتفاوض مع الدولة، والمساهمة في تشكيل وعي عام حول ضرورة تغيير المجتمع.

٣- ممارسة الضغط على السلطة، فالحركات الاجتماعية تلعب دوراً أساسياً في التطور التاريخي للمجتمع وذلك من خلال الضغط الذي تمارسه على الأفراد في مواقع صنع القرار، كما تمارسه على صفوة القوى من خلال عدة طرق من بينها، حملات الدعاية والنشر لكسب عطف وتأييد الرأي العام، كما قد تستخدم في ذلك التهديدات بالعنف وغير ذلك من أساليب الضغط.

مراحل نمو الحركات الاجتماعية:

هناك محاولات عديدة لرصد مراحل نمو الحركات الاجتماعية وتطورها، إذ تمر الحركات الاجتماعية بوجه عام في أثناء عملية نموها بعدد من المراحل، فتاريخ كل حركة اجتماعية يبدأ في الغالب الأعم بمرحلة من "التعبئة الأولية" بالمعنى الذي قصده "كارل دوتش" حيث قصد بالتعبئة حالة اجتماعية متسمة بتزايد الحركية الجغرافية والمهنية، وسرعة توصيل الأفكار وانتشارها وكثافة الاتصالات، أي أن تعبئة المجتمع تشكل واحدة من مقدمات ظهور الحركات الاجتماعية، ولكن هذا الشرط لا يكفي إذ يقتضي أن يتحرر الأفراد من القيود التقليدية وان يطورا قدرة تنظيمية يستطيعون بفضلها تحديد أهداف مشتركة، ووضع الموارد المطلوبة للوصول إلى هذه الأغراض موضع العمل. وعادة ما تتسم بداية عملية التعبئة بوجود مرحلة مبادرات لا مركزية وغير متسعة تمثل بدايات الحركة، وتليها مرحلة العمل المنظم[٣٨]. ويختزل بعض علماء الاجتماع مراحل نمو الحركات الاجتماعية في مرحلتين:

المرحلة الأولى: وتكون الحركة في هذه المرحلة تلقائية لا تتميز إلا بشيء قليل من التنظيم، وتكون الأدوار غير واضحة كما أن أهداف الحركة لم تتبلور بعد، أما **المرحلة الثانية** من حياة الحركة فتتميز بالتنظيم الواضح والبناء الاجتماعي الذي تحددت فيه الأدوار، كما تحددت أهدافها وتبلورت في إطار أيديولوجية متكاملة[٣٩].

وقد حدد "ركس هوبر R. Hober" أربعة مراحل تمر بها الحركات في نموها وتطورها هي[٤٠]:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة الأساسية التحضيرية والتي يتحتم فيها على الجماعات مواجهة مشاكل متعددة ترتبط برؤية الحركة وسياساتها وبرامجها وأساليب عملها، ولكنها لا تستطيع التعامل معها، وتظل جهودها مشتتة والقيادة غير متبلورة.

المرحلة الثانية: هي المرحلة الشعبية التي تصبح عندها تلك الجماعات على وعي بأن غيرهم يشاركهم عدم قناعاتهم بالوضع القائم، وتتميز القيادة في هذه المرحلة بطابعها الإصلاحي وتباشر مسئولياتها من خلال القدرة على قيادة الجماعة وتبصيرها بالمشكلات وبالحلول الواعية لها.

المرحلة الثالثة: فهي المرحلة الرسمية وفيها تتم إثارة الجماهير لدعم الحركة وتأييدها، وتتبلور أيديولوجية الحركة والتي تضفي عليها تماسكا، وكذلك تتضح القيم والأهداف، ويظهر داخل الحركة تسلسلا هرميا للقيادات وأدوار الأعضاء، هذا بالإضافة إلى تحديد السياسات وبرامج العمل.

المرحلة الرابعة: وهي المرحلة الشرعية والتي تصبح فيها الحركة مقبولة من المجتمع، كما تضيع مثالية الحركة وحماس أعضائها، ويصبح الإداري المنفذ هو أكثر القادة تأثيرا، وقد لا تصل كل الحركات إلى هذه المرحلة ومع ذلك فإن كثيرا منها يصبح لديها قدرة متزايدة على التأثير والتغيير.

الفرق بين الحركات الاجتماعية الجديدة والقديمة:

تختلف الحركات الاجتماعية الجديدة عن الحركات الاجتماعية التقليدية سواء من حيث الأهداف أو الأدوار، فالحركات القديمة، كالحركة العمالية والحركة النسائية، كانت جزءا من الصراع الطبقي في المجتمع، هدفها حماية مصالح فئات اجتماعية أو طبقات اجتماعية واسعة في مواجهة الاستغلال والقهر الذي تواجهه فئات أخرى، ورغم أنها لم تكن تمارس نشاطا حزبيا مباشر، إلا أنها أدت في بعض الأحيان إلى تأسيس أحزاب سياسية لهذه الفئات، وقد نجحت هذه الحركات الاجتماعية القديمة أن توحد نضالها حول أهداف عامة تجمع كل المنتمين إلى تلك الفئة الاجتماعية كالمرأة مثلا والعمال، وقد لعبت دورا هاما في

تعديل موازين القوى الطبقية في المجتمع في كثير من الأقطار في فترات مختلفة، ولكننا نلاحظ أن نفوذ هذه الحركات وتأثيرها يضعف باستمرار نتيجة لنجاح السلطة في استيعاب واحتواء حركتها، أو لتغير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وغياب طرح فكري مناسب لهذه التطورات، أو لانصراف أعضاها عن نشاطها، وفي نفس الوقت تنشأ حركات اجتماعية جديدة حول قضايا وأهداف جزئية في مجالات حقوق الإنسان والبيئة والعاطلين والأمومة والطفولة والأقليات..إلخ، حيث تلاحظ قيام تنظيمات متعددة لا صلة بينها داخل المجال الواحد لتعامل مجال واحد فقط، كما هو الحال في مجال حقوق الإنسان حيث توجد تنظيمات منفصلة للمساعدة القانونية، وتنظيمات أخرى لنشر ثقافة حقوق الإنسان. وتنظيمات ثالثة لرصد الانتهاكات ..إلخ[٤١].

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأنه يمكن التمييز بين الحركات الاجتماعية الجديدة والقديمة من خلال عدة سمات يمكن توضيحها فيما يلي[٤٢]:

١- أنها بعيدة عن التحديد في إطار طبقة، فهي تعبر عن هوية أو قضية اجتماعية معينة وليس عن طبقات أو فئات بعينها، لكن هناك من يرى أنها تعبر عن الطبقة الوسطى، وعموما ثمة خلاف حول القاعدة الشعبية المعبرة عن الحركات الاجتماعية الجديدة.

٢- إن أهدافها ثقافية بالأساس/ والتي ترتكز على ترسيخ الهوية الفردية الجماعية، وذلك على عكس الحركات القديمة المركزة أهدافها حول توزيع الثروة والوصول إلى مواقع صنع القرار.

٣- لا يتجه الصراع فيها من أجل مصالح مادية "فهي ما بعد المادية" أي أنها تحولت من الاهتمام بإدارة المواد الاقتصادية وتوزيعها "مثل حركات العمال" إلى الاهتمام بطبيعة العلاقات الاجتماعية بما في ذلك الجوانب الرمزية كالهوية، ومن ثم فهي تدور حول قضايا تتعلق بتمكين الأفراد والجماعات من أجل التحكم في حياتهم.

٤- تعتمد على التنظيم غير الرسمي الرخو اللامركزي غير هيراركي الهيكل بما يترك مساحة من الاستقلالية للقاعدة والاستقلالية الفردية.

٥- تتميز الحركات الاجتماعية الجديدة بأنها لا تسعى لامتلاك مؤسسات السلطة ولا تزاحم الأحزاب السياسية في مجالات نشاطها فقط هي تأمل في ترسيخ نمط فعال من المشاركة الاجتماعية على المستويات المحلية والقومية في بلدانها. وعلى المستوى العالمي بالنسبة للحركات التي تنزع نحو هذا الاتجاه، وذلك بغرض التأثير على سلطات صنع القرار وتحقيق مكاسب جماهيرية على مستوى أو أكثر من تلك المستويات.

٦- تتبنى هذه الحركات هويات متنوعة عابرة للطبقات وبالتالي هي أقل اهتمام بالسلطة السياسية وأقل اهتماما بالمواطنة، ولكن اهتمامها منحه نحو توسيع المجتمع المدني والاستقلالية الذاتية، فهي لا تهدف إلى تحدي الدولة والسيطرة عليها وإنما صنع مساحات من الاستقلالية في مواجهة سيطرتها.

٧- تتميز هذه الحركات بمستوى وعي مرتفع، كما تسعى إلى تغيير أنماط الحياة أكثر مما تسعى إلى التأثير البنيوي.

الاتجاهات النظرية المفسرة لموضوع الدراسة:

أولاً: اتجاهات فهم وتفسير الحركات الاجتماعية من المنظور الحديث:

توجد اتجاهات عديدة لفهم وتفسير الحركات الاجتماعية من المنظور الليبرالي الغربي وتم تصنيفها على النحو التالي:

١ – الحركات الاجتماعية ونظرية السلوك الجمعي Collective Behaviour Theory

ظهرت هذه النظرية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، ويمثلها علماء الاجتماع المنتسبين إلى مدرسة شيكاغو مثل (رالف تيرنر) و(لويس كيلين) و(تالكوت بارسونز) (نيل سمنسر)، وقد ربطت هذه النظرية مفهوم الحركات الاجتماعية بحدوث أنشطة مثل الهبات الجماهيرية والمظاهرات، وأشكال من الهستيريا الجماعية، أي بردود أفعال ليست بالضرورة منطقية تماما في مواجهة ظروف غير طبيعية من التوتر الهيكلي بين المؤسسات الاجتماعية الأساسية. وبالرغم من أن تلك النظرية تربط بين السلوك الجمعي والحركات الاجتماعية باعتبار أنها أحد أشكاله إلا أنها تتميز عنه وفقا لتلك النظرية باعتبار

الحركة جهود مقصودة وهادفة، ومنظمة لإحداث التغيير الاجتماعي أو مقاومته على عكس التغيرات الأخرى من السلوك الجمعي التي تتسم بالفجائية اللامنطقية مثل أعمال الشغب[٤٣]. وترى نظرية السلوك الجمعي أن الحركات الاجتماعية تميل إلى الظهور والنمو خلال فترات الكساد الاقتصادي أو الهزائم العسكرية في الحروب، ووفقاً لهذا فإن الحركات الاجتماعية علامة على مرض المجتمع لأن المجتمعات السليمة أو الصحيحة لا تحتاج للحركات الاجتماعية لأنها تضمن لمواطنيها المشاركة السياسية والمجتمعية، ومن ثم تصبح هذه الظروف فرصة مناسبة تماماً لانضمام الأفراد إلى تلك الحركات[٤٤]. أما عن أهم القضايا التي عالجتها النظرية في تفسير الحركات الاجتماعية فهي[٤٥]:

- إن الحركات الاجتماعية هي حالات أو أمثلة للعمل المشترك المتعمد لإحداث التغيير أو مقاومته وذلك يطلق عليه صفة جمعي حيث يتميز السلوك الجمعي عن السلوك الجماهيري بأنه قائم على العمل المشترك.
- إن نظرية السلوك الجمعي تعطي اهتماماً أكثر لميكانزمات وسبل المحافظة على التعاون لفترة طويلة بين المؤيدين للحركة أكثر من اهتمامها بالإطار التنظيمي الذي تطبق فيه تلك الميكانزمات.
- إن مدخل السلوك الجمعي يهتم بعملية الحركة ومن ثم يهتم بالتعرف على التوتر المستمر داخل الحركة ومدى ممارسة الحركة للقوة ومحاولتها لاستقطاب عدد كبير من المؤيدين.

ومعنى ذلك أن الحركات الاجتماعية على ضوء نظرية السلوك الجمعي هي مطالب عمدية مشتركة من شأنها حث أو مقاومة التغير الاجتماعي لبعض عناصر البناء الاجتماعي، وهو تغيير بدون قيادة يشارك فيه عدد كبير من المشاركين بشكل غير واع.

هذه بعض معالم نظرية السلوك الجمعي في صورتها العامة، أما عن نظرية (سمنسر) عن السلوك الجمعي فتعني بصفة أساسية بالسلوك غير المؤسسي أو غير النظامي، أي الاهتمام بتلك الأفعال التي تحدث خارج القنوات النظامية المألوفة، ووفقاً لرؤية (سمنسر) فإن الحركات الاجتماعية تعد حدثاً غير سوي ينهض على أساس غير عقلاني.

ويشرح (سمنسر) الخطوات البنائية التي تقود إلى ظهور الحركات الاجتماعية في الآتي[٤٦]:

وجود اعتقاد عام مشترك بين أعضاء الحركات الاجتماعية بضرورة التغيير وأن الأوضاع القائمة تعبر عن الفساد والتردي، وسيادة أوضاع تتنافى مع تطلعات الناس وقيمهم. ويصبح سؤال التغيير هو السؤال المركزي للناس، وهنا تظهر قوى اجتماعية تكون عادة القوى التي تحلل الأوضاع القائمة وتدعو إلى التغيير وتحطيم هذه الأوضاع وتصبح قضية التغيير والتخلص من الوضع الراهن معتقدا ينتشر بين الجميع.

وبتطبيق ذلك على المجتمع المصري نجد أن المعتقد العام حول ضرورة التغيير قد ساد في مصر وبشكل قوي في نهاية حكم الملك فاروق وقبل قيام ثورة الضباط الأحرار بتغيير النظام القائم، وأيضا قبل مقتل الرئيس السادات ساد اعتقاد عام لدى الحركة الإسلامية المصرية بضرورة التخلص من اللحظة الراهنة باعتبارها لحظة خطر ولا يمكن الوثوق فيما هو قائم[٤٧].

وبالإضافة إلى ذلك ما ساد في مصر من اعتقاد عام قوي لدى المصريين بضرورة التغيير الاجتماعي بشكل كبير منذ عام ٢٠٠٤م إلى ما وصل إليه المجتمع المصري من أحداث متعاقبة لتلك الحركات والتي انتهت بثورة الشباب (ثورة ٢٥ يناير) وما لاحقها من تغيرات كبيرة في المجتمع المصري.

- وجود توتر في بنية المؤسسات الاجتماعية يجعلها غير قادرة على القيام بالوظائف المطلوبة منها لعدم كفاءتها وعجزها عن الاستجابة للمطالب والضغوط الجديدة في مراحل التحولات الاجتماعية وعدم إفساحها للقوى الاجتماعية الجديدة بالتعبير عن نفسها من خلال القنوات المؤسسية الشرعية وهذا ما يطلق عليه (سمنسر) البواعث البنائية للحركة الاجتماعية.
- وجود عوامل تحفيز وإثارة تدفع المشاركين في الحركة إلى تحويل الاعتقاد العام إلى أشكال السلوك الجماعي ذات الطابع الحركي المتحدي للنظام الاجتماعي والسياسي القائم.

ومن أمثلة ذلك: اتخاذ قرارات اقتصادية أو سياسية يكون لها تأثير سلبي على قطاعات واسعة من الجماهير مثل رفع الأسعار وذلك مثلما حدث عندما تم الإعلان عن تعديل المسار الاقتصادي، وصدور قرارات في ١٧ يناير عام ١٩٧٧م، وفي مقدمتها إلغاء الدعم الحكومي للسلع الأساسية مثل الدقيق والذرة

والأرز، وزيادة أسعار خمسة وعشرين سلعة أساسية، ورفع رسوم الجمارك والدمغة والاستهلاك وضرائب السيارات، أو قيام النظام بإطلاق النار على المتظاهرين، أو عمل اعتقالات واسعة لقيادات الحركة الاجتماعية، أو غيرها من عمليات العنف الرسمي الواسع وهو ما يجعل المترددين في الانضمام للحركة الاجتماعية يأخذون قرارا حاسما بالانضمام إليها كما حدث في المجتمع المصري في أحداث ثورة ٢٥ يناير، عندما قام النظام السياسي باستخدام الأجهزة الأمنية في قمع المتظاهرين باستخدام وسائل قمع عنيفة أدت إلى وقوع ضحايا، هذا بالإضافة إلى القيام بأعمال اعتقالات واسعة للناشطين بالثورة، ولكن مع وجود تغطيات إعلامية واسعة للعنف المستخدم ضد المتظاهرين، كل ذلك أدى إلى انضمام قطاعات واسعة من الشعب بمختلف فئاته إلى المعتصمين مما أدى إلى توقف الحياة في مصر وانتهى الأمر بإسقاط النظام السياسي في مصر.

- حشد وتعبئة المشاركين في الحركة حول ضرورة التغيير والتخلص من الأوضاع المضطربة التي تتسم بشيوع حالات الإحباط وعدم الثقة في المستقبل، مثل الانهيارات الاقتصادية وحالات الحرب.
- ميكانزمات السيطرة والضبط الاجتماعي، بمعنى الأسلوب أو الوسيلة التي سينتهجها النظام السياسي في مواجهة الحركة الاجتماعية. فهل سيتبع وسيلة المواجهة الصلبة التي لا تعرف المرونة مع الحركة أم القمع المؤقت الممزوج بالحوار الفكري والسياسي وفي حالات القمع المرعب فإن الحركة قد تتجه للعمل السري كما هو الحال في حزب التحرير الإسلامي في أوزبكستان، حركة ايتا في إقليم الباسك أو السلفية الجهادية في المغرب.

أما في الحالات التي يمتزج فيها القمع المؤقت مع الحوار الفكري؛ فإن ذلك قد يقود إلى تراجع الحركة الاجتماعية عن مقاصدها في التغيير، وتنشأ حالة من التكيف مع الوضع القائم مثل الجماعة الإسلامية في مصر، وحركات اليسار في أوروبا والتي دخلت في بنية النظام السياسي وتكيفت معه، أما إذا استخدم النظام السياسي الوسائل السلمية في مواجهة الحركة الاجتماعية فإنه قد يستجيب لبعض طلباتها في التغيير أو يفتح لها أبوابا من المشاركة السياسية والاجتماعية، كما حدث في أمريكا مع حركة الحقوق المدنية التي قادت إلى تغيير جوانب قيمية في النظام الاجتماعي والسياسي متعلقة بالعزل العنصري والتمييز العرقي في الحياة الاجتماعية ضد السود والملونين والأقليات[٤٨].

ومعنى ذلك أن طبيعة النظام السياسي هي التي تحدد الطريقة التي تنتهج مع الحركة الاجتماعية، فحين يكون النظام ديمقراطيا فإنه يُنتج وسائل قانونية وسلمية والعكس.

وبذلك تتضح المحددات التي تؤثر في ظهور الحركات الاجتماعية كما حددها (سمنسر) فيما يلي:

١- البنية الاجتماعية التي تشجع أو تبدأ أشكالا معينة من السلوك الجمعي.
٢- التوتر البنائي في النظام الاجتماعي الذي يؤدي إلى الحركات الاجتماعية.
٣- نمو وانتشار المعتقد العام وفهم مشترك يحدد مصدر التوتر ويصف الاستجابة المناسبة.
٤- العوامل المنشطة والتي تجسد المعتقد العام.
٥- حشد وتعبئة المشاركين للفعل ودور القيادة والتنظيم في سلوك المشاركين.
٦- إدارة الضبط الجماعي والأسلوب الذي يتبعه النظام السياسي في مواجهة الحركة الاجتماعية (المواجهة الصلبة أم القمع المؤقت أو الدائم).

وترى المدرسة التي تربط بين السلوك الجمعي والحركات الاجتماعية أن الحركة الاجتماعية أحد أشكال السلوك الجمعي ولكنها تتميز عنه بحسبانها جهودا مقصودة وهادفة ومنتظمة لإحداث التغيير الاجتماعي أو مقاومته، وهي في هذا تختلف عن تعبيرات أخرى تعبر عن السلوك الجمعي وتتسم بأنها غير منظمة حيث تكون الحركات الاجتماعية في العادة منظمة ولا تخضع لمنطق – مثل أعمال الشغب والذعر والهروب الجماعي والولع بالموضة فالصياغات المبكرة للسلوك الجمعي ترجع إلى ما يعرف باسم "علم نفس الحشد" حيث يمثل الحشد واقعاً من نوع خاص يجعل الفرد الذي يشارك فيه يخضع لقانون الوحدة العقلية للحشود، فكل الاستجابات الفردية تذوب داخل الحشود، ومن ثم فالسلوك الجمعي يجعل الناس تفكر وتشعر وتتصرف بطريقة مختلفة تماما عن الطريقة التي يتصرف بها كل منهم لو كان بمفرده[٤٩]. وبالرغم مما قدمته نظرية السلوك الجمعي من تفسيرات لنشوء الحركة الاجتماعية إلا أن ثمة نقد وجه لتلك النظرية وهو كونها تركز

على الحركة باعتبارها فعلا جماعيا ومن ثم فهي تقتصر على دراسة أحداث معينة مثل العنف والاضطرابات والمعارضات كما أنها لا تنطبق على الحركات التي تأخذ الصورة الرسمية أو النظامية[٥٠].
ومما سبق يمكن القول بأن نظرية السلوك الجمعي ترى أن الحركات الاجتماعية هي تعبير عن مجتمع مريض، فهي تميل إلى الظهور في فترات التوترات البنائية، أي أن الحركة الاجتماعية هي رد فعل لأزمة يعاني منها المجتمع، ومن ثم تعد فرصة مناسبة لانضمام الأفراد لتلك الحركات حيث أن المجتمعات الصحية لا تحتاج إلى حركات اجتماعية بل تتضمن أشكال من المشاركة السياسية والاجتماعية، وينطبق ذلك على المجتمع المصري الذي يعاني من أزمة العولمة بسياساتها المختلفة كالانفتاح الاقتصادي وآثاره السلبية على المجتمع المصري والتي دمرت أوضاع العديد من المصريين، هذا بالإضافة إلى أزمة الديمقراطية، وأزمة في البنى والمؤسسات والسياسات التقليدية مثل الأحزاب والنقابات...إلخ.

٢ – الحركات الاجتماعية ونظرية تعبئة الموارد Resources Mobilization theory

وهي النظرية التي تطورت في الستينيات من القرن العشرين وتستند هذه النظرية إلى تشكيل الحركات الاجتماعية وطرق عملها وفقا لتوافق الموارد، خاصة الموارد الاقتصادية والسياسية والاتصالية المتاحة للحركة والقدرة على استعمال تلك الموارد ويعبر عن هذا الاتجاه بشكل أساسي تشارلز تلي ومكدام وملوكي[٥١]. وتتمثل أهم القضايا التي تتناولها النظرية في دراسة الحركات الاجتماعية فيما يلي:

- أن الحركة الاجتماعية وفقا لهذا المنظور ليست عرضا لمرض مجتمعي، ولكنها جزء من العملية السياسية، وهي أيضا جزء من النظام السياسي فهي لا تهدف إلى تغييره تغييرا شاملا وإنما تهدف إلى تطويره والانتقال به إلى وضع جديد أفضل من حيث تعبئة موارده وتوظيفها لصالح المجتمع وتطوره. أي أن الحركة الاجتماعية تقوم بما يطلق عليه "الوظيفة التطويرية للنظم السياسية" فهي تعطي أطر جديدة ومساحات لم تكن موجودة من قبل ليعبر الناس من خلالها عن طموحاتهم وتوقعاتهم من نظمهم السياسية والمجتمعية.
- تتم مناقشة الحركات الاجتماعية من خلال تلك النظرية كتنظيمات مع التركيز بصفة خاصة على حاجة هذه التنظيمات إلى تعبئة الموارد، حيث تبحث هذه النظرية في نطاق الموارد التي يجب على الجماعات تعبئتها، كما أنها تدرس الطرق التي من خلالها يتم توزيع هذه الموارد وتأخذ في اعتبارها الأفعال التي قد تتخذها السلطات لتقليص هذه الموارد ويتخذ مصطلح الموارد عند أصحاب هذه النظرية اهتماما خاصا حيث يشمل "الموارد الاقتصادية والأيديولوجيات، ولغة الخطاب المستخدم، والرموز". هذا بالإضافة إلى نظرة أصحاب هذا الاتجاه لعوامل كالقيادة وشبكات الاتصال والقدر المتاح من الأموال والنشاط التجاري والعلاقات السياسية باعتبارها عوامل حيوية في تفسير نمو ونجاح الحركات الاجتماعية أو فشلها[٥٢].
- تنظر الحركة الاجتماعية لتعبئة الموارد كأحد مصادر قوتها، فهي تهيئ الموارد المتاحة أمامها من وسائل الإعلام والرأي العام والاتصال بالجماهير وتبدأ باستكشاف الخطط الإستراتيجية التي تكافئ وضع الحركة فيما يتعلق بالتنظيم وبتشكله وشبكة علاقاته مع أعضائه ومع المتعاطفين معه، والخطاب الذي تستخدمه وتطور هذا الخطاب وأشكال التحالفات مع القوى والجماعات الأخرى التي توجد بينها وبين الحركة مناطق اتفاق وتقاطع، والاستفادة من الأحداث والتطورات الجديدة الجارية وتوظيفها لصالح أهداف الحركة، وتأطير أيديولوجية الحركة ونشرها لتكون مرجعية قوية لسلوك الأعضاء، والإشارات والرموز التي يستخدمها أعضاء الحركة، وغيرها مما يعد مصادر للتعبئة بحيث تقوم الحركة هنا بمحاولة انتزاع بعض الموارد من الدولة لصالح أهدافها.

وذلك يؤكد على أن النظرية تهتم بالموارد وتعتبرها أساس تطور الحركة الاجتماعية ونجاحها حيث تفترض النظرية أن الحركات الاجتماعية تنمو عندما يصبح الأفراد الذين يشعرون بالظلم قادرين على تعبئة الموارد الكافية لاتخاذ اللازمة وذلك لأن التركيز على الموارد – يقدم تفسيراً (لماذا بعض الأفراد المحرومين قادرين على التنظيم في حين أن آخرين هناك ليسوا كذلك). وتشمل بعض افتراضات النظرية ما يلي[٥٣]:

١- سيكون هناك دائما أسباب للاحتجاج في مجتمعات التعددية السياسية الحديثة: لأن هناك استياء مستمر (شكاوى أو حرمان) وهذا يؤكد على أهمية هذه العوامل لأنها تؤدي إلى ظهور الاحتجاج في كل مكان.
٢- الجهات الفاعلة عاقلة، حيث أنها تزن التكاليف والفوائد من الاستجابة لمطالب الحركة.
٣- يتم تجنيد الأفراد من خلال الشبكات والمحافظة على الالتزام ببناء الهوية الجماعية ومواصلة تعزيز العلاقات بين الأشخاص.
٤- تنظيم الحركة الاجتماعية يتوقف على تجميع الموارد.
٥- منظمات الحركة الاجتماعية تحتاج إلى موارد واستمرارية القيادة.
٦- منظمات الاحتجاج ورجال الأعمال بالحركة الاجتماعية؛ هي المحفزات التي تحول الاستياء الجماعي إلى حركات حيث أن منظمات الحركة الاجتماعية تمثل العمود الفقري للحركات الاجتماعية.
٧- تشكيل نوع من الموارد تسلط الضوء على أنشطة الحركة ومثال ذلك الوصول إلى وسيلة إعلام كمحطة تليفزيون سيؤدي إلى استخدام وسائل الإعلام واسعة النطاق.
٨- تطور الحركات مشروط بما يعرف بهياكل الفرص التي تؤثر على جهودها الرامية إلى التعبئة، وكما أن الحركات هي استجابة لهياكل الفرص، فهي تعتمد أيضا على التنظيم والموارد وليس هناك أسلوب واضح لتطور الحركة سواء كانت أساليب تقنية محددة أو أساليب عالمية.

ويتضح من ذلك أن نظرية تعبئة الموارد تسعى إلى الانتقال من لماذا؟ إلى كيف؟ أي من لماذا تنشأ الحركات الاجتماعية إلى كيف تنشأ وتفشل أو تنجح وما هي محددات هذا النجاح؟ حيث طرحت هذه النظرية إجابة لهذا التساؤل حيث أولت أهمية خاصة للتنظيم باعتباره القادر على وضع الجماعة في إطار هيكل معين وبالتالي يسهل من عملية تعبئة الموارد، كما أشارت تلك النظرية إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه منظمات الحركات الاجتماعية في جمع الأموال والأشخاص الموافقين على القضية موضوع التبني، وجذب وسائل الإعلام وذلك من أجل تحقيق أكبر حشد ممكن، فإذا كانت الحركة الاجتماعية باعتبارها طلب على إحداث تغيير معين فإن دور منظمات الحركة الاجتماعية يقوم على توفير الإمكانيات وتقديم العرض اللازم لتلبية هذا المطلب[٥٤].

وقد أشار (توم بوتومور) أن ثمة شرطين لتحقيق نجاح أي احتجاج أو حركة اجتماعية هما:
١- أن يكون لدى الحركة القدرة على صياغة مذهب لإثارة الحماس والالتزام بنشاط سياسي متواصل وذلك من أجل إيضاح الأهداف التي تبتغيها الحركة.
٢- القاعدة التنظيمية للحركة، حيث أنه عند تطور الحركة يجب أن تخلق فئات سياسية أكثر تنظيما وذلك من أجل إعادة بناء المجتمع[٥٥].

وعلى الرغم من ذلك فقد وجه نقد لتلك النظرية وذلك نظراً لمنطقها من جهة، ومن جهة أخرى للتشكيك في قدرتها على تفسير وفهم الحركات الاجتماعية القائمة[٥٦]، حيث تعطي النظرية أهمية كبيرة للموارد ولاسيما الموارد المالية، وقد وجه إليها هذا النقد لأن هناك حركات تكون فعالة بدون تدفق المال وأكثر اعتمادا على أعضاء الحركة بالوقت والعمل ومن أمثلة ذلك حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة.

٣ – الحركات الاجتماعية ونظرية هيكل الفرص السياسية Political opportunity structure theory

يمثل مفهوم الفرصة السياسية أحد المفاهيم المركزية في دراسة الحركات الاجتماعية والذي أطلقه (ايسنجر) لأول مرة عام ١٩٧٣م وقد كان يعني به درجة من الانفتاح من جانب النظام السياسي تجاه التحديات التي تمثل الحركة الاجتماعية، ثم شاع استخدام المصطلح بعد ذلك بين الباحثين الذين أسسوا مقتربات العملية وتعبئة الموارد مثل (تشارلز تلي) وسيدني تارو وغيرهم.

ومفهوم الفرصة السياسية للحركة الاجتماعية يتحدد عبر أربعة عناصر هي:
١- التماسك المجتمعي والقومي ومدى قدرة الحركة على التأثير فيه واستجابته لها من عدمه.

٢- البنى المؤسسية للنظام السياسي والفجوة بين المدخلات والمخرجات أي ما يمكن أن نطلق عليه كفاءة النظام السياسي وقدرته على السيطرة والضبط.
٣- الإستراتيجيات غير الرسمية التي تتخذها الدولة في الممارسة، والتي قد تختلف عن القوانين والإجراءات الرسمية.
٤- تماسك النخبة التي تمثل النظام السياسي.

وتقوم هذه النظرية على المسلمات التالية[٥٧]:

١- أن الحركة الاجتماعية تتأثر بوجود فرص سياسية ملائمة وعدم وجود عوائق كبيرة تحد من قدرتها على الحركة أكثر من تأثرها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية المحيطة.
٢- أن هيكل الفرص هو عملية مزدوجة يبرز فيها دور الجماعات كفاعل في تغيير الوضع القائم عن طريق ما تقوم به من ممارسات وأنشطة عملية وليس فقط من خلال ما ترفعه من شعارات وأهداف معلنة، ومن هنا يتضح دور الجماعة كقوة تغيير وقد حدد (تاروسيدني) أربعة عناصر ومقومات لهيكل الفرص السياسية وهي: انفتاح النظام السياسي، تغير التحالفات السياسية، حالة النخبة السياسية (الانقسام – الحلفاء)، وجود القمع أو غيابه (ممارسة الدولة للضبط الاجتماعي)[٥٨].

وكذلك طرحت "ناهد عز الدين" عناصر هيكل الفرص السياسية في الآتي[٥٩]:

١- الهيكل الدولي للفرص "الأثر المزدوج للمحاكاة والعدوى الدولية" حيث أن هيكل الفرص ليس محصلة لخصائص السياق الداخلي فهو لم يعد أكثر من نقطة أولية ينطلق منها العمل الجماعي في مراحل التأسيس المبكرة ثم لا يلبث أن يتأثر نشاطه بالمتغيرات الخارجية الكامنة في سياقه الدولي التي تعمل على تعزيز مراكز بعض الجماعات في مجتمعها وتدعيم مواقفها في مواجهة الدولة.
٢- التحول في النظام السياسي "الانفتاح أو الانغلاق المؤسسي"، فرص المشاركة السياسية، فرص التحول من جماعة ضغط إلى حزب سياسي.
٣- هيكل التحالفات والصراعات السياسية "شبكة التفاعلات: هيكل التحالفات والصراعات الداخلية والخارجية.
٤- التحول في مضمون السياسة العامة وقدرة الدولة على تنفيذها.

وبالرغم من ذلك فثمة انتقادات وجهت لتلك النظرية بعضها يتعلق بطبيعة مفهوم هيكل الفرص السياسية في كونه مفهوم فضفاض، والبعض الآخر في عدم إمكانية تطبيق هذا النموذج على جميع الحركات الاجتماعية.

ومما سبق يمكن القول بأن:

١ - ترى نظرية هيكل الفرص السياسية أن القدرة على خلق الحركات الاجتماعية عادة ما يرتبط بظروف خارجية تعطي الفرصة لتلك الحركات لكي تنشأ وتنجح. وشهدت مصر ابتداءاً من عام ٢٠٠٤م ضغوطاً شديدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بإصلاحات سياسية في إطار السياسة الأمريكية للترويج للديمقراطية وذلك في عهد إدارة الرئيس "جورج بوش" وقد دفع ذلك النظام السياسي المصري إلى مزيد من الانفتاح وإن كان الهدف من ذلك الانفتاح هو تجميل صورة النظام في الخارج دون إحداث تغييرات هيكلية في بنية النظام ذاته. والدليل على ذلك:

تعديل المادة ٧٦ من الدستور والتي رغم أنها مكنت مصر من إجراء وخوض انتخابات رئاسية تعددية حقيقية، إلا أنها قد زيفت العملية الانتخابية بتزييف قواعد اللعبة الانتخابية لنفسها بالإضافة إلى ظهور مقومات هذا الانفتاح السياسي في عدة ملامح منها "التحرير النسبي لوسائل الإعلام ولاسيما مع ظهور عدد من الجرائد المستقلة "كالدستور والبديل والمصري اليوم".

هذا إلى جانب حدوث تغيير في الإستراتيجية الأمنية للنظام حتى تتوافق مع الانفتاح والسياسة الليبرالية التي يشهدها النظام لذا كان من الطبيعي أن يكون عام ٢٠٠٤م هو عام ميلاد حركة كفاية كحركات سياسية. وذلك يوضح ما أشارت إليه النظرية في عنصر المحاكاة والهيكل الدولي للفرص مما يعني أن المؤثرات والفرص الدولية والإقليمية تلعب دورا هاما في إيجاد فرص جديدة أو تدعيم فرص قائمة.

٢ – وكذلك تتأثر الحركات الاجتماعية كما جاء في مقولات تلك النظرية بوجود فرص سياسية ملائمة وعدم وجود عوائق كبيرة تحد من قدرتها على الحركة ويتضح ذلك فيما واجهته الحركات الاجتماعية في مصر والتي ظهرت نتيجة لسياسات العولمة وآثارها السلبية على المجتمع المصري حيث واجهت تلك الحركات جملة من العوائق والمعوقات ولاسيما المعوقات السياسية والتي تتضح في طبيعة الإطار القانوني والذي يتمثل في الحد من حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي بالإضافة إلى طبيعة المواجهة الأمنية والقمع الذي تتعرض له تلك الحركات مما يقلل من فرصها في تحقيق مصالحها ومطالبها المشروعة بالإضافة إلى ذلك فإن من أهم العوامل المؤثرة على مشاركة القوى الاجتماعية في العمل السياسي هي وجود نوع من التحالف أو التواصل بينها وبين العاملين في المجال السياسي.

٤ – نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة New Social Movements Theory

قد ظهرت هذه النظرية بعد النقد الذي وجه للنظرية الماركسية والوظيفية في دراسة كل منهما للحركات الاجتماعية ويقصد بمفهوم الحركات الاجتماعية الجديدة أمرين هما:

١- الإشارة إلى أنواع معينة من التجمعات التي ظهرت في الستينيات والسبعينيات في أوروبا عقب حركة الشباب والطلبة عام ١٩٦٨م والتي رفعت شعارات ومطالب أغلبها يهدف إلى الدفاع عن قضايا كالبيئة والمرأة ونزع السلاح..إلخ.

٢- الإشارة إلى نظرية تهدف إلى تطوير ودراسة الحركات الاجتماعية في ضوء المجتمع ما بعد الصناعي، حيث لا يركز منظريها على المناخ المحيط بالحركات الاجتماعية بقدر تركيزهم على الحركة ذاتها والحراك الذي تنتجه(٦٠).

وفي ذلك الإطار نجد أن تفسيرات هذه النظرية تنظر إلى الحركات الاجتماعية باعتبارها انعكاس للتناقضات الكامنة في المجتمع الحديث نتيجة للبيروقراطية المفرطة وكحل لها، وأن الحركات الاجتماعية الجديدة مختلفة عن الحركات الاجتماعية القديمة، وذلك لبروز تناقضات اجتماعية جديدة في التناقض بين الفرد والدولة وهذا ما يجعلها تنتقل من المصالح الطبقية إلى المصالح غير الطبقية المتعلقة بالمصالح الإنسانية الكونية، وتهتم أكثر بتطوير الهوية الجماعية من اهتماماتها بالأيديولوجيات القائمة كما أنها تميل إلى الانطلاق من صفوف الطبقة المتوسطة بدلاً من الطبقة العاملة.

وبالتالي عندما نتحدث عن نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة فإننا نتحدث عن أنواع معينة من الحركات الاجتماعية والتي ظهرت نتيجة لفرضيتين:

١ - فرضية تدخل الدولة: فالحركات الاجتماعية الجديدة هي رد فعل لهيمنة الدولة ما بعد الصناعية على المجال المدني والاجتماعي، فلقد اتسع نطاق هيمنة الدولة في المجتمع ما بعد الصناعي ليس فقط على مجال الإنتاج بل أيضا على الاستهلاك والخدمات والعلاقات الاجتماعية، ويعبر عن تلك الفرضية الاتجاه الأول في تلك النظرية "اتجاه ما بعد الماركسي". وبالرغم من أن منظري ذلك الاتجاه قد تعدوا الفكر الماركسي فيما يتعلق بدور الحركات الاجتماعية القديمة إلا أنهم ما زالوا متمسكين بمفهوم النظام الرأسمالي باعتباره شكل من أشكال الهيمنة التي ينبغي مواجهتها وتحديها(٦١).

٢ – فرضية تغير القيم: فالحركات الاجتماعية الجديدة هي نتاج لما شهدته المجتمعات ما بعد الصناعية من تغير القيم الناتجة عن التغير الاقتصادي والسياسي، فبعد إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية وتحقيق نوع من الرخاء الاقتصادي والأمن السياسي؛ أدى ذلك إلى تغير الرأي العام واتجاهه إلى الأمور المتعلقة بالهوية الثقافية وتحقيق الذات بدلا من الأمور المتعلقة بالأمن الاقتصادي والسياسي، وتعبر تلك الفرضية عن الاتجاه الثاني في تلك النظرية.

وعلى الرغم مما قدمته تلك النظرية من تفسيرات جديدة إلا أن ثمة انتقادات وجهت لها من حيث "معيار الزمن" فمعظم الحركات الجديدة كان لها أسلافها في الماضي فهي ليست جديدة تماما وبالتالي فإن الحركات الجديدة هي تكملة للحركات القديمة وتعبر عن مرحلة لاحقة منها، وكذلك النقد الذي وجه إليها بسبب حصرها في نظام المجتمعات الغربية فقط رغم إمكانية إثبات تطبيقها في مجتمعات أخرى(٦٢).

ثانياً: الاتجاهات النظرية المفسرة للمجتمع الافتراضي:

١- نظرية المجال العام :

اهتم الباحثون بالتعرف على الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام الجديدة والتقليدية في حياة الأفراد، وكثرت الدراسات والنظريات التي تدور حول التأثير القوي أو المحدود لتلك الوسائل على الجمهور، ومن بين هذه النظريات المتعددة التي تدرس العلاقة بين وسائل الإعلام والجمهور نظرية المجال العام public sphere. وتعد من النظريات الهامة الذي يدور حولها الكثير من المناقشات والحوارات العلمية، وحظيت باهتمام كبير في مجالات عديدة مثل الفلسفة والعلوم الاجتماعية، ويحمل مفهوم المجال العام العديد من المعاني والمضامين المثالية التي تعبر عن الديمقراطية، كحرية الرأي والتعبير، والوصول إلى الاتفاق العام حول الأشياء التي يمكن أن تحقق للإنسان حياة إنسانية طيبة، ويعتمد هذا المفهوم على التحليل الذي قدمه العالم الألماني "هابرماس JurgenHabermas" للمجال العام وتطوره التاريخي[٦٣]. ويفترض هابرماس أن التواصل هو ترجمة حقيقية للديمقراطية بوصفها التشكيل الحر الذي يتم ترجمته عبر وسائل التواصل المختلفة التي تقود إلى الحوار بعيداً عن العنف، وتقبل الآخر ومصدرا لتكوين الرأي العام الموضوعي[٦٤]. ويعتبر المجال العام هو ذلك الجزء من الحياة الذي يتفاعل فيه الفرد مع المجتمع ككل، فطبيعة العلاقات والقيم في المجال العام تختلف جذريا عن العلاقات في المجال الخاص حيث تحكمه قيم المنفعة وعلاقات القوة أما المجال الخاص تحكمه العلاقات الإنسانية والمشاعر ويشير إلى السياقات المحدودة كالأسرة والجماعة وليس من حق أي فرد خارجها أن يشارك في تفاعلاته أو مناقشة قضاياه[٦٥]. وعليه فإن المجال العام يعد مصدرا لتكوين الرأي العام، وتقوم النظرية في بنيتها الجديدة على فهم الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام الجديدة في إتاحة النقاش العام ممثلة في المدونات والمنتديات ومجموعات النقاش لتوجيه النقاش السياسي والاجتماعي في المجتمع من أجل تعزيز المشاركة العامة وصولاً لدعم الديمقراطية في المجتمعات[٦٦]. ونجد أن هابرماس حدد مفهوم المجال العام بعيداً عن المجتمع المدني والمجال السياسي باعتباره مجالاً مستقلاً واستمد جذوره من الفكر الغربي[٦٧].

ويعرف هابرماس المجال العام بأنه مساحة اجتماعية تتيح لأفراد المجتمع النقاش الجماعي الحر غير المقيد، وتكوين رأي عام فيما يتعلق بالمصالح والقضايا المشتركة بينهم، بهدف الوصول إلى توافق بشأن المصلحة العامة وكيفية تحقيقها. ويمثل المجال العام إطاراً حراً للاتصال، حيث يشارك المواطنون النشطون بحرية في مناقشات منطقية بما يؤدي إلى بلورة توجهات عامة وتأكيداً لما ذكره هابرماس بأهمية المجال العام، كأداة للتعبير يستخدمها المواطنون في حياتهم اليومية، كوسيلة تتيح للمواطنين فرصة للمشاركة في مناقشة مختلف الموضوعات، حيث أن الاستقلالية والتفاعلية تعد من السمات الأساسية للمجال العام، فمن خلال المشاركة النشطة في مناقشة مختلف الموضوعات يصبح المواطنون على قدر من الشعور بالمسئولية الاجتماعية[٦٨]، كما يعرف بأنه إطاراً عاماً للحياة الاجتماعية يضم مجموعة من الأفراد يشتركون في خصائص واهتمامات وسمات مشتركة ويعتبر كل منهم جزء من المجال العام قادراً على الحصول إليه وإثارة الجدل والنقاش حول القضايا العامة مما يعني هناك مجالاً مشتركاً يجمعهم[٦٩] يتيح إمكانية الاتصال الحر والرشيد على قاعدة من الديمقراطية السليمة، كما أنه فضاء يتوسط بين الأفراد والدولة، حيث يتجمع الأفراد لإثارة الجدل حول قضايا تتعلق بشئون الدولة، وينظر إليه كفضاء يتسع لأصوات متعارضة تتبادل الحوار للحصول على المعلومات، وضرورية لفهم الشئون العامة للدولة وتشكيل آرائهم بحرية حول تلك الشئون. ويؤكد هابرماس على ضرورة أن يتسم المجال العام بمجموعة من السمات، تتمثل في:

١- المساواة وعدم التحيز، فالمجال العام يقوم على تكوين العلاقات والوصلات الاجتماعية بين الأفراد المختلفين بعيداً عن الحالة الاجتماعية وتتأسس على الإنسانية والمساواة بعيداً عن النفوذ الاجتماعي وتأثير القوة أو الاقتصاد أو المنصب العام، حيث هو من الحياة الاجتماعية يتم من خلاله تشكيل ما يعرف بالرأي العام.

٢- إتاحة النقاش لجميع القضايا المشتركة بين أفراد المجتمع ليتناولوا احتياجات المجتمع من الدولة ويتميز بالثقة والوضوح والصدق في المضمون الإعلامي[٧٠].

٣- إتاحة المجال العام للجميع، فهو مجال مفتوح لكل أفراد المجتمع للمشاركة والفعل فيه وليس على فئة معينة، والاستفادة من عقلانيتهم وتفكيرهم في مناقشة المسائل العامة.

وتسعى النظرية إلى إتاحة ساحة سياسية تحترم حقوق الأفراد وتزيد من قوة المجتمع حيث الاتصال يخلو من الإكراه، ويؤسس حوار فيه ديمقراطية على مستويات ممثلة عن اهتمامات المواطن والجماعة، وتسعى النظرية إلى نشر قيم التنوير والحرية والديمقراطية في المناقشات الحديثة[٧١].

٢- نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام:

قد قدم كلاً من "ملفين ديفلر وساندرا بول روكيتش" النموذج الأول لاعتماد الجمهور على وسائل الإعلام في إطار تأثيرات وسائل الإعلام، ويقدم هذا النموذج علاقات الاعتماد من منطلق أن هذه التأثيرات تجمع بين ثلاث عناصر أساسية وهي (الجمهور، وسائل الإعلام، والمجتمع)[٧٢]، تقوم هذه النظرية كغيرها من النظريات على تساؤلين أساسيين وهما: ماذا تفعل وسائل الإعلام بالجمهور؟، وماذا يفعل الجمهور بوسائل الإعلام[٧٣].

ومن خلال اسم النظرية يتضح مفهومها، وهو الاعتماد المتبادل بين الأفراد ووسائل الإعلام، وأن العلاقة التي تحكمهم هي علاقة اعتماد بين وسائل الإعلام والنظم الاجتماعية والجمهور، إذ يعتمد الأفراد في تحقيق أهدافهم على مصادر معلومات الإعلام[٧٤]. وتؤكد نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام أن للأفراد علاقات مختلفة مع وسائل الإعلام أو مع مضامين هذه الوسائل، وتكون هذه العلاقات نتيجة أهداف معلوماتية متعددة يسعى الأفراد إلى تحقيقها من خلال الاعتماد على مصادر المعلومات الخاصة بوسائل الإعلام، كما تؤكد النظرية أنه عند استخدام الأفراد للوسيلة لتحقيق هذه الأهداف المعلوماتية، فإن علاقات اعتمادهم على هذه الوسائل تكون أقوى، ويختلف الاعتماد عن مجرد التعرض؛ حيث يهتم الاعتماد بأهمية الوسيلة بالنسبة للفرد وليس مجرد الوقت الذي يتم قضاؤه أمام هذه الوسيلة، كما أن علاقات الاعتماد بأهمية الوسيلة بالنسبة للفرد وليس مجرد الوقت الذي يتم قضاؤه أمام هذه الوسيلة[٧٥]، كما تشير النظرية إلى زيادة الاعتماد على مصادر المعلومات المتاحة عند غياب البدائل الأخرى للحصول على المعلومات[٧٦].

وتقوم علاقات الاعتماد على وسائل الإعلام على ركيزتين أساسيتين وهما[٧٧]:

أ - الأهداف: لكي يحقق الأفراد والجماعات والمنظمات المختلفة أهدافهم الشخصية والاجتماعية، فإن عليهم أن يعتمدوا على موارد يسيطر عليها أشخاص أو جماعات أو منظمات أخرى والعكس صحيح.

ب - المصادر: يسعى الأفراد والمنظمات إلى المصادر المختلفة التي تحقق أهدافهم، وتعد وسائل الإعلام نظام معلومات يسعى إليه الأفراد والمنظمات من أجل بلوغ أهدافهم.

وتفترض نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام أنه كلما زاد دور الإعلام في إشباع احتياجات الأفراد، زادت أهمية وسائل الإعلام في حياتهم حيث يتضاعف تأثير الإعلام في معارف الأفراد واتجاهاتهم وسلوكياتهم، وتعد درجة اعتماد الأفراد على معلومات وسائل الإعلام هي الأساس لفهم المتغيرات الخاصة بزمان ومكان تأثير الوسائل الإعلامية على المعتقدات والمشاعر والسلوك[٧٨]. ويعتبر هذا المنظور جزءاً من نظرية الاعتماد والتبادل بين وسائل الإعلام، والنظم الاجتماعية، والذي يشكل بدوره علاقات الجمهور مع وسائل الإعلام. فالحكومات التي ترغب في الاتصال بمواطنيها، والمؤسسات التي ترغب في الاتصال بعملائها المحتملين، لا يستطيعون الاعتماد على الاتصال الشخصي بشكل وحيد أو أساسي، لكي يصلوا إلى ملايين الأفراد، وآلاف الجماعات والمنظمات التي يرغبون في الوصول إليها، وهكذا فإن النظم السياسية والاقتصادية والنظم الأخرى في المجتمعات الحديثة تعتمد على وسائل الإعلام لعمل الربط أو الاتصال بالجمهور المستهدف. في الوقت نفسه تتحكم وسائل الإعلام في المعلومات وموارد الاتصال التي تحتاجها المنظمات السياسية والاقتصادية لكي تؤدي وظائفها بكفاءة في المجتمعات[٧٩]. وتعتمد النظم الاقتصادية في المجتمعات المتقدمة على وسائل الإعلام لتحقيق الأهداف الآتية:

١- ترويج وتدعيم القيم الخاصة بالمشروعات الحرة الرأسمالية.

٢- تأسيس وصياغة العلاقة بين المنتج والبائع والمستهلك أو المشتري، لإبلاغ المستهلك عن المنتجات المتاحة، وتحفيزه على الشراء أو استخدام الخدمة.

٣- التحكيم وكسب الصراعات الداخلية مثل التي تحدث بين الإدارة والاتحادات، أو الصراع مع المنظمات الخارجية، أو أي موقف يكون تهديداً للمؤسسات الاقتصادية.

كما يعتمد الأفراد على الإعلام باعتباره مصدراً لتحقيق أهدافهم من معرفة وتوجيه وتسلية، وبالتالي يكون لديهم القدرة على اتخاذ القرارات الشخصية والاجتماعية، بناءً على هذه الأهداف. فالهدف الرئيسي من نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام هو تفسير لماذا يكون لوسائل الإعلام في أوقات آثار قوية ومباشرة، وفي أوقات أخرى آثار ضعيفة غير مباشرة[٨٠]. ويعتمد الأفراد على وسائل الإعلام لتحقيق ثلاثة أهداف هامة هي:

١- الفهم (Understanding): يتضمن فهم الذات (self) أو الفهم الاجتماعي (social).

٢- التوجيه (Orientation): يتضمن توجيه العمل (Action) أو التوجيه التفاعلي (Interaction).

٣- التسلية (Entertainment): تتضمن التسلية المنعزلة (Solitary) أو التسلية الاجتماعية (Social).

وهذا يعني أن الأفراد يعتمدون على وسائل الإعلام "لفهم" أنفسهم أي "فهم الذات" من خلال الحصول على المعلومات وتعلم كيفية التغلب على الأزمات الشخصية، أما "الفهم الاجتماعي" يعتمد الفرد على وسائل الإعلام للحصول على معلومات عن البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها مما يجعله قادراً على القيام بدوره داخل المجتمع، أما "التوجيه" حيث يتطلب من الفرد التصرف والتفاعل من خلال الحصول على معلومات حول أشياء مثل السلع والخدمات، والترفيه، سلوك التعامل اليومي، أزمة السلوك، والدفاع عن النفس، وهذا "توجيه العمل"، أما "التوجيه التفاعلي" يشير إلى التحول إلى وسائل الإعلام لتلبية الحاجة للحصول على معلومات حول كيفية التفاعل مع الآخرين في مجتمعنا، أما بالنسبة "للتسلية"، حيث تتحقق "التسلية المنعزلة" من خلال استخدام وسائل الإعلام للحصول على المتعة والاسترخاء، والترفيه، وتتحقق "التسلية الاجتماعية" من خلال استخدام وسائل الإعلام لتيسير عملية الاتصال الاجتماعي[٨١].

الفروض التي تقوم عليها نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام:

تبنى نظرية الإعتماد على وسائل الإعلام على عدة فروض رئيسية يمكن إجمالها في النقاط التالية:

١- يفترض من وسائل الإعلام أن تحقيق قدراً كبيراً من التأثيرات السلوكية والعاطفية والمعرفية، وتزيد هذه التأثيرات كلما زاد اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام للحصول على المعلومات[٨٢]، أي كلما زاد اعتماد الفرد على وسائل الإعلام زادت التأثيرات السلوكية - العاطفية - المعرفية) من وسائل الإعلام على هؤلاء الأفراد.

٢- تؤكد النظرية أنه كلما زاد اعتماد الفرد على وسائل الإعلام لتلبية احتياجاته وإشباعها من خلال استخدام هذه الوسائل زادت أهمية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في حياته، وبالتالي يكون الفرد هو الأكثر تأثراً بهذه الوسائل، لذلك لابد أن يكون هناك علاقة مباشرة بين درجة الاعتماد ودرجة تأثير وسائل الإعلام[٨٣].

٣- نظرية الفعل التواصل لهابرماس:

لنظرية الفعل التواصلي لهابرماس أبعاد داخل الحقل الاجتماعي والسياسي والأخلاقي، وتتمثل هذه الأبعاد في:

- البعد الاجتماعي: لتجاوز الفعل الأداتي، أبدع هابرماس مفهوم الفعل التواصل لمحاولة تنمية البعد الموضوعي والإنساني للعقل بأنه فاعلية تجاوز العقل المتمركز حول الذات والعقل الشمولي المتعلق والعقل الأداتي الوضعي الذي يفتت ويجزئ الواقع. فالعقل لم يعد جوهراً سواء أكان الجوهر ذاتاً أو موضوعاً، بل فاعلية؛ فالفعل التواصلي صاغه هابرماس لمحاولة بلورة إجماع يعبر عن المساواة داخل فضاء عمومي ينتزع فيه الفرد جانباً من ذاتيته ويدمجها في مجهود جماعي قائم على التواصل والتفاهم، وهذا التفاهم لا يمكن تحقيقه إلا من خلال اتفاق مؤسس على أساس عقلاني. كما جاء الفعل التواصلي لتجاوز العلاقات الاجتماعية القائمة على الإكراه والهيمنة (الفعل الإستراتيجي) لبلورة علاقات اجتماعية سليمة، قائمة على الحوار والنقاش في أفق تحقيق الإجماع.

- البعد الأخلاقي: فبعد أفول الأخلاق الدينية والتقليدية في الغرب، جاءت أخلاقيات النقاش لتطرح البديل؛ فإخضاع الآراء والقناعات والاختيارات للنقاش شرط لتحقيق الموضوعية والنزاهة والاتفاق، وبذلك يصبح شرطاً لاجتناب العنف اللفظي والمادي والحروب والاستبداد. وليست أخلاقيات النقاش مذهباً ولا نسقاً

من القيم والمعايير، بل هي كما يقول أبل إجرائية تجمع شروط مناقشة أطروحات ومبادئ عملية في المجال الأخلاقي والسياسي بحثاً عن امتحان مشروعيتها ومعقوليتها وصلاحيتها. وتجدر الإشارة إلى أن لأخلاقيات المناقشة أربعة افتراضات أساسية:

* أولاً: ضرورة توفرها على المعقولية التي يتم إنجازها بفعل جملة مركبة تركيباً صحيحاً، تحترم قواعد اللغة المستعملة.

* ثانياً: يتعلق الأمر بحقيقة مضمون القول التي تضمن وظيفياً وصف حالة واقعة مجردة وغير مستوحاة من الخيال.

* ثالثاً: يتعلق الأمر بمصداقية التلفظ، باعتبارها شرطاً لإقامة علاقة مستقيمة ما بين الأشخاص، ويتكفل هذا الادعاء بموضوع تطابق الفعل اللغوي مع مقتضيات مخطط معياري سابق معترف به من طرف المجتمع.

* رابعاً: يتعلق الأمر بصدقية ما يقال بالقدر الذي يسمح به للمتحدث بالتغيير عن نوايا محددة، وبطريقة صادقة بعيدة عن الكذب والتضليل.

تنحدر هذه المبادئ الأربعة من "الحالة المثالية للكلام" والشروط الصادقة للخطاب بتوخي احترام معايير الصدق الصارمة أو ما يطلق عليه جماعة التواصل غير المحدودة عند هابرماس وهي صورة المجتمع الذي يتواصل فيه أعضاؤه بطريقة سليمة ويمكن إجمالاً اعتبارها شروطاً لا يستقيم من دونها تواصل عقلاني بين المتحدثين(٨٤).

- البعد السياسي: لتجاوز أزمات العالم المعاصر ونواقص الديمقراطية التمثيلية، يسعى هابرماس إلى تأسيس ديمقراطية على أسس جماعية مثالية للتواصل، خالية من أية هيمنة أو سيطرة. كما أنه يطرح مفهوم التشاور الذي يعتبره جوهرياً في ديمقراطيته التشاورية، لأنه في التشاور يعطي للآخرين الحق في الكلام والنقد، وتقديم اقتراحات جديدة بخصوص القضايا المطروحة للنقاش في الفضاء العمومي، وفي ظل هذه الضرورة الخطابية المؤسسة على النقاش يتشكل الرأي العام والإرادة السياسية للمواطنين في المجتمع الديمقراطي. لأن الهدف الأسمى للديمقراطية التشاورية ليس الدفاع عن المصالح الشخصية لأعضاء الجماعة، وإنما هو الدفاع عن المصالح العامة. هذه الأخيرة كل واحد مطالب بالدفاع عنها، انطلاقاً من وجهة نظره الخاصة، وذلك لإقناع المواطنين برأيه بالاعتماد على وسيلة المناقشة الحجاجية(٨٥).

<u>بعد عرض الاتجاهات النظرية المفسرة للحركات الاجتماعية الجديدة ستعتمد الدراسة على مقولات نظرية الحركات الاجتماعية وهيكل الفرص السياسية في ضوء الآتي:</u>

١ - التماسك الاجتماعي والقومي ومدى قدرة الحركة على التأثير فيه واستجابته لها من عدمه.

٢ - كفاءة النظام السياسي وقدرته على السيطرة والضبط.

٣ - الحركة الاجتماعية تتأثر بوجود فرص سياسية ملامة وعدم وجود عوائق كبيرة تحد من قدرتها.

<u>وبعد عرض الاتجاهات النظرية المفسرة للمجتمع الافتراضي ستعتمد الدراسة على نظرية الفعل التواصلي لهابرماس في ضوء الآتي:</u>

١ - إخضاع الآراء والقناعات والاختيارات للنقاش شرط لتحقيق الموضوعية والنزاهة والاتفاق.

٢ - تأسيس ديمقراطية على أسس جماعية مثالية للتواصل.

<u>الدراسات السابقة :</u>

١ – دراسة Leselie Bunnage & Deana Rohlinger) عن دور الإنترنت في التغيير السياسي(٨٦):

تكشف الدراسة عن دور الإنترنت في حركات التغيير السياسي وتهدف إلى معرفة دور هذه المنظمات بشكل عام وتعتمد على تحليل منظمة Move on Org الأمريكية وأعضائها ودراستها كنموذج يجعل النشاط السياسي يبدو سهلا ويعطي الفرصة لذوي المهارات السياسية المشاركة في نشاطات الحركة بشكل أوسع عن طريق الإنترنت. وأبرز النتائج:

- جماعات الحركة الاجتماعية تستخدم مؤسسات بديلة على شبكة الإنترنت من أجل سد الفجوة التي خلقها العمل السياسي على أرض الواقع وتراجع الحزب الديمقراطي.

- تعلم هذه الحركات أعضائها مهارات قيمة مثل التنظيم وإدارة الحدث وتغذي النشاط السياسي والمشاركة السياسية.
- كشفت الدراسة أن سبب إقبال أعضاء الحركة على الموقع الإلكتروني هو جعلها النشاط السياسي "سهل" وخالي من المخاطر القانونية وبإمكان أي شخص مهما اختلفت قدراته القيام به.

٢ – دراسة (Sabrina Mccormick) عن الحركات الاجتماعية وديمقراطية المعلومات: دراسة حالة على حركة "ضد السد" البرازيلية[٨٧]:

تكشف الدراسة عن دور الحركات الاجتماعية الجديدة كأحد عناصر الديمقراطية في البرازيل حيث تركز على ما يسمى بعملية "الديمقراطية المعلوماتية" وبناء المعرفة البيئي وأثره على السياسة. وأبرز النتائج:

١- أكدت الدراسة أن الحركات الاجتماعية تستطيع التأثير على صانعي القرار في البرازيل.

٢- أثبتت الدراسة أن الحركة تستطيع الترويج لفكرة عدم بناء السد وتشكيل رأي عام مؤيد لها.

٣- أكدت الدراسة على قدرة الحركة على تأجيل بناء السد في البرازيل مما يعني وجود تأثير حقيقي لها في البرازيل.

وبالتالي مدى استفادة هذه الحركة من الإنترنت في تأجيل بناء السد في البرازيل.

٣ – دراسة (Hodgson & Kirkup) عن الحركات الاجتماعية الإنترنت: دراسة استكشافية عن الحركات التابونية الافتراضية[٨٨]:

تنبثق الدراسة من تساؤل مهم وهو هل من الممكن أن يخلق الإنترنت حركات اجتماعية على أرض الواقع ويكون وسيط تحويلها من إلكترونية إلى واقعية؟ وهل يكون سبب في تكوين أنواع جديدة من الحركات الاجتماعية؟ وتهدف الدراسة إلى معرفة دور الإنترنت في تشكيل الحركات الاجتماعية الجديدة، وما هي أوجه الشبه والاختلاف بين الحركات التقليدية والجديدة؟

أبرز النتائج: أبرزت الدراسة أن الحركات الاجتماعية الجديدة اعتمدت في تكوينها على أساليب تقليدية حتى ولو كانت أونلاين حيث أطلقت بما يسمى بوثيقة التأسيس ونشرتها على موقعها على الإنترنت. واعتمدت في الترويج لنفسها على شعارات وجمل معينة وكذلك قامت بإرسال منشورات عن طريق الإنترنت لأعضائها وكلها أساليب تقليدية حتى ولو كان الوسيط إلكتروني.

٤ – دراسة (R. Kelly Garret, Paul N. Edwards) أسرار ثورية "دور التكنولوجيا في حركة ضد العنصرية بجنوب أفريقيا"[٨٩]:

تهدف الدراسة إلى الكشف عن العوامل المؤثرة على التفاعل بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والحركات الاجتماعية الجديدة ودور هذه العوامل في العملية الاتصالية وحددها الباحث كالآتي:

١- التجديد والتطوير المستمر في تكنولوجيا المعلومات.

٢- أنشطة المستخدمين (استخدامات الجمهور).

٣- الكفاءة التقنية.

٤- روتين المنظمات.

وذلك حيث رأى الباحث أن الدراسات السابقة فشلت في وضع هذه العوامل في الاعتبار فوقعت بالمجازفة في الإفراط في تبسيط هذه العملية التي تتضمن التحول التقني المجتمعي والذي يعوق فهمنا لهذه العمليات.

نوع الدراسة: دراسة حالة على ما يسمى (عملية vala)، وهي شبكة سرية من النشطاء داخل البلاد الذين كانوا على اتصال منظم مع بعضهم وقيادة الحزب الوطني الأفريقي في زامبيا حيث تم استخدام نظام اتصالات مشفر بين أعضاء الحركة استعانوا فيه بوسائل الاتصال الجديدة.

أبرز النتائج: تحليل التفاعل بين الحركات الاجتماعية ووسائل الإعلام الجديدة ظهر من خلال مستويين في حالة (vala) حيث المستوى الأول هو press/senkia، والذي يصف التكنولوجيا ومهارات استخدامها في عملية تنفيذ عمليات الشبكة السرية والآخر هو مستوى نظام (handerson/mandella) والذي يتعامل

مع نظام (ماندیلا هندرسون) كمربع أسود، كما أن نظام الاتصالات الجديد المبتكر واستخداماته وكفاءته التقنية أثرت في البيئة السياسية التي يعمل فيها ناشطي حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ومن غير الممكن فهم كيفية عمل هذه الحركة دون دراسة هذه العوامل، كما أكدت الدراسة قدرة وسائل الإعلام الجديدة على حشد المؤيدين وتحدي سلطة النخبة وذلك على نحو أكثر فعالية أمكنهم من تحقيق أهدافهم وإمكانية معرفة مخططاتهم بشكل واضح.

٥ – دراسة (younghoi song) أخبار الإنترنت ووسائل الإعلام وقضية التنمية: دراسة حالة لأدوار الخدمات الإخبارية المستقلة كصانع أجندة للاحتجاجات ضد أمريكا بكوريا الجنوبية[٩٠]:

تهدف الدراسة إلى: المقارنة بين أدوار الخدمات الإخبارية الإلكترونية المتقدمة والصحف الرئيسية ذات الشعبية الكبرى في نشر ردود الأفعال على مقتل طالبتين بواسطة إحدى عربات الجيش الأمريكي (القوات الأمريكية)، وذلك خلال الاحتجاجات الواسعة والحاشدة ضد الولايات المتحدة خلال عام ٢٠٠٢ بكوريا.

أبرز النتائج: هناك اختلافات واضحة وجدت بين تغطية الخدمات الإخبارية الإلكترونية وتغطية الجرائد الرسمية المحافظة وذلك مثل عدد من المقالات، ووضع المصادر الصحفية للأخبار، كذلك الإطارات التي استخدمته لفهم القضايا، كذلك لعبت وسائل الإعلام الحديثة دوراً هاماً في التصعيد من حدة ردود الأفعال حول مقتل الفتاتين وذلك في قطاع عريض من وجدان المحتجين ضد أمريكا.

٦ – دراسة (Nicole Martin) عن استخدامات الجماعات السياسية للمواقع الإلكترونية في العلاقات الإعلامية[٩١]:

كشفت الدراسة عن استخدامات ناشطي الجماعات السياسية للمواقع الإلكترونية في علاقته بالإعلاميين حيث تهدف الدراسة إلى تحليل مجموعة من المواقع الإلكترونية الخاصة بالناشطين سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الحقوقي وذلك لمعرفة كيف يستخدموا المصادر الإلكترونية في العلاقات الإعلامية وتنبثق الدراسة من سؤال أساسي هو "ما هي أدوات العلاقات الإعلامية المتاحة بمواقع الناشطين؟ كذلك اكتشاف الأساليب الإلكترونية المستخدمة على الويب من خلال الجماعات الناشطة وإنتاجيا لمعلومات مفيدة قد تساعد في إنشاء علاقة جيدة مع الصحافة.

أبرز النتائج: أكدت الدراسة أن الجماعات الناشطة سياسياً وحقوقياً واقتصادياً لا تستخدم مواقعها من أجل أهدافها الموضوعية مسبقا ولكن من أجل خدمة الصحفيين والتودد إليهم.

٧ – دراسة (J. Patrick Biddix, Han Woopark) الشبكات الإلكترونية على احتجاجات التلاميذ: دراسة حالة على حملة (living wages)[٩٢]:

تهدف الدراسة إلى: معرفة دور الإنترنت في تنظيم وتنسيق وتدعيم واستمرار النشاط السياسي في الحياة الواقعية، وذلك بالتطبيق على حركة الأجر الكافي الجامعية بين طلاب الجامعة في الولايات المتحدة، كذلك الكشف عن تفاصيل داخل مجتمع النشاط السياسيين الإلكتروني، وذلك عن طريق تحليل مضمون الصفحات الإلكترونية التي تستخدمها هذه الحركة من مناقشات وحوارات ووجهات نظر تطرح عن طريق هذا النوع من الاتصال الإلكتروني كذلك معرفة أي نوع التلاميذ مهتم بالمشاركة في عضوية هذه المجتمعات الإلكترونية، والكشف عن العلاقة بين مواقع الحركة داخل الجامعة وخارجها.

أبرز النتائج: أكدت الدراسة على دور المجتمع الشبكي الذي كونه الطلاب في تعديل الدور السياسي الذي يقوم به الطلاب على أرض الواقع.

واجه جمهور الحركة من الطلاب الجامعيين وغير الطلاب عدة تحديات مختلفة تمثلت في مقاومة الانقسام الإلكتروني والمحافظة على العلاقات بينهم وتدعيمها، مشاكل تتعلق بالحمل الزائد على الموقع بسبب زيادة الدخول (الدخول المفرط فيه)، وكذلك تحدي خاص باستخدام التكنولوجيا.

٨ – دراسة (نجوى عبد السلام) عن التفاعلية في المواقع الإخبارية على شبكة الإنترنت[٩٣]:

تكشف الدراسة عن الإمكانيات التفاعلية المتاحة عبر المواقع الإخبارية العربية حيث تم إجراء دراسة تحليلية لمضمون عينة عشوائية من المواقع الإخبارية المختلفة تابعة لصحف مطبوعة ومحطات راديو وشركات تعمل في مجال الإنترنت العربية. أبرز النتائج:

١- أثبتت الدراسة تنوع المضامين على المواقع والاهتمام بالتفاعلية في أغلبية المواقع.

٢- أكدت الدراسة عدم استغلال المواقع للإمكانيات التي يتيحها الإنترنت وأن مستوى التفاعلية بين القارئ ونص المادة الخبرية كان في أدنى مستوياته. إضافة على عدم حرص الصحف الإلكترونية على إقامة علاقات مباشرة بينها وبين القراء.

٣- عدم سماح مواقع الدراسة لجمهورها بالتعليق على القضايا المهمة أو حتى إعطاء معلومات لرواد الموقع الدائمين.

٩ – دراسة (Farzaneh Monian) دور الإنترنت في تشكيل الهوية "باللهول" لقد تركت مذكراتي مفتوحة للعالم كله[٩٤]:

تهدف الدراسة إلى تحليل المفكرة اليومية الإلكترونية للشباب السويدي لمعرفة الموضوعات المفضلة لديهم والتي يقومون بتدوينها على الإنترنت حيث تلقى الدراسة نظرة على ما يكتبه الأطفال والشباب وأهم القضايا التي أثيرت على صفحات هذه اليوميات الإلكترونية، كذلك مفاهيم الأطفال والشباب عن حياتهم الأسرية وأصدقائهم ورؤيتهم للتعليم.

نوع الدراسة: دراسة تحليلية مدتها ٦ أشهر تضم (الصفحات التفاعلية) والمجتمع الإلكتروني youngsters كذلك الفرق بين اليوميات المكتوبة بالحبر والإلكترونية، كذلك تم اختيار ١٠ أطفال بشكل عشوائي لدراسة التفاعل والتواصل بين الأطفال وإطار السرد المكتوب في مدوناتهم.

أهم النتائج: كانت اليوميات الإلكترونية مشابهة للتقليدية من ناحية امتلائها بالانطباعات الشخصية للأطفال وشكواهم مع عدم وجود ملحوظ لأي تعبير عن المشاركة الفعالة خصوصاً أن حياة الأطفال اليومية يتم السيطرة عليها وتشكيلها من قبل الإطار الاجتماعي الذي يعيشون فيه.

أهم الموضوعات التي تناولتها اليوميات كانت عن الحب والأصدقاء والمشاكل الدراسية وتم ملاحظة تجاهل تخفي الأطفال بأسماء مستعارة التي يمنحها الإنترنت حيث عبروا عن أنفسهم بأسمائهم الحقيقية وصورهم الشخصية لهم ولأصدقائهم.

١٠ – دراسة (سعيد محمد) عن معالجة المواقع الإلكترونية الفلسطينية للأزمات الداخلية[٩٥]:

ترصد الدراسة الكيفية التي عالجت بها المواقع الإخبارية الفلسطينية الأزمة الداخلية التي وقعت بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦ حيث يتناول بالتحليل الموقع الناطق باسم حركة حماس (موقع المركز الفلسطيني للإعلام) والموقع الناطق باسم حركة فتح (موقع الإعلام المركزي) وموقع مستقل يمثل وكالة الأنباء (معا). أبرز النتائج:

١- اتسمت المواد الخبرية بعدم التوازن في الآراء مما يعبر عن حالة الضعف المهني بالمواقع الثلاثة وهو ما يؤثر بدوره على ثقة ومصداقية هذه المواقع في نظر الجمهور.

٢- اعتمدت المواقع في معالجتها على أسلوب عرض وجهة نظر واحدة وابتعدت عن التفسير والنقاش والتحليل والتهدئة كذلك عدم الاهتمام بالموضوعات التي تخص مستقبل قطاع غزة.

٣- ظهرت المواقع الثلاث وكأنها مكان لشن الهجمات والتنافس السياسي.

١١ – دراسة (Daekyung Kim & Thomas J. Johnson 2008) عن استخدام الصحافة الإلكترونية وكشف النتائج المترتبة عن الاستخدام التفاعلي لها في عملية المشاركة السياسية[٩٦]:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى فعالية النقاشات السياسية على الإنترنت في عملية المشاركة السياسية، حيث أثبتت الدراسة أن عملية الاتصال الشخصي وجها لوجه وعبر الإنترنت كان لها أثر أكبر على عملية المشاركة السياسية على عكس الأخبار ذات المحتوى السياسي التي جاءت في المرتبة الثانية.

استخدمت الدراسة منهج المسح وتمثلت أدوات الدراسة في استمارة الاستقصاء والتي تم توزيعها إلكترونيا واستهدفت المهتمين بقراءة الأخبار ذات المضمون السياسي وذلك خلال فترة الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٤.

أبرز النتائج: أثبتت الدراسة أن تأثير الاتصال الشخصي عبر الإنترنت ذو تأثير أكبر من الاتصال وجها لوجه كوسيط لنقل المعلومات والآراء السياسية حول الأخبار التي يعرضها الإنترنت.

أكدت الدراسة أن الصحافة الإلكترونية وحدها ليس لها تأثير على المشاركة السياسية ولكن إذا تبعها نقاش حول الأخبار التي تعرضها للجمهور.

أثبتت الدراسة عدم صحة الفرض القائل بأن التعرض للمواد الترفيهية على الإنترنت سوف يقود إلى اهتمامات سياسية وأن التعرض لوسائل الإعلام التقليدية لن يقود لنفس النتيجة.

١٢ – دراسة (Richard Shaws) السياسة والإنترنت في البحوث العلمية بنيوزيلنده[٩٧]:

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على الدراسات السابقة في مجال السياسة والدور الذي تلعبه تكنولوجيا الاتصال الحديثة في نشر العمل السياسي في جميع أنحاء العالم كذلك الكشف عن العلاقة بين السياسة والإنترنت في نيوزيلنده حيث ترتكز الدراسة بشكل أساسي على نيوزيلنده حيث يعتقد الباحث في قلة الدراسات التي تحدثت عن السياسة والإنترنت في نيوزيلنده وذلك رغم كثرتها على مستوى العالم، كما يضع الباحث تصور لأجندة المستقبل فيما يخص السياسة والإنترنت.

أبرز النتائج: أكدت الدراسة على قلة وندرة الدراسات التي تهتم بعلاقة النواب بمجلس الشعب والإنترنت، بينما انتشرت الدراسات التي تتعلق بعلاقة الجمهور والإنترنت، حيث لم يوجد دراسة رسمية واحدة تكشف النقاب عن علاقة نواب الشعب بالإنترنت.

كذلك لا يوجد ولو حتى دراسة واحدة عن استخدامات النواب والناشطين السياسيين للإنترنت ولم يتم حصر أي مدونات سياسية أو مشاركات على مواقع الإنترنت.

١٣ – دراسة (معين الميتمي) عن تفضيلات مستخدمي الإنترنت لتصميم المواقع الإخبارية العربية[٩٨]:

تبحث الدراسة في قياس تفضيلات جمهور شبكة الإنترنت لتصميم المواقع الإلكترونية بما أنها لا تقل أهمية عن المضمون وذلك من حيث توزيع عناصر التصميم الإلكتروني.

من نصوص وصور وألوان وجداول ونماذج وإطارات، ومبادئ التصميم الإلكتروني التي تمثل (الوضوح، والثبات، والانسجام والتباين والبساطة والبنية والتشديد) إضافة على الجوانب التقنية التي تدعم فعالية التصميم والتي تجذب انتباه استخدام ليتصفح وقتا أطول. أبرز النتائج:

١- أكدت الدراسة على أن الشكل يعادل المضمون من حيث الأهمية مهما كانت الفوائد التي يجنيها المستخدم من المضمون باعتبار أن الشكل هو مفتاح الدخول إلى معرفة المضمون.

٢- أثبتت الدراسة أن غالبية المواقع لم تلتزم بمعايير الشبكة الدولية التي تؤكد عدم تغير اللون الأزرق في العناوين والروابط النصية وعدم استخدام الخطوط الفنية في المتن وعدم استخدامها في العناوين إلا للضرورة.

١٤ – دراسة (Kenneth D. Day Qingwen Dong) عن استخدامات الشباب لمواقع facebook, myspace، نظرية الاستخدامات والإشباعات[٩٩]:

تهدف الدراسة إلى معرفة لماذا يستخدم الشباب المواقع الاجتماعية الإلكترونية مثل my space & facebook وذلك باستخدام منهج المسح واستمارة الاستبيان.. حيث وجدت الدراسة أن الشباب يعتمد على الإعلام الإلكتروني من أجل الحصول على المعلومات والترفيه، وترنو الدراسة إلى محاولة فهم القوة التي تمتلكها الشبكات الاجتماعية الإلكترونية.

أهم النتائج: أثبتت الدراسة أن الشباب هم الفئة الأكثر استخداما للمنتجات الإلكترونية والأكثر تأثرا بالتكنولوجيا الحديثة.

أكدت الدراسة أن أحد أهم أسباب استخدامهم لهذه المواقع هي انفتاحها وسهولة الحصول على معلومات عن أشخاص يهتمون لأمرهم، حيث تحميهم من المواقف المحرجة التي قد يتعرضون لها عند محاولة معرفة معلومات عن الشخص وجها لوجه أو من الآخرين.

يستخدم الشباب هذه المواقع من أجل الظهور بشكل جذاب ولفت الأنظار والحصول على إعجاب أصدقائهم والأشخاص الذين يهتمون لأمرهم.

١٥ – دراسة (عمرو محمد أسعد) بعنوان: "العلاقة بين استخدام الشباب المصري لمواقع الشبكات الاجتماعية وقيمهم المجتمعية، دراسة على موقعي "يوتيوب" و"فيس بوك"[١٠٠]:

تهدف الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين استخدام طلاب الجامعات المصرية لموقعي "اليوتيوب" و"الفيس بوك" وقيمهم المجتمعية، وقد اشتملت عينة الدراسة التحليلية على مقاطع الفيديو الأكثر مشاهدة على اليوتيوب، كما تم تحليل ٢٠٢ صفحة شخصية لطلاب الجامعات المصرية في موقع "الفيس بوك"، اعتمدت الدراسة على منهج المسح، وأجرى الباحث دراسته الميدانية على عينة عمدية من مستخدمي موقعي اليوتيوب والفيس بوك من طلاب ٤ جامعات مصرية قوامها ٤٠٠.

أبرز النتائج:

- أثبتت الدراسة أن موقع الفيديو الترفيهية على يوتيوب هي زمن أكثر مقاطع الفيديو التي يشاهدها الشباب.

- مثلت مجموعات النقاش السياسية متنفسا للطلاب للتعبير عن وجهات نظرهم في العديد من القضايا السياسية.

١٦ – دراسة (أحمد حسين محمدين) بعنوان: دور مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت في توجيه الرأي العام نحو الاهتمام بالأحداث السياسية[١٠١]:

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت في توجيه الرأي العام نحو الاهتمام بالأحداث السياسية والكشف عن تأثيراتها الإيجابية والسلبية، وتكوين رؤية عامة عن مدى مراعاة مواقع التواصل الاجتماعي لمسئوليتها الاجتماعية من خلال التعرف على التأثيرات السياسية لهذه المواقع من حيث كونها سلبية أم إيجابية، والوقوف على دوافع تعرض الرأي العام لمواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت، اعتمدت الدراسة على منهجي المسح ودراسة الحالة، واستخدمت استمارة الاستقصاء لجمع البيانات، وأجريت الدراسة على عينة قوامها ٣٤٦ مبحوثاً من الجمهور المصري المستخدم لمواقع التواصل الاجتماعي التالية (الفيس بوك – تويتر – يوتيوب). أهم النتائج:

- أكد نصف أفراد العينة أنهم يتصفحون المواقع الاجتماعية لأنها تناقش قضاياهم ومشكلاتهم بصورة قوية ثم لأنها تتيح للمواطن للتعبير عن رأيه بصراحة وإمكانية التعرف على آخر التطورات.

- جاء دافع تضييع الوقت في مقدمة دوافع الاستخدام تلاه دافع "الهروب من مشاكلي".

- احتل موقع الفقيس بوك المرتبة الأولى من بين المواقع الاجتماعية التي يستخدمها الجمهور المصري عينة الدراسة بنسبة ٨٦.٥% تلاه تويتر بنسبة ٦٦.٥%.

١٧ – دراسة (عالية عبد العال) بعنوان: أغاني اليوتيوب الاحتجاجية ومشاركة الشباب في المجال العام[١٠٢]:

تهدف الدراسة إلى رصد وتحليل خطاب الأغاني الاحتجاجية التي طرحها الشباب عبر موقع "اليوتيوب" كانعكاس لرؤيتهم للواقع الاجتماعي والسياسي للبلاد بعد أحداث ٢٥ يناير، كذلك رصد دور اليوتيوب في إتاحة التفاعل على الإنترنت. أبرز النتائج:

- أثبتت الدراسة أن موقع اليوتيوب لديه الآليات والقدرة على توفير خصائص المجال العام من فرص المشاركة وتبادل النقاش وتحقيق عنصر التفاعلية، إلا أنه في ذات الوقت قادر على خلق مجال عام لتبادل الاتهام والسخرية وإثارة المشاعر السلبية.

- تنوعت الاستمالات المستخدمة في لغة الخطاب ما بين استمالات عاطفية وخاصة فيما يخص حقوق المواطنين الكادحين وحقوق الشعب المصري وحق الشهداء، واستمالات عقلانية في نوعية الحقوق والمواقف السياسية والاستمالات الدينية في الربط بين الاستقرار ومصلحة الوطن وبين تعاليم الدين الإسلامي التي تحث على البناء وعدم التمرد على الحاكم.

١٨ – دراسة (مصطفى سيد عبد اللاه الجزيري، محمود أحمد لطفي، نورا عبد الله محمود): استخدامات المرأة الصعيدية للشبكات الاجتماعية وتأثيرها على مشاركتها في الانتخابات الرئاسية[١٠٣]:

تهدف الدراسة إلى معرفة معدل ودوافع استخدامات المرأة الصعيدية واستخدامها للشبكات الاجتماعية والإشباعات المتحققة من هذا الاستخدام وما تأثير هذا الاستخدام على مشاركتها في الانتخابات الرئاسية. أبرز النتائج:

- جاءت المجموعات السياسية على رأس المجموعات التي تفضلها المرأة الصعيدية عينة الدراسة للاشتراك فيها.

- ارتفاع نسبة ثقة المرأة الصعيدية عينة الدراسة في المعلومات عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

- ارتفاع آراء المرأة الصعيدية عينة الدراسة التي تؤكد أنه كان للشبكات دور في دفع المرأة الصعيدية عينة الدراسة نحو صناديق الاقتراع والمشاركة في الانتخابات.

١٩ – دراسة (نصر الدين عبد القادر عثمان)، اتجاهات أساتذة الإعلام نحو الأدوار السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي[١٠٤]:

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور شبكات التواصل الاجتماعي في التأثير على الواقع السياسي، كذلك التعرف على أكثر أنواع شبكات التواصل الاجتماعي استخداما ومدى تفاعل الجمهور مع ما تبثه هذه المواقع. أبرز النتائج:

- ٧٢% من مجتمع البحث موافقون على أن الإعلام الجديد لعب دوراً في توعية الإنسان العربي بالقضايا السياسية، فيما ترى نسبة ٢٥% أنه إلى حد ما، و٨% ترى أنها غير موافقة على ذلك.

- أهم العقبات التي تقف أمام نجاح الإعلام الجديد في التأثير السياسي هي: ٧٦% ترى السيطرة على الإنترنت، ٦٨% ترى أن الإعلام الجديد مازال مخترقا من قبل الإعلام التقليدي، ٤٨% ترى ارتفاع أسعار الخدمات الإلكترونية.

- ٧٢% من مجتمع البحث غير موافقون على أن الإعلام الجديد لازال يقف في مرحلة الدردشة والتفاعل.

٢٠ – دراسة (عزة عبد العزيز عثمان): العوامل المؤثرة في نمو الشائعات على شبكات التواصل الاجتماعي وقت الأزمات في مصر – دراسة حالة على شائعات الفترة الانتقالية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١[١٠٥]:

تهدف الدراسة إلى رصد ظاهرة الشائعات في مصر حيث تسعى إلى رصد وتحليل وتفسير هذه الشائعات التي انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي، كذلك رصد وتحليل العوامل السياسية التي أثرت على انتشار شائعات المرحلة الانتقالية بعد ثورة يناير. أبرز النتائج:

- أكدت الدراسة على أن مواقع التواصل الاجتماعي كانت مجالا خصباً لترويج الشائعات المختلفة خصوصا بعد فترة عزل مرسي.

- أثبتت الدراسة أن الشائعات السياسية هي الأكثر انتشاراً على مواقع التواصل الاجتماعي.

- وجاءت الشائعات الأمنية لتحتل الترتيب الثاني من واقع رؤية الخبراء، ثم الشائعات الاقتصادية لتحتل الترتيب الثالث.

- أكدت الدراسات أن الشائعات التي أطلقت في هذه الفترة استهدفت إثارة القلق والخوف والرعب وفي نفوس أفراد المجتمع واعتمدت على مواقع التواصل الاجتماعي.

<u>التعليق على الدراسات السابقة:</u>

١- اتفقت جميع الدراسات السابقة على الدور البالغ الأهمية الذي تلعبه الشبكات الاجتماعية في الحياة السياسية وخصوصا موقع الـ facebook.

٢- التزايد المستمر في أعداد مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي من قبل الشباب.

٣- أكدت على تربع الفيس بوك على عرش الاستخدام في المواقع الاجتماعية.

٤- استخدام الحركات الاجتماعية الجديدة لموقع الفيس بوك جاء في مقدمة مواقع التواصل الاجتماعي.

٥- لا توجد دراسة عربية تطرقت إلى دراسة مواقع الشبكات الاجتماعية كأداة اتصالية واحتجاجية لتحقيق التواصل بين الحركات الاجتماعية الجديدة وجمهورها.

٦- أكدت الدراسات الأجنبية على أهمية استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية في التفاعل السياسي وأكدت على زيادة توجه الجمهور والمنظمات السياسية المختلفة نحو هذه المواقع.

٧- ركزت الدراسات السابقة على الشق الميداني في تحليلها لظاهرة التفاعل السياسي عبر الشبكات الاجتماعية.

الاستفادة من الدراسات السابقة:

كان للدراسات السابقة دور في تحديد مشكلة البحث وإضافة أبعاد جديدة إليها، مما يساعد على وضوح المشكلة والتعمق فيها وصياغة أهداف الدراسة وتحديد أهميتها، وكذلك في صياغة بنود استمارة التحليل، كما أفادت في تفسير نتائج الدراسة الحالية من خلال مقارنة النتائج. وتبين أيضاً عدم وجود دراسة محددة تطرقت لإعلام الحركات الاجتماعية الجديدة وخصوصاً أشكال الإعلام الجديد المتمثل في شبكات التواصل الاجتماعي وهو ما تسعى الدراسة الحالية لبحثه وتحليله.

إجراءات الدراسة التحليلية

التعريف بأسلوب تحليل المضمون:

يرى الباحث أنه يمكن تعريف تحليل المضمون بأنه: الوصف والتصنيف الكمي والموضوعي والمنظم للمضمون الظاهر لمادة من مواد الاتصال، في ضوء نظام للفئات، صمم ليعطي بيانات مناسبة خاصة بهذا المضمون، وتحديد الهدف من التحليل في الكشف عن "قيم الديمقراطية" المتضمنة في صفحات الفيس بوك (عينة الدراسة).

وقد سارت إجراءات التحليل المستخدم في هذه الدراسة وفقاً للخطوات التالية:

١ – بناء أداة الدراسة:

بعد الانتهاء من دراسة بعض الدراسات العلمية التي تناولت قيم الديمقراطية، تبين للباحث أن تصنيفات قيم الديمقراطية الواردة في تلك الدراسات، وقد وردت في صورة قيم مفردة، ولم تصنفها في فئات القيم؛ مما حدا بالباحث نحو محاولة وضع تصنيف لقيم الديمقراطية في فئات، وإن كان هذا الأمر من الصعوبة بمكان؛ ولعل ذلك قد يرجع إلى سببين: **الأول:** هو عدم وجود تصنيف جامع في مجال القيم نفسها إلى الآن – على حد علم الباحث – يبني عليه الباحث تصنيفه هذا، **والثاني:** هو الصعوبة العملية لإدراج قيمة ما من القيم في فئة ما؛ ذلك لأن للقيمة الواحدة جوانب متعددة، سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية يصعب الفصل بينها، أو تصنيفها في جانب واحد من جوانبها، وإغفال الجوانب الأخرى.

ويحاول الباحث وضع تصنيف لقيم الديمقراطية يتكون من فئتين رئيستين هما: فئة قيم الديمقراطية السياسية، وفئة قيم الديمقراطية الاجتماعية، وتحت الفئة الأولى تندرج القيم التي تغلب عليها الصبغة السياسية، وهي قيم: الحرية – مقاومة الاستبداد – الإصلاح – المشاركة – التسامح – الوعي السياسي، وعددها ست قيم، وتحت الفئة الثانية تندرج القيم التي تغلب عليها الصبغة الاجتماعية، وهي قيم: الكرامة الإنسانية – العدالة الاجتماعية – الحوار – الانتماء – التعاون – المساواة، وعددها ست قيم أيضاً، وإن كان هذا لا ينفي وجود بعض التداخلات بين القيم في الفئتين؛ بمعنى أن هذا التصنيف ليس جامعاً معاناً، فقد تكون هناك قيمة تصلح أن تندرج في الفئتين، ولكن تم تصنيفها تبعاً لغلبة أحد الجانبين عليها (سياسي أو اجتماعي)، والحالة الجديدة التي يعيشها المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير، كقيمة "الانتماء" مثلاً؛ فالانتماء له أبعاد متنوعة، فهناك الانتماء الوطني، والانتماء السياسي، والانتماء المؤسسي، والانتماء القبلي، والانتماء الأسري، لكن الصفة الغالبة على قيمة الانتماء هي الصفة الاجتماعية؛ لذا تم تصنيفها ضمن قيم الديمقراطية الاجتماعية، وأيضاً قيمة الحرية تم إدراجها في فئة قيم الديمقراطية السياسية؛ لغلبة الجانب السياسي عليها، وهكذا مع بقية القيم.

وقد تم تصنيف "قيم الديمقراطية" إلى فئتين رئيستين – كما سبق أن أوضحنا – انطلاقاً من ركيزتين؛ **الأولى**: المفهوم الإجرائي للقيم والديمقراطية وقيم الديمقراطية، باعتبارها مجموعة من المعايير والضوابط السياسية والاجتماعية، والتي تنظم علاقة الفرد بالدولة (جانب سياسي) والمجتمع (جانب اجتماعي)، **والثانية**: الاطلاع والاستفادة من مفردات القيم الواردة في الدراسات السابقة.

وكل القيم التي أثبتها الباحث تحت كل فئة، قد أثبتها بعد دراسة مفصلة للدراسات السابقة التي تناولت "قيم الديمقراطية"، بالإضافة إلى تحليل محتوى عينة عشوائية من صفحات الفيس بوك موضوع الدراسة – للتأكد من توفر هذه الصفحات على قيم الديمقراطية، فلم يتبن الباحث هذه القيم الواردة في تلك الدراسات كما

هي، وإنما أخضعها للبحث والدراسة؛ لذا تم استبعاد بعض القيم، وفي الوقت نفسه أضاف الباحث قيما أخرى، فالقيم المثبتة في الأداه وعددها اثنتا عشرة قيمة موزعة في فئتين هما قيم الديمقراطية السياسية وقيم الديمقراطية الاجتماعية، هي التي توجد بالفعل في صفحات الحركات عينة الدراسة، ولكن بعضها شائع الورود، والبعض الآخر قليل الورود، والتحليل الكمي هو المنوط به تبيان مدى الشيوع والقلة.

وقد تم تحديد قيم الديمقراطية السابقة تحديداً دقيقاً، وذلك من خلال التعريف الإجرائي لكل قيمة، هذا التعريف إما مستخرج من الدراسات التي تناولت قيم الديمقراطية، أو من خلال الصفحات نفسها، ثم قام الباحث باشتقاق وصياغة المظاهر الدالة على كل قيمة؛ استناداً إلى التعريف الإجرائي، ووضعت هذه القيم في استمارة، حيث تضمنت العناصر المعبرة كل قيمة، وتصنيفها تبعا للقسم الذي يناسبها في فئتي التصنيف، وبهذا بنى الباحث أداة تحليل قيم الديمقراطية في صورتها الأولية.

٢ – تقنين الأداة:

أ – صدق الأداة:

يقصد بالصدق: في تحليل المحتوى أن تكون الاستمارة – أداة التحليل – صالحة للتطبيق، وفي حالة هذه الدراسة، تكون صالحة لتحليل صفحات الفيس بوك للحركات الاجتماعية، للتعرف على ما تتضمنه من قيم ديمقراطية، قد طبق الباحث نوعين من الصدق على أداة الدراسة الحالية، وذلك على النحو التالي:

الصدق الظاهري:

توجد ثمة شروط ضرورية لتوفير خاصية الصدق، التي هي شرط لموضوعية التحليل في الاستمارة، وهي:

- تحديد فئات قيم الديمقراطية تحديداً دقيقاً.
- تعريف كل قيمة تعريفا إجرائياً دقيقاً، بحيث تكون القيمة واضحة متميزة، لا يُحدث تعريفها أدنى لبس؛ وذلك كي تكون الاستمارة مستوفية لعناصر القيم المتضمنة في هذه المواقع وممثلة لها بدقة.
- الوضوح في تعليمات الاستمارة بما لا يحدث أي خلل.

وقد راعى الباحث الخطوات السابقة، وبالتالي تحقق للاستبانة – أداة التحليل – الصدق الظاهري.

صدق المحكمين:

ويتفوق هذا النوع من الصدق على النوع السابق له، ويستشار من خلاله المحكمون في أمور مثل الحكم على بعض الجوانب المنهجية في تحليل المحتوى، أو اختيار الفئات والوحدات، أو أساليب القياس ومدى مناسبتها. وقد استند الباحث إلى آراء أحد عشر مُحكما، وذلك للحكم على مدى صلاحية الاستمارة لتحليل قيم الديمقراطية للصفحات محل العينة.

جدول رقم (١)
يوضح استجابات المحكمين على صلاحية أداة التحليل (الاستمارة)

	النموذج صالح للغاية فوق ٨٥%	صالح بدرجة كبيرة من ٦٥% إلى ٨٥%	صالح بدرجة متوسطة من ٥٠% إلى ٦٥%	غير صالح أقل من ٥٠%
التكرار	٨	٢	١	لا أحد
النسبة المئوية	%٧٢.٧٢	%١٨.١٨	٩.٠٩	

ومن هذا الجدول يتضح أن الموافقين على صلاحية الاستبانة للتحليل بدرجة كبيرة على الأقل عشرة محكمين بنسبة ٩٠.٩% وهي نسبة تدل على صدق هذه الأداة. وقد جاءت استجابات المحكمين على مناسبة القيمة لفئة التصنيف كما يلي:

جدول رقم (٢)
يوضح استجابات المحكمين على فئة قيم الديمقراطية السياسية

قيم الديمقراطية السياسية	الموافقون على مناسبة القيمة لفئة التصنيف	النسبة المئوية
قيمة الحرية	١١	%١٠٠
قيمة مقاومة الاستبداد	١٠	%٩٠.٩
قيمة الإصلاح	١١	%١٠٠
قيمة المشاركة	١١	%١٠٠
قيمة التسامح	١١	%١٠٠
قيمة الوعي السياسي	١٠	%٩٠.٩
المتوسط	١٠.٦	

ويلاحظ من الجدول السابق أن متوسط الموافقين على مناسبة مفردات القيم لفئة قيم الديمقراطية السياسية بلغ ١٠.٦%، وهو متوسط عالي.

جدول رقم (٣)
يوضح استجابات المحكمين على فئة قيم الديمقراطية الاجتماعية

قيم الديمقراطية الاجتماعية	الموافقون على مناسبة القيمة لفئة التصنيف	النسبة المئوية
قيمة الكرامة الإنسانية	١١	%١٠٠
قيمة العدالة الاجتماعية	١١	%١٠٠
قيمة الحوار	١١	%١٠٠
قيمة الانتماء	١٠	%٩٠.٩
قيمة التعاون	١١	%١٠٠
قيمة المساواة	١١	%٩٠.٩
المتوسط	١٠.٨	

ويلاحظ من الجدول السابق أن متوسط الموافقين على مناسبة مفردات القيم لفئة قيم الديمقراطية الاجتماعية بلغ ١٠.٨، مما يطمئن معه الباحث إلى صدق الأداة، وبهذا يتحقق الشرط الأول للموضوعية.

ب – ثبات الأداة :

يحسب معامل الثبات من معادلة إحصائية محددة هي:

$$R = \frac{2C_{1,2}}{C_1 + C_2}$$

حيث إن:

R : هو معامل الثبات

$C_{1,2}$: عدد الفئات التي يتفق فيها الباحث في المرتين.

C_1 : عدد فئات التطبيق الأول.

C_2 : عدد فئات التطبيق الثاني.

وقد تم اختيار عينة اختبار الثبات بطريقة العينة العشوائية الطبقية، وبلغت ثلاثين منشوراً بواقع عدد خمسة منشورات لكل حركة، عدا حركة مصريين ضد حكم الإخوان حيث بلغ عشرة منشورات. ويوضح الجدول التالي العينة المختارة.

جدول رقم (٤)
يوضح حجم العينة المختارة من المنشورات

م	اسم الحركة	عدد المنشورات
١	حركة ٦ إبريل	٥
٢	حركة كفاية	٥
٣	حركة مصريين ضد حكم الإخوان	١٠
٤	حركة كلنا خالد سعيد	٥
٥	الصفحة الرسمية لاتحاد الصفحات الثورية	٥
	المجموع	٣٠

قام الباحث بتحليل العينة السابقة، مستخدماً الصورة النهائية لنموذج التحليل، وبعد ثلاثين يوماً قام الباحث نفسه بتحليل نفس العينة، بنفس النموذج، وكانت نتيجة التحليل في المرتين كما يلي في الجداول التالية:

جدول رقم (٥)

يوضح نتائج التحليل الأول والثاني لقيم الديمقراطية السياسية، والذي قام به الباحث

القيم الديمقراطية السياسية	القيمة / التكرارات	التحليل الأول	التحليل الثاني
	الحرية	٢٨	٢٨
	مقاومة الاستبداد	٨٩	٩٢
	الإصلاح	٤٧	٤٩
	المشاركة	١٨	١٨
	التسامح	٢٩	٢٨
	الوعي السياسي	٤٢	٤٢
	المجموع	٢٥٣	٢٥٧

جدول رقم (٦)

يوضح نتائج التحليل الأول والثاني لقيم الديمقراطية الاجتماعية، والذي قام به الباحث

القيم الديمقراطية الاجتماعية	القيمة / التكرارات	التحليل الأول	التحليل الثاني
	الكرامة الإنسانية	٤١	٤٢
	العدالة الاجتماعية	١١	١١
	الحوار	١٠	١٠
	الانتماء	١٧	١٨
	التعاون	٢٢	٢٢
	المساواة	١٠	١١
	المجموع	١١١	١١٤

جدول رقم (٧)

يوضح نتائج التحليل الأول والثاني لفئتي قيم الديمقراطية، والذي قام به الباحث بنفسه

الفئة / التكرارات	التحليل الأول	التحليل الثاني
قيم الديمقراطية السياسية	٢٥٣	٢٥٧
قيم الديمقراطية الاجتماعية	١١١	١١٤
المجموع	٣٦٤	٣٧١

وقد تم تطبيق معادلة معامل الثبات لهولستي لحساب معامل الثبات R كالتالي:

$$R = \frac{2C_{1,2}}{C_1 + C_2}$$

$$R = \frac{2\,(364)}{364+371} = \frac{728}{735} = 0.99$$

وهذا يشير إلى أن درجة ثبات الاستبانة – أداة التحليل – درجة عالية.

٣ – عينة الدراسة :

تم حصر أهم الحركات الاجتماعية الجديدة في مصر وفقاً لتقرير موقع BBC الإخباري وبناء عليه قام الباحث بعمل دراسة استطلاعية لمدة شهر توصلت للآتي:

الحركات الاجتماعية الجديدة ذات الطابع السياسي والتي تم تكوينها قبل الثورة:

١ – الموقع الإلكتروني لحركة ٦ أبريل: http://6april.org

- لاحظ الباحث نشاط الموقع قبل الثورة وتحديث الأخبار والمقالات المنشورة بشكل يومي.
- يوجد بالموقع وسيلة اتصال بالحركة حيث وضعت رقم هاتف وبريد إلكتروني.
- كان يوجد بالموقع مساحة إعلانية ولكنها فارغة ولم يشتريها أي معلن.
- يوجد بالصفحة الرئيسية قسم لأخبار الحركة كذلك إشارة إلى الأحداث التي تهتم بها الحركة، كذلك قسم التقارير والوثائق كذلك link لصفحة ٦ أبريل على الفيس بوك.

صفحة الفيس بوك لحركة ٦ أبريل (group):

جاءت صفحة الفيس بوك الناطقة باسم الحركة أكثر نشاطاً وتجديداً حيث أن معدل المشاركة فيها كان بالمتوسط كل نصف ساعة كما بلغ عدد الأعضاء قبل الثورة حوالي ١١٦ ألف عضو ولكن أصبحت الآن ٤٥٧ ألف عضو تقريباً. كما يوجد بها صلات لصفحة الفيس بوك لكل محافظة من مصر.

الصفحة الإخبارية المتخصصة (مباشر ٦ أبريل):

هي صفحة تم إنشاؤها مؤخراً تهتم بأخبار الحركة كذلك الأحداث الهامة بمصر ويتم تجديدها بمعدل كل ساعة حيث يتم نشر خبر جديد.

مدونة ٦ أبريل:

وهي اتسمت بالركود وبطء التحديث قبل الثورة ثم تم تحديثها شكلاً وموضوعاً ولكنها رجعت للركود مرة أخرى حيث أن آخر موضوع كتب فيها كان ١٧ نوفمبر ٢٠١٢، حيث ما نشر بها يرجع لعام ٢٠٠٦ قبل الثورة ثم تم تحديثها بعد الثورة ولكن آخر ما كتب فيها كان منذ حوالي ٤ شهور لذلك فهي غير دائمة للتحديث.

٢ – حركة كفاية:

الموقع الإلكتروني الناطق باسم الحركة: www.harkamasria.com

قبل الثورة كان يعاني من عدم التجديد وبقاء الموضوعات لأكثر من شهر دون تغيير ولكن بعدها أصبحت الموضوعات متجددة ثم رجعت مرة أخرى لنفس النظام القديم حيث أن آخر موضوع كتب في الموقع منذ أكثر من ٣ شهور كما أنه يتعرض دائماً لقرصنة كما قامت حكومة ما قبل الثورة بإزالته من محرك البحث جوجل. تحتوي الصفحة الرئيسية على أخبار وفعاليات خاصة بالحركة وأعضائها، أما الجزء الآخر فيحتوي على مقالات تهتم بالشأن الداخلي لمصر.

صفحة الحركة على فيس بوك:

ظهرت على الفيس بوك تجمعات صغيرة جدا باسم الحركة في محافظات مثل أسوان والأسكندرية ولم تتميز بأي نشاط إلكتروني، أما الموقع الرئيسي على الفيس بوك فقد ضم ٢٧ عضو فقط ولم يوجد به أي نشاط وذلك قبل الثورة أما الآن فقد وصل عدد الأعضاء إلى حوالي ٤٢ ألف عضو.

مندرة كفاية:

وهو كان منتدى يجمع أعضاء الحركة ولكنه لم يكن بالنشاط المطلوب وتوقف نهائيا.

٣ – حركة كلنا خالد سعيد:

https://www.facebook.com/essam.mohd.ali#/ElShaheed?fref=ts

ولها صفحة على الفيس بوك فقط وتضم الآن ٢٠٨٧٢.٧٢٩ مشترك تقريبا وهي من الصفحات النشيطة قبل وبعد الثورة.

٤ – حركة الاشتراكيون الثوريون:

الموقع الإلكتروني: http://revsoc.me/

ويتم تحديثه تقريباً بشكل يومي.. كما يضم أخبار الحركة وأماكن اعتصاماتها.. ووسيلة اتصال بها.

صفحة الفيس بوك: https://www.facebook.com/RevSoc.me وبلغ عدد الأعضاء ١٥ ألف تقريبا يتم تحديثها تقريبا في المتوسط كل ساعة من أول فترة الظهيرة.

٥ – حركة شباب من أجل الحرية والعدالة:
الموقع: /http://www.hanghayar.com
وتم غلقه.
الصفحة على الفيس بوك
https://www.facebook.com/kholood.times.7/posts/610109879015228?ref=notif&notif_t=like#hanghyr?fref=ts
وتضم حوالي ٢٦.٣٨٩ عضو ويتم تحديثها بشكل يومي.

الحركات الاجتماعية الجديدة ذات الطابع السياسي والتي تم تكوينها بعد الثورة:

١ – حركة ثورة الغضب المصرية الثانية:
صفحة الحركة على الفيس بوك وبلغ عدد الأعضاء حوالي ٦٠.١٥٠ عضو
https://www.facebook.com/THAWRA.MASRYA
ويتم تحديث الصفحة تقريبا كل ساعة.

٢ – حركة الإخوان كاذبون:
ولها صفحة على الفيس بوك ويتم تحديثها تقريبا كل ساعة وبلغ عدد أعضائها ٢٠٩.٠٤٥ عضو تقريبا.

٣ – مصريين ضد حكم الإخوان:
ولها صفحة على الفيس بوك تضم حوالي ٧٣ ألف عضو ويتم تحديثها تقريبا كل ساعة.
https://www.facebook.com/pages/%D8%A7%84%D8%A7%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D9%83%D8%A7%D8%B0%Dg%Ag%D9%88%D9%86/354147377948685#/Egyptians.Reject.lkwan?lkwan?fref=ts

٤ – أولتراس ثورجي:
ولها صفحة على الفيس بوك تضم حوالي ٧ آلاف عضو ويتم تحديثها في المتوسط كل ساعة:
https://www.facebook.com/pages/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%83%D8%A7%D8%B0%D8%A8%D9%D9%86/354147377948685#/UltrasRevolutionary?fref=ts

٥ – الصفحة الرسمية لاتحاد الصفحات الثورية:
ولها صفحة على الفيس بوك تضم حوالي ١٢٥ ألف عضو ويتم تحديثها في المتوسط كل ساعة.
https://www.facebook.com/BackToTa?rir

جدول رقم (٨)
يوضح حجم العينة

م	اسم الحركة	أطر التحليل
١	٦ أبريل	١٠١
٢	حركة كفاية	٨٥
٣	مصريين ضد حكم الإخوان	٢٠٠
٤	كلنا خالد سعيد	٩٢
٥	الصفحة الرسمية لاتحاد الصفحات الثورية	٨٦
	المجموع	٥٦٤

مبررات اختيار المجتمع:
تم اختيار صفحات هذه الحركات على موقع الـ Facebook نظراً لما أكدته التقارير والدراسات على دورها المهم في الحشد والتعبئة كذلك أهميتها كوسيلة إعلام بديلة ناطقة باسم الحركة تقوم بنشر بياناتها الصحفية والإعلامية، كذلك الدور المهم الذي تقوم به شبكات التواصل الاجتماعي مع التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات وبروزها على الساحة كوسيلة إعلام جديدة، كذلك لنشاطها ووجود أعداد كبيرة من الجمهور يصلهم إشعاراتها واعتماد الصحف ووسائل الإعلام عليها في نقل المعلومات والأخبار فكان لابد من إخضاع أسلوب إنتاجها لهذه المضامين للوصف والتحليل، مع تحفظ الباحث على توجهات بعض الحركات الاجتماعية من حيث تأييدها لجماعة الإخوان المسلمين بعد ثورة ٣٠ يونيه.

٤ – تحديد فئات التحليل:

وتحديدها هو أهم خطوة يجب أن يوليها الباحث اهتماماً كبيراً، ويتم إعدادها طبقاً لنوعية المضمون ومحتواه، وهدف التحليل، إذ لا يوجد فئات نمطية جاهزة للاستخدام في كافة التحليلات، فنوع الفئات وعددها يرتبط بما أشار إليه الباحث.

- بالنسبة إلى فئات ماذا قيل؟ (What is Said)، أو ما يسمى بفئات محتوى الاتصال، فإن الفئة الأساسية التي ترتبط تماما بتساؤلات هذه الدراسة هي فئة القيم، والتي تنقسم بدورها إلى الفئات الفرعية التالية: فئة قيم الديمقراطية السياسية – فئة قيم الديمقراطية الاجتماعية، وبيان مفردات القيم تحت كل فئة (كما سبق الإشارة إليها).

- أما فئات: كيف قيل؟ (How it is Said)، وخصوصاً فئة شكل أو نمط الاتصال، وفئة اللغة المستخدمة، فشكل المادة التي أخضعها الباحث للتحليل محدد، وهي (الجملة - الفقرة)، أما اللغة المستخدمة فهي، في كل المادة المحللة، اللغة العربية.

٥ – تحديد وحدات التحليل:

وحدات التحليل هي الوحدات التي يتم عليها العد والقياس، ويفرق "بيرلسون" بين عدة أنواع من وحدات التحليل، فهناك وحدة التسجيل Recording، ووحدة السياق أو التحليل Context، ووحدة العد Enumeration، ووحدة التصنيف Classification، والوحدات المستخدمة في التحليل الحالي هي:

وحدة التحليل المستخدمة هي "الفكرة": وهي إحدى الوحدات المستخدمة في تحليل المحتوى "وهي من أكثر الوحدات فائدة في تحليل المحتوى، إذ أنها غالبا، تكون وحدة أساسية في أبحاث القيم، المعتقدات والاتجاهات، وما شابه ذلك، وهي تأكيد مفرد لموضوع معين، وهي إما جملة، أو عبارة، أو عدة عبارات أو تصريحات، وبرغم صعوبات استخدام هذه الوحدة، إلا أنها الأنسب في تحليل محتوى مواقع التواصل الاجتماعي والتي هي قائمة على أساس توصيل أفكار معينة للمتلقي، واستخدام هذه الوحدة يعطي التحليل عمقاً.

وحدة التسجيل: وهي أصغر جزء من المضمون يتضمن مرجعا يمكن عده، أي يتضمن ذكر عنصر من عناصر المضمون لمرة واحدة، ويشتمل على فكرة واحدة، فوحدة التسجيل هنا، في هذه الدراسة، هي نفسها وحدة التحليل، فكل فكرة تعبر عن مظهر واحد من المظاهر السلوكية للقيمة، أو تعبر عن القيمة، إجمالا، يتحتم على الباحث أن يعدها ويحسبها باعتبارها تكرار واحد للقيمة المعينة.

وحدة السياق: وهي (الجملة - الفقرة)، ودراستها للتعرف على وحدات التسجيل أو العد.

طريقة العد: تحديد تكرارات ظهور أو ورود وحدة التحليل في المادة عينة التحليل.

يقوم الباحث بعد التكرارات، تكرار ظهور وحدة التسجيل، وفي نفس الوقت وحدة التحليل.

٦ – الأساليب الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة:

بعد أن قام الباحث بتطبيق الاستبانة – أداة التحليل – على صفحات الفيس بوك – عينة الدراسة، قام بتحليل بيانات الدراسة، مستخدما بعض الأساليب الإحصائية التي تتفق وطبيعة الدراسة، وذلك من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروف باسم (spss)، وقد اعتمدت الدراسة على الأساليب الإحصائية التالية:

- معادلة هولستي لحساب معامل الثبات.
- التكرارات والنسب المئوية.
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

تحليل نتائج الدراسة

يعرض الباحث نتائج تحليل محتوى المواقع عينة الدراسة للكشف عن قيم الديمقراطية المتضمنة في هذه المواقع، وذلك عبر المحورين التاليين:

الأول: يعرض فيه الباحث نتائج تحليل محتوى صفحات الفيس بوك لدى الحركات عينة الدراسة، على مستوى مفردات القيم في كل فئة من فئات قيم الديمقراطية (قيم الديمقراطية السياسية – قيم الديمقراطية

الاجتماعية)، ثم على مستوى مفردات القيم في الفئات جميعاً، مرتبة ترتيباً تنازليا تبعا للقيم الأكثر تكراراً، محاولاً بناء سلم قيم الديمقراطية.

الثاني: فيتناول فيه الباحث نتائج تحليل محتوى صفحات الفيس بوك لدى كل حركة من الحركات عينة الدراسة، على مستوى مفردات القيم في الفئات جميعا، ثم على مستوى مفردات القيم في كل فئة من فئات قيم الديمقراطية، ومرتبة تبعا للقيم الأكثر تكراراً.

وفيما يلي عرض هذه النتائج:

أولاً: بناء سلم قيم الديمقراطية في صفحات الفيس بوك للحركات الاجتماعية:

إذا كان الهدف للتحليل الكمي للقيم في الصفحات عينة الدراسة هو بناء سلم لقيم الديمقراطية عند هذه الحركات على أساس حساب التكرارات، والنسب المئوية لكل قيمة بالنسبة إلى المجموع الكلي لقيم الديمقراطية، وترتيب هذه النسب المئوية تنازلياً للوصول إلى سلم قيم الديمقراطية، فإن السطور التالية تبين كيفية بناء هذا السلم.

(١) سلم قيم الديمقراطية في كل فئة:

أ – قيم الديمقراطية السياسية:

ويوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٩)

يبين عدد تكرارات قيم الديمقراطية السياسية ونسبتها المئوية في صفحات الحركات عينة الدراسة

قيم الديمقراطية السياسية	التكرار	النسبة المئوية
١- المشاركة	١٢٥١	%٣٨.٤٣
٢- الإصلاح	١٠٢٨	%٣١.٥٨
٣- الوعي السياسي	٦٠٤	%١٨.٥٥
٤- التسامح	١٥٨	%٤.٨٥
٥- مقاومة الاستبداد	١١٢	%٣.٤٤
٦- الحرية	١٠٢	%٣.١٣
المجموع	**٣٢٥٥**	

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- جاءت قيمة المشاركة في المركز الأول بين قيم الديمقراطية السياسية الواردة في صفحات الحركات عينة الدراسة، حيث حصلت على ١٢٥١ تكراراً بنسبة حوالي ٣٨% من إجمالي قيم الديمقراطية السياسية الواردة في المقالات.
- تلتها قيمة الإصلاح، التي جاءت في المركز الثاني مسجلة ١٠.٢٨ تكراراً، وبنسبة ٣٢% من قيم الديمقراطية السياسية في الصفحات عينة الدراسة.
- جاءت قيمة الوعي السياسي في المركز الثالث، وحصلت على ٦٠٤ تكراراً، وبنسبة ١٩%.
- شغلت قيمة التسامح المركز الرابع في السلم، وحصلت على ١٥٨ تكراراً فقط، وبنسبة حوالي ٥% من قيم الديمقراطية السياسية.
- جاءت قيمة مقاومة الاستبداد في المركز الخامس في السلم، وحصلت على ١١٢ تكراراً فقط، وبنسبة حوالي ٣% من قيم الديمقراطية السياسية.
- شغلت قيمة الحرية المركز السادس في السلم، وحصلت على ١٠٢ تكراراً فقط، وبنسبة حوالي ٣% من قيم الديمقراطية السياسية.
- تصدرت قيمة المشاركة درجات السلم وبنسبة كبيرة بلغت حوالي ٣٨%، وهذا إنما يدل على أهمية وضرورة هذه القيمة لبناء مجتمع ديمقراطي، تلتها مباشرة على السلم قيمة الإصلاح، وبنسبة حوالي ٣٢%، وهي نسبة عالية تؤكد حرص الحركات الاجتماعية على قيمة الإصلاح وأهميتها في المجتمع، جنباً إلى جنب مع قيمة مقاومة الاستبداد، في حين حصلت قيمة الوعي السياسي على نسبة معقولة بلغت حوالي ١٩%، واحتلت الدرجة الثالثة في السلم، بينما لم تتخط

نسبة القيم: التسامح – مقاومة الاستبداد – الحرية حوالي ١١% من مجموع التكرارات، واحتلت الدرجات الرابعة – الخامسة – السادسة (على الترتيب) على السلم، وهي درجات لا تتناسب إطلاقاً مع أهميتها، وتدل على عدم إيلاء الحركات الاجتماعية عينة البحث هذه القيم الاهتمام المناسب.

ب – قيم الديمقراطية الاجتماعية:

ويوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (١٠)

يبين عدد تكرارات قيم الديمقراطية الاجتماعية ونسبتها المئوية في صفحات الحركات عينة الدراسة

قيم الديمقراطية الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
١- الكرامة الإنسانية	٥٢٣	%٥١.١٢
٢- الانتماء	١٥٢	%١٤.٨٥
٣- التعاون	١٥١	%١٤.٧٦
٤- العدالة الاجتماعية	٩٣	%٩.٠٩
٥- الحوار	٥٧	%٥.٥٧
٦- المساواة	٤٧	%٤.٥٩
المجموع	**١٠٢٣**	

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- جاءت قيمة الكرامة الإنسانية في المركز الأول بين قيم الديمقراطية الاجتماعية الواردة في صفحات الحركات عينة الدراسة، حيث حصلت على ٥٢٣ تكراراً بنسبة حوالي ٥٠% من إجمالي قيم الديمقراطية الاجتماعية الواردة في الصفحات عينة الدراسة.
- تلتها في سلم القيم قيمتا الانتماء والتعاون، مسجلة ١٥٢ و ١٥١ تكراراً (على الترتيب)، وبنسبة حوالي ١٥% لكل منهما.
- جاءت قيمة العدالة الاجتماعية في المركز الثالث في السلم، وحصلت على ٩٣ تكراراً، وبنسبة حوالي ٩%.
- تلتها قيمة في المركز الرابع قيمة الحوار، حيث حصلت على ٥٧ تكراراً، وبنسبة ٦% تقريباً.
- شغلت قيمة المساواة المركز الخامس في السلم، حيث حصلت على ٤٧ تكراراً فقط، وبنسبة ٥%.
- تصدرت قيمة الكرامة الإنسانية درجات السلم وبنسبة كبيرة بلغت حوالي ٥١%، وهذا إنما يدل على أهمية وضرورة هذه القيمة لبناء مجتمع ديمقراطي حقيقي؛ إذ إن احترام آدمية الإنسان أيا كان نوعه أو جنسه أو دينه إنما هو جوهر قيم الديمقراطية جميعا، بل وجوهر كل الرسالات السماوية، تلتها مباشرة على السلم قيمة الانتماء ثم قيمة التعاون، وبفارق تكرار واحد بينهما، وبنسبة حوالي ١٥% لكل منهما، وهي نسبة مناسبة تبين حرص الحركات على ضرورة توافرهما في مجتمعنا بعد الثورة، في حين حصلت قيمة العدالة الاجتماعية على نسبة متواضعة بلغت حوالي ٩%، واحتلت الدرجة الرابعة في السلم، بينما حصلت قيمتا الحوار والمساواة على نسبة حوالي ١٠% من مجموع التكرارات، واحتلت الدرجتين الخامسة – السادسة (على الترتيب) على السلم، وهي درجات لا تتناسب إطلاقا مع أهميتهما، خاصة قيمة الحوار بين مختلف الفصائل السياسية والمجتمعية بعد الثورة، حيث لوحظ أن مجتمعنا – بعد الثورة – يعاني عجزاً شديداً في هذه القيمة، التي يؤدي توافرها إلى تحقيق قيمة التوافق المجتمعي.

(٢) سلم قيم الديمقراطية العام (في كل الفئات):

بالقطع ستتغير مواضع القيم على سلم قيم الديمقراطية العام، لأن تكرارات كل قيمة في هذا السلم العام ستقسم على المجموع الكلي لتكرارات جميع قيم الديمقراطية، ويبين الجدول التالي الوزن النسبي المئوي لكل قيمة من قيم الديمقراطية عند الحركات الخمسة عينة الدراسة، ومنزلتها على سلم قيم الديمقراطية العام.

جدول رقم (١١)
يبين ترتيب القيم الديمقراطية في صفحات الحركات عينة الدراسة

القيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
قيمة المشاركة	٤.٤٨	٠.٩٥	١
قيمة الإصلاح	٤.٣٧	٠.٧٤	٢
قيمة الوعي السياسي	٤.٣٤	٠.٧٠	٣
قيمة الكرامة	٤.٣١	٠.٧٥	٤
قيمة التسامح	٤.٢٦	١.٠٣	٥
قيمة الانتماء	٤.٢٥	٢.٥٢	٦
قيمة التعاون	٤.١٢	٠.٨٣	٧
قيمة مقاومة الاستبداد	٤.١٠	٠.٧٥	٨
قيمة الحرية	٤.٠٩	٠.٨٢	٩
قيمة العدالة	٤.٠٧	٠.٨٧	١٠
قيمة الحوار	٣.٨٣	٠.٩١	١١
قيمة المساواة	٣.٧٤	٠.٨٥	١٢

ذلك سلم قيم الديمقراطية في مقالات الحركات الخمسة عينة الدراسة، أعلى قيمة فيه هي المشاركة بمتوسط حسابي ٤.٤٨ وانحراف معياري ٠.٩٥، وأدنى قيمة في هذا السلم هي المساواة بمتوسط حسابي ٣.٧٤ وانحراف معياري ٠.٨٥ وتتدرج باقي قيم الديمقراطية بين هاتين القيمتين، كما كشف عنه التحليل لصفحات الحركات عينة الدراسة.

ثانياً: قيم الديمقراطية في صفحة كل حركة اجتماعية على الإنترنت:

بلغ مجموع تكرارات قيم الديمقراطية في عينة الدراسة ٤٢٨٧ تكراراً موزعة على كتابات خمسة مواقع لحركات عينة الدراسة، ويبين الجدول التالي توزيع تكرارات قيم الديمقراطية في مقالات كل حركة داخل عينة الدراسة ونسبتها المئوية.

جدول رقم (١٢)
يبين عدد تكرارات قيم الديمقراطية ونسبتها المئوية في صفحات الحركات عينة الدراسة

م	اسم الحركة	تكرارات القيم	النسبة المئوية
١	حركة ٦ أبريل	١١٧٧	%٢٧.٥
٢	حركة كفاية	٧٥٢	%١٧.٦
٣	مصريين ضد حكم الإخوان	٩٩٣	%٢٣.٢
٤	كلنا خالد سعيد	٧٤٥	%١٧.٤
٥	اتحاد الصفحات الثورية	٦١١	%١٤.٣
	المجموع	**٤٢٧٨**	%١٠٠

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

- حصلت ٦ أبريل على أعلى نسبة تكرارات لقيم الديمقراطية الواردة ضمن عينة الدراسة، وحصلت على المركز الأول بين الحركات الخمس عينة الدراسة حيث سجلت ١١٧٧ تكراراً بنسبة ٢٧.٥% من إجمالي القيم الواردة في العينة.
- تلتها حركة مصريين ضد حكم الإخوان في المركز الثاني، وتضمنت ٩٩٣ تكراراً، وبنسبة ٢٣.٢%.
- جاءت حركة كفاية في المركز الثالث، وتضمنت ٧٥٢ تكراراً، وبنسبة ١٧.٦%.
- تلتها حركة كلنا خالد سعيد في المركز الرابع، وتضمنت ٧٤٥ تكراراً، وبنسبة ١٧.٤%.
- وأخيراً.. شغلت صفحة اتحاد الصفحات الثورية المركز الخامس والأخير، حيث تضمنت ٦١١ تكراراً، وبنسبة ١٤.٣%.

ويعرض الباحث قيم الديمقراطية المتضمنة في صفحة كل حركة وذلك تبعاً للقيم الأكثر تكراراً في هذه الصفحات.

قيم الديمقراطية المتضمنة في منشورات حركة ٦ إبريل:

بلغ إجمالي تكرارات قيم الديمقراطية المتضمنة في منشورات حركة ٦ أبريل ١١٧٧، ويبين الجدول التالي عدد تكرارات قيم الديمقراطية ونسبتها المئوية.

جدول رقم (١٣)

يبين عدد تكرارات قيم الديمقراطية ونسبتها المئوية في صفحة حركة ٦ أبريل

القيـم	التكرار	النسبة المئوية
١- قيم الديمقراطية السياسية	٧٩٣	%٦٧.٤
٢- قيم الديمقراطية الاجتماعية	٣٨٤	%٣٢.٦
المجموع	**١١٧٧**	%١٠٠

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

- جاءت قيم الديمقراطية السياسية في المركز الأول في منشورات حركة ٦ أبريل حيث حصلت على ٧٩٣ تكراراً، وبنسبة حوالي ٦٧.٤% من إجمالي تكرارات قيم الديمقراطية الواردة في منشورات الحركة.
- تلتها قيم الديمقراطية الاجتماعية في المركز الثاني مسجلة ٣٨٤ تكراراً، وبنسبة حوالي ٣٢.٦% من إجمالي تكرارات قيم الديمقراطية الواردة في منشورات الحركة.

أ – قيم الديمقراطية السياسية:

بلغ مجموع تكرارات قيم الديمقراطية السياسية في المنشورات ٧٩٣ تكراراً، ويبين الجدول التالي عدد تكرارات قيم الديمقراطية السياسية ونسبتها المئوية.

جدول رقم (١٤)

يبين عدد تكرارات قيم الديمقراطية السياسية ونسبتها المئوية في صفحة حركة ٦ أبريل

القيمـة	التكرار	النسبة المئوية
١- الحرية	١٣	%١.٦٣
٢- المشاركة	٢٩٩	%٣٧.٧٠
٣- الإصلاح	١١١	%١٣.٩١
٤- مقاومة الاستبداد	٢٠	%٢.٥٢
٥- التسامح	٢٠	%٢.٥٢
٦-الوعي السياسي	٣٣٠	%٤١.٦١
المجموع	٧٩٣	%١٠٠

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- جاءت قيمة الوعي السياسي في المركز الأول بين قيم الديمقراطية السياسية الواردة في منشورات حركة ٦ أبريل، حيث حصلت على ٣٣٠ تكراراً بنسبة حوالي ٤١.٦١% من إجمالي قيم الديمقراطية السياسية الواردة في المنشورات.
- تلتها قيمة المشاركة، التي جاءت في المركز الثاني مسجلة ٢٩٩ تكراراً، وبنسبة حوالي ٣٧.٧٠% من قيم الديمقراطية السياسية في منشورات الحركة.
- جاءت قيمة الإصلاح في المركز الثالث، وحصلت على ١١١ تكراراً، وبنسبة ١٤%.
- تلتها قيمة مقاومة الاستبداد وقيمة التسامح في المركز الرابع، حيث حصلت القيمتان على نفس التكرار وهو ٢٠ تكراراً، وبنسبة ٣% تقريباً.
- شغلت قيمة الحرية المركز الأخير، وحصلت على ١٣ تكراراً فقط، وبنسبة ٢% من قيم الديمقراطية السياسية.
- على الرغم من أهمية قيمتي الوعي السياسي والمشاركة، وعلى الرغم من جدارتهما باحتلال المركز الأول والثاني على الترتيب من بين قيم الديمقراطية السياسية، حيث أعطاهما موقع حركة ٦

أبريل اهتماماً كبيراً، إلا أن القيم الأخرى وخاصة قيمة الحرية لا تقل أهمية عنهما، ومع ذلك تذيلت قيمة الحرية الترتيب، وهي مكانة لا تليق بها كقيمة عظمة من قيم الديمقراطية.

ومن أمثلة المقالات المنشورة بصفحة حركة ٦ أبريل بتاريخ ٦ أكتوبر ٢٠١٨ جاءت فقرة من هذا المقال على النحو الآتي:

بمناسبة أنه النهارده ذكرى حرب أكتوبر اللي هي معركة استعادة الأرض المصرية لاحظنا في الأيام الأخيرة تقارير إعلامية تحدثت عن تفاصيل صفقة القرن برعاية أمريكية وبدعم من حكام عرب (لا شعوبهم). ولصالح الكيان الصهيوني بالطبع وعلى حساب القضية الفلسطينية اللي صفقة القرن بمثابة تصفية لها ولكن في الأيام الأخيرة تلاحظ ترديد معلومة غريبة بيرجح البعض أنه سيتم اللجوء لها كمبرر لترك المساحة المطلوبة من سيناء لتوطين الفلسطينيين.

ويمكن تحليل الفكرة بأن الحركة تحاول من وجهة نظرها تشكيل وعي سياسي لدى أعضائها بقضية يتم تداولها إعلامياً وهي (صفقة القرن)، ولكن ما يؤكد عليه الباحث هو أن القيادة السياسية خرجت في أكثر من مناسبة لتنفي ما تردد حول التفريط في شبر واحد من أرض سيناء، وبالتالي وفي ضوء نظرية الفعل التواصلي يجب على وسائل الإعلام - ومنها صفحات الفيس بوك للحركات الاجتماعية - توخي الموضوعية والمصداقية وهما شرطان مهمان للتحاول والتناقش في المجال العام أو المجتمع الافتراضي، ويمكن تفسير ذلك أيضاً في ضوء ما توصلت إليه دراسة سعيد محمد عن معالجة المواقع الإلكترونية الفلسطينية للأزمات الداخلية بأن المواد الخبرية تتسم بعدم التوازن في الأداء وهو ما يؤثر على ثقة ومصداقية هذه المواقع في نظر الجمهور.

ب – قيم الديمقراطية الاجتماعية:

بلغ مجموع تكرارات قيم الديمقراطية الاجتماعية في منشورات حركة ٦ أبريل ٣٨٤ تكراراً، ويبين الجدول التالي عدد تكرارات قيم الديمقراطية الاجتماعية ونسبتها المئوية.

جدول رقم (١٥)

يبين عدد تكرارات قيم الديمقراطية الاجتماعية ونسبتها المئوية في صفحة حركة ٦ أبريل

القيمــة	التكرار	النسبة المئوية
١- قيمة الكرامة الإنسانية	٢٥٣	%٦٥.٨٨
٢- قيمة العدالة الاجتماعية	١١	%٢.٨٦
٣- قيمة الحوار	٧	%١.٨٢
٤- قيمة الانتماء	٦٢	%١٦.١٤
٥- قيمة التعاون	٤٣	%١١.١٩
٦- قيمة المساواة	٨	%٢.٠٨
المجموع	٣٨٤	

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- جاءت قيمة الكرامة الإنسانية في المركز الأول بين قيم الديمقراطية الاجتماعية الواردة في منشورات حركة ٦ أبريل حيث حصلت على ٢٥٣ تكراراً بنسبة حوالي ٦٦% من إجمالي قيم الديمقراطية الاجتماعية الواردة في منشورات الحركة.
- تلتها قيمة الانتماء، التي جاءت في المركز الثاني مسجلة ٦٢ تكراراً، وبنسبة ١٦% من قيم الديمقراطية الاجتماعية في منشورات الحركة.
- جاءت قيمة التعاون في المركز الثالث، وحصلت على ٤٣ تكراراً، وبنسبة ١١%.
- تلتها قيمة العدالة في المركز الرابع، حيث حصلت على ١١ تكراراً، وبنسبة ٣% تقريبا.
- شغلت قيمة المساواة المركز الخامس، حيث حصلت على ٨ تكرارات فقط، وبنسبة ٢%، وتلتها مباشرة قيمة الحوار التي جاءت في المركز الأخير، حيث حصلت على ٧ تكرارات فقط، وبنسبة ٢% أيضاً.

- طغت قيمة الكرامة الإنسانية على باقي قيم الديمقراطية الاجتماعية في منشورات حركة ٦ أبريل، حيث بلغت نسبتها الثلثين تقريباً من إجمالي تكرارات قيم الديمقراطية الاجتماعية، في حين بلغت نسبة باقي القيم مجتمعة الثلث، حيث لم تنل الاهتمام الكافي من الحركة وخاصة قيم العدالة والمساواة والحوار، رغم أهميتها.

ومن بين الأخبار التي نشرتها صفحة حركة ٦ أبريل بتاريخ ١٣ مارس ٢٠١٨ الخبر الآتي: فرض رسوم استخراج على شهادة الوفاة ١٥٠ جنيه أين كرامة الإنسان حتى بعد موته.

في حين نفى مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بتقديم تقرير توضيح الحقائق الصادر بتاريخ ١٩ يونيه ٢٠١٨، ما نشر بالعديد من صفحات التواصل الاجتماعي من أنباء عن فرض رسوم قدرها ١٥٠ جنيها على دفن الموتى. وذكر المركز أنه قام بالتواصل مع وزارة المالية، والتي نفت صحة تلك الأنباء، وأكدت أنه لم يتم فرض أي رسوم على تصاريح دفن الموتى، كما أنه لم يصدر عنها أي قرارات أو حتى تصريحات تتعلق بهذا الأمر، وأوضحت أن تصاريح الدفن وشهادة الوفاة تصدر مجاناً بدون أية رسوم، مشيرة إلى أن الهدف من تداول مثل هذه الشائعات هو إثارة البلبلة لدى الرأي العام. في سياق آخر، أعلنت الوزارة أنه سيتم زيادة المعاشات بدءاً من شهر يوليو ٢٠١٨ بنسبة ١٥% بحد أدنى ١٥٠ جنيها مع رفع الحد الأدنى للمعاش من ٥٠٠ جنيه إلى ٧٥٠ جنيها، وكذلك زيادة الأجور لموظفي الدولة من خلال منح علاوة غلاء استثنائية بجانب العلاوة الدورية التي نص عليها قانون الخدمة المدنية.

وهذا ما يتعارض مع نظرية الفعل التواصلي بضرورة تحري الدقة والمصداقية فيما يتم نشره وذلك حتى تستطيع الوسيلة الإعلامية كسب ثقة المتابعين، كما أن توضيح الحكومة المصرية للحقائق وفقاً لنظرية الحركات الاجتماعية ونظرية هيكل الفرص السياسية يعكس كفاءة النظام السياسي وقدرته على السيطرة والضبط، ويتفق مع هذه الدراسة دراسة عزة عبد العزيز عن العوامل المؤثرة في نمو الشائعات على شبكت التواصل الاجتماعي وقت الأزمات في مصر - دراسة حالة على شائعات الفترة الانتقالية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م حيث أكدت على أن مواقع التواصل الاجتماعي كانت مجالاً خصباً لترويج الشائعات المختلفة خصوصاً بعد فترة عزل مرسي.

(٢) نتائج تحليل محتوى صفحة حركة كفاية:

قيم الديمقراطية المتضمنة في صفحات الفيس بوك لحركة كفاية:

بلغ إجمالي تكرارات قيم الديمقراطية المتضمنة في منشورات حركة كفاية ٧٥٢ تكراراً، ويبين الجدول التالي عدد تكرارات قيم الديمقراطية ونسبتها المئوية.

جدول رقم (١٦)

يبين عدد تكرارات قيم الديمقراطية ونسبتها المئوية في حركة كفاية

القيم	التكرار	النسبة المئوية
١ – قيم الديمقراطية السياسية	٦٢٨	%٨٣.٥
٢ – قيم الديمقراطية الاجتماعية	١٢٤	%١٦.٥
المجموع	**٧٥٢**	%١٠٠

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

- جاءت قيم الديمقراطية السياسية في المركز الأول في منشورات حركة كفاية حيث حصلت على ٦٢٨ تكراراً، وبنسبة حوالي ٨٣.٥% من إجمالي تكرارات قيم الديمقراطية الواردة في منشورات الحركة.
- جاءت قيم الديمقراطية الاجتماعية في المركز الثاني مسجلة ١٢٤ تكراراً، وبنسبة حوالي ١٦.٥% من إجمالي تكرارات قيم الديمقراطية الواردة في منشورات الحركة.
- يلاحظ الباحث غلبة قيم الديمقراطية السياسية على قيم الديمقراطية الاجتماعية، وبنسبة كبيرة.

ويعرض الباحث فيما يلي توزيع القيم الفرعية المتضمنة داخل فئات القيم السابق الإشارة إليها:

أ – قيم الديمقراطية السياسية:

بلغ مجموع تكرارات قيم الديمقراطية السياسية في منشورات حركة كفاية ٦٢٨ تكرارا، ويبين الجدول التالي عدد تكرارات قيم الديمقراطية السياسية ونسبتها المئوية.

جدول رقم (١٧)

يبين عدد تكرارات قيم الديمقراطية السياسية ونسبتها المئوية في صفحة حركة كفاية

القيمــة	التكرار	النسبة المئوية
١- قيمة الحرية	٩	%١.٤٣
٢- قيمة المشاركة	٢٥٦	%٤٠.٧٦
٣- قيمة الإصلاح	١٤٤	%٢٢.٩٢
٤- قيمة مقاومة الاستبداد	٣٤	%٥.٤١
٥- قيمة التسامح	٦٩	%١٠.٩٨
٦- قيمة الوعي السياسي	١١٦	%١٨.٤٧
المجموع	٦٢٨	

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- جاءت قيمة المشاركة في المركز الأول بين قيم الديمقراطية السياسية الواردة في منشورات حركة كفاية، حيث حصلت على ٢٥٦ تكراراً بنسبة حوالي ٤٢% من إجمالي قيم الديمقراطية السياسية الواردة في المنشورات.
- تلتها قيمة الإصلاح، التي جاءت في المركز الثاني مسجلة ١٤٤ تكراراً، وبنسبة حوالي ٢٣% من قيم الديمقراطية السياسية في منشورات الحركة.
- جاءت قيمة الوعي السياسي في المركز الثالث، وحصلت على ١١٦ تكراراً، وبنسبة حوالي ١٨%.
- تلتها قيمة التسامح وقيمة مقاومة الاستبداد في المركزين الرابع والخامس على الترتيب، حيث حصلت قيمة التسامح على ٦٩ تكراراً، وبنسبة ١١% تقريباً، في حين حصلت قيمة مقاومة الاستبداد على ٣٤ تكراراً، وبنسبة حوالي ٥%.
- شغلت قيمة الحرية المركز الأخير، وحصلت على ٩ تكرارات فقط، وبنسبة ١% من قيم الديمقراطية السياسية.
- تصدرت قيمة مقاومة الاستبداد قيم الديمقراطية السياسية في منشورات الحركة عينة البحث، وبنسبة كبيرة، تلتها قيمتا: الإصلاح، الوعي السياسي، على الترتيب، حيث نالت القيم السابقة اهتمام الحركة، في حين لم تنل قيمتا: التسامح، المشاركة الاهتمام المناسب من الحركة، وبلغ الاهتمام أدناه مع قيمة الحرية، على الرغم من أهميتها البالغة كقيمة ديمقراطية.

ومن بين الأخبار التي نشرتها صفحة حركة كفاية الخبر الآتي: اختيار وزارة الهجرة الشباب المشاركين في منتدى شباب العالم ٢٠١٨ في حين كشف المركز الإعلامي التابع لمجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠١٨، أنه في ضوء ما تردد من أنباء في بعض المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي أنباء عن اختيار وزارة الهجرة وشئون المصريين بالخارج للشباب المشاركين بمنتدى شباب العالم، وقام المركز الإعلامي ومجلس الوزراء بالتواصل مع وزارة الهجرة وشئون المصريين بالخارج، والتي نفت تلك الأنباء، وأكدت أنها لم تتدخل في عملية اختيار المشاركين بمنتدى شباب العالم المنعقد من ٣ إلى ٦ نوفمبر ٢٠١٨، وأوضحت أن الاختيار يتم من قبل اللجنة التنظيمية المشكلة من شباب البرنامج الرئاسي، وما يثار في هذا الشأن هو عار تماماً من الصحة، ويستهدف النيل من الجهود المبذولة من قبل الدولة في تنظيم هذا الحدث العالمي.

وأشارت الوزارة، إلى أن المنتدى العام الماضي شهد مشاركة ١٥٠ شاباً وشابة من المصريين في الخارج، حيث أنه خلال فترة التقديم للمنتدى في العام الحالي، ساهمت وزارة الهجرة في الترويج له وتشجيع الشباب في مختلف دول العالم على التقدم وتسجيل بياناتهم للمشاركة.

وفي ضوء نظرية الحركات الاجتماعية وهيكل الفرص السياسية نجد أن المجتمع المصري أصبح يعيش حالة من التماسك الاجتماعي والقومي التي تحد من قدرة الحركة على التأثير فيه، بالإضافة إلى كفاءة النظام السياسي وقدرته على السيطرة والضبط ومقاومة الشائعات التي تطلقها الحركات السياسية وتتفق مع الدراسة الراهنة دراسة عزة عبد العزيز بأن الشائعات التي يتم إطلاقها على مواقع التواصل الاجتماعي

هدفها إثارة القلق، وفي ضوء نظرية الفعل التواصلي لهابرماس ترى ضرورة الالتزام بالمصداقية في التحاور والنقاش حول الموضوعات في ساحات النقاش المختلفة.

ب – قيم الديمقراطية الاجتماعية:

بلغ مجموع تكرارات قيم الديمقراطية الاجتماعية في منشورات حركة كفاية ١٢٤ تكراراً، ويبين الجدول التالي عدد تكرارات قيم الديمقراطية الاجتماعية ونسبتها المئوية.

جدول رقم (١٨)

يبين عدد تكرارات قيم الديمقراطية الاجتماعية ونسبتها المئوية في صفحة حركة كفاية

القيمــة	التكرار	النسبة المئوية
١- قيمة الكرامة الإنسانية	٣١	%٢٥
٢- قيمة العدالة الاجتماعية	١٠	%٨.٠٦
٣- قيمة الحوار	٩	%٧.٢٥
٤- قيمة الانتماء	٤٢	%٣٣.٨٧
٥- قيمة التعاون	٢٧	%٢١.٧٧
٦- قيمة المساواة	٥	٤.٠٣
المجموع	١٢٤	

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- جاءت قيمة الانتماء في المركز الأول بين قيم الديمقراطية الاجتماعية الواردة في منشورات حركة كفاية، حيث حصلت على ٤٢ تكراراً بنسبة حوالي ٣٤% من إجمالي قيم الديمقراطية الاجتماعية الواردة في المنشورات.
- تلتها قيمة الكرامة الإنسانية، التي جاءت في المركز الثاني مسجلة ٣١ تكراراً، وبنسبة ٢٥% من قيم الديمقراطية الاجتماعية في منشورات الحركة.
- جاءت قيمة التعاون في المركز الثالث، وحصلت على ٢٧ تكراراً، وبنسبة ٢٢%.
- تلتها قيمة العدالة وقيمة الحوار في المركزين الرابع والخامس على الترتيب، حيث حصلت قيمة العدالة على ١٠ تكرارات، وبنسبة ٨% تقريباً، في حين حصلت قيمة الحوار على ٩ تكرارات، وبنسبة حوالي ٧%.
- شغلت قيمة المساواة المركز الأخير، حيث حصلت على ٥ تكرارات فقط، وبنسبة حوالي ٤%.
- يوجد توازن في توزيع القيم الثلاث الأولى، وهي على الترتيب: الانتماء، الكرامة، التعاون، كما يوجد أيضاً نوع ما من التوازن بين توزيع القيم الثلاث الأخيرة، وهي على الترتيب: العدالة – الحوار – المساواة، وإن كان الفارق كبيراً في النسبة بين المجموعة الأولى والمجموعة الثانية؛ حيث بلغ مجموع النسبة المئوية للمجموعة الأولى حوالي ٨٠%، في حين بلغ للمجموعة الثانية حوالي ٢٠%.

ومن بين المقالات التي تم نشرها في صفحة حركة كفاية والتي حملة عنوان: نؤيد تكذيب خبر دفع رسوم على دخول المدارس والجامعات - المدارس مدارسنا والجامعات جامعاتنا - ويعكس ذلك انتماء الشباب لمدارسهم وجلساتهم وجاء الخبر على النحو الآتي:

نفى مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بتاريخ ٣ يوليو ٢٠١٨ ما تردد في العديد من المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي، من أنباء بشأن تحصيل تذكرة يومية من طلاب المدارس قيمتها "جنيه" مع بداية العام الدراسي الجديد، وذكر المركز أنه تواصل مع وزارة التربية والتعليم، والتعليم الفني، حيث نفت تلك الأنباء، وأكدت عدم فرض أي رسوم دخول على طلاب المدارس كما يتردد، وأشارت إلى أن تلك الأنباء مجرد شائعات لإحداث بلبلة في الرأي العام، قبل تطبيق نظام التعليم الجديد.

وأوضحت وزارة التربية والتعليم أن السبب وراء انتشار تلك الشائعة وجود حسابات وهمية تحمل اسم الدكتور طارق شوقي، وزير التربية والتعليم، على موقع "فيسبوك"، والتي قامت بكتابة منشور يتضمن "تحصيل تذكرة دخول يومية من طلاب المدارس قيمتها جنيه"، وأكدت الوزارة أن هذه الصفحات لا تخص وزير التربية والتعليم، ولا يمثل المنشور عليها أراءه ولا توجهاته، مشيرةً إلى أنه تم إبلاغ الجهات

المختصة عنها، وجار اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، علماً بأن الحساب الرسمي للوزير على "فيسبوك"، هو https://www.facebook.com/tsهshawki، في النهاية ناشدت الوزارة جميع وسائل الإعلام المختلفة بتحري الدقة والموضوعية في نشر الحقائق والتواصل مع الجهات المعنية بالوزارة للتأكد من الحقائق قبل نشر معلومات لا تستند إلى أي حقائق، وتؤدى إلى بلبلة الرأي العام والتأثير سلباً على أوضاع المنظومة التعليمية، وللتحقق من أي معلومات أو أخبار متداولة حول هذا الشأن يرجى الاتصال على رقم الوزارة (٠٢٢٧٩٦٣٢٧٣)

رد فعل جامعه القاهره:

نفى رئيس جامعة القاهرة، الدكتور محمد عثمان الخشت ، فرض رسوم دخول على طلاب الجامعة حيث تداولت بعض الصفحات على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» منشورات عن فرض رسوم جنيه واحد على الدخول لحرم جامعة القاهرة؛ ووأوضح الخشت أن ما تردد على بعض صفحات موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» إشاعات، ولن نفرض أي رسوم زيادة. وتابع الخشت في «بوست» على جروب خاص بالجامعة: «نحن مع الطلاب ولن نزيد أي مبلغ أو رسوم عليهم ولا قرش واحد زيادة.. ونتحمل كل مصاريف الطلاب غير القادرين». وقال رئيس الجامعة إنهم تحملوا مصاريف ١٥ ألف طالب وطالبة العام الحالي، كما تحملت الجامعة مصاريف التغذية في المدن لـ ٥ آلاف و٢٠٠ طالب.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية الفعل التواصلي بالتزام صفحة الحركة بالمصداقية في عرض الخبر الذي يزيد من انتماء الشباب وولائهم لجماعاتهم، ويعكس ذلك أيضاً كفاءة النظام السياسي من خلال رده على جميع الأخبار الكاذبة، ويتفق مع الدراسة الحالية دراسة Deana عن دور الإنترنت في التغيير السياسي حيث ترى أن شبكة الإنترنت تعد بديلاً للحركات الاجتماعية عن المؤسسات الرسمية.

(٣) نتائج تحليل محتوى صفحة حركة مصريين ضد حكم الإخوان:

قيم الديمقراطية المتضمنة في صفحات الفيس بوك لحركة مصريين ضد حكم الإخوان:

بلغ إجمالي تكرارات قيم الديمقراطية المتضمنة في محتوى صفحة حركة مصريين ضد حكم الإخوان ٩٩٣ تكراراً، ويبين الجدول التالي عدد تكرارات قيم الديمقراطية ونسبتها المئوية.

جدول رقم (١٩)

يبين عدد تكرارات قيم الديمقراطية ونسبتها المئوية في صفحة حركة مصريين ضد حكم الإخوان

القيم	التكرار	النسبه المئويه
١ – قيم الديمقراطية السياسية	٧٢٤	%٧٢.٩
٢ – قيم الديمقراطية الاجتماعية	٢٦٩	%٢٧.١
المجموع	**٩٩٣**	%١٠٠

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

- جاءت قيم الديمقراطية السياسية في المركز الأول في منشورات حركة مصريين ضد حكم الإخوان حيث حصلت على ٧٢٤ تكراراً، وبنسبة حوالي ٧٢.٩% من إجمالي تكرارات قيم الديمقراطية الواردة في منشورات الحركة.
- تلتها قيم الديمقراطية الاجتماعية في المركز الثاني مسجلة ٢٦٩ تكراراً، وبنسبة حوالي ٢٧.١% من إجمالي تكرارات قيم الديمقراطية الواردة في منشورات الحركة.
- يلاحظ الباحث غلبة قيم الديمقراطية السياسية على قيم الديمقراطية الاجتماعية، وبنسبة كبيرة، حيث لا يوجد توازن بينها.

ويعرض الباحث فيما يلي توزيع القيم الفرعية المتضمنة داخل فئات القيم السابق الإشارة إليها:

أ – قيم الديمقراطية السياسية:

بلغ مجموع تكرارات قيم الديمقراطية السياسية ٧٢٤ تكراراً، ويبين الجدول التالي عدد تكرارات قيم الديمقراطية السياسية ونسبتها المئوية.

جدول رقم (٢٠)

يبين عدد تكرارات قيم الديمقراطية السياسية ونسبتها المئوية في منشورات صفحة حركة مصريين ضد حكم الإخوان

القيمــه	التكرار	النسبه المئويه
١- قيمة الحرية	٢٣	%٣.١٧
٢- قيمة الوعي السياسي	٣٥٧	%٤٩.٣٠
٣- قيمة الإصلاح	٢٤٣	%٣٣.٥٩
٤- قيمة المشاركة	١٢	%١.٦٥
٥- قيمة التسامح	٥١	%٧.٠٤
٦- قيمة مقاومة الاستبداد	٣٨	%٥.٢٤
المجموع	٧٢٤	

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- جاءت قيمة الوعي السياسي في المركز الأول بين قيم الديمقراطية السياسية الواردة في منشورات حركة مصريين ضد حكم الإخوان، حيث حصلت على ٣٥٧ تكراراً بنسبة حوالي ٤٩% من إجمالي قيم الديمقراطية السياسية الواردة في المنشورات.
- تلتها قيمة الإصلاح، التي جاءت في المركز الثاني مسجلة ٢٤٣ تكراراً، وبنسبة ٣٤% من قيم الديمقراطية السياسية في منشورات الحركة.
- جاءت قيمة التسامح في المركز الثالث، وحصلت على ٥١ تكراراً، وبنسبة ٧%.
- تلتها قيمة مقاومة الاستبداد في المركز الرابع، حيث حصلت على ٣٨ تكراراً، وبنسبة ٥% تقريبا من قيم الديمقراطية السياسية الواردة في منشورات الحركة.
- شغلت قيمة الحرية المركز الخامس، وحصلت على ٢٣ تكراراً، وبنسبة ٣% من قيم الديمقراطية السياسية الواردة في منشورات الحركة.
- جاءت قيمة المشاركة في المركز الأخير، وحصلت على ١٢ تكراراً فقط، وبنسبة ٢%.
- على الرغم من أهمية قيمة الوعي السياسي، وعلى الرغم من جدارتها باحتلال المركز الأول من بين قيم الديمقراطية السياسية، حيث أعطاها الحركة – مثل سابقتها – اهتماماً كبيراً، كما أعطت الحركة قيمة الإصلاح اهتماماً كبيراً أيضاً؛ إذ بلغت نسبتها المئوية في المنشورات حوالي ٣٤%، فإن القيم الأخرى بلغ مجموع نسبتها المئوية حوالي ١٧%، وعددها أربع قيم هي: التسامح، مقاومة الاستبداد، الحرية، المشاركة، وهي نسبة ضعيفة جداً لا تناسب مع أهمية هذه القيم.

ومن بين الأخبار التي تم نشرها في صفحة حركة مصريين ضد حكم الإخوان بهدف التوعية ما يلي: لا صحة لبيع صندوق مصر السيادي لأصول ممتلكات الدولة دون رقابة عليه من جانب الأجهزة المعنية.

وأكدت على أنه يتم المراقبة على الصندوق من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات وذلك لأن أمواله مملوكة للدولة، إعمالًا للمادة ٢١٩ من الدستور، ويمارس الجهاز وفقًا لما نص عليه قانون إنشائه، مختلف أنواع الرقابة "المالية بشقيها المحاسبي والقانوني والرقابة على الأداء، ومتابعة تنفيذ الخطة، والرقابة القانونية على القرارات الصادرة فى شأن المخالفات المالية"، ومن ثم يعرض الجهاز المركزي للمحاسبات تقريره السنوي على مجلس النواب، وذلك كله فضلًا عن مراقب الحسابات الذي يتم تعينه من بين المراقبين المقيدين لدى البنك المركزي المصري أو الهيئة العامة للرقابة المالية، إذ يتم إعداد تقرير سنوي تفصيلي عن نشاط الصندوق وخطته للعام التالي للعرض على الجمعية العمومية للصندوق، المُشكلة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من الوزراء المعنيين بشؤون التخطيط والمالية والاستثمار فضلًا عن أعضاء مستقلين من ذوى الخبرة لاعتمادها، تمهيدًا لعرضها على رئيس الجمهورية خلال ٣ أشهر من انتهاء السنة الميلادية. وشددت الوزارة على أن صندوق مصر السيادي لا يسعى لخصخصة شركات قطاع الأعمال، بل يهدف إلى العمل مع الكيانات الحكومية المختلفة لتعظيم العائد من أصول هذه الكيانات وتطويرها، وذلك عن طريق تكوين شراكات مع القطاع الخاص لتحقيق نمو حقيقي فى جميع القطاعات في مصر وذلك على غرار الصناديق السيادية على مستوى العالم. وتابعت بأن صندوق مصر السيادي تتكون موارده من رأس مال قدره ٢٠٠ مليار جنيه مصري، ورأس مال مدفوع قدره ٥ مليارات جنيه مصري.

ووفقاً لنظرية الفعل التواصلي لهابرماس فإن مواقع التواصل الاجتماعي تؤدي دوراً هاماً في تشكيل تصورات وأفكار أعضائها حول القضايا المختلفة، ويمكن تفسير ذلك أيضاً في ضوء نظرية الحركات الاجتماعية وهيكل الفرص السياسية بأن الحركات الاجتماعية تتأثر بوجود فرص سياسية ملائمة وعدم وجود عوائق كبيرة تحد من قدرتها على الحركة وهذا ما حدث في المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير وانفتاح المجال العام أمام الحركات الاجتماعية، وتتفق دراسة Deana مع الدراسة الحالية في أن الحركات الاجتماعية تعلم أعضائها مهارات قيمة مثل التنظيم وإدارة الحدث وتغذي الوعي السياسي.

ب – قيم الديمقراطية الاجتماعية:

بلغ مجموع تكرارات قيم الديمقراطية الاجتماعية في المقالات ٢٦٩ تكراراً، ويبين الجدول التالي عدد تكرارات قيم الديمقراطية الاجتماعية ونسبتها المئوية.

جدول رقم (٢١)

يبين عدد تكرارات قيم الديمقراطية الاجتماعية ونسبتها المئوية في صفحة حركة مصريين ضد حكم الإخوان

القيمــة	التكرار	النسبة المئوية
١- قيمة الكرامة الإنسانية	١٨٩	%٧٠.٢٦
٢- قيمة العدالة الاجتماعية	١٩	%٧.٠٦
٣- قيمة الحوار	٢	%٠.٧٤
٤- قيمة الانتماء	٣١	%١١.٥٦
٥- قيمة التعاون	٦	%٢.٢٣
٦- قيمة المساواة	٢٢	٨.١٧
المجموع	٢٦٩	

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- جاءت قيمة الكرامة الإنسانية في المركز الأول بين قيم الديمقراطية الاجتماعية الواردة في منشورات حركة مصريين ضد حكم الإخوان حيث حصلت على ١٨٩ تكراراً بنسبة حوالي ٧٠% من إجمالي قيم الديمقراطية الاجتماعية الواردة في المنشورات.
- تلتها قيمة الانتماء، التي جاءت في المركز الثاني مسجلة ٣١ تكراراً، وبنسبة ١٢% من قيم الديمقراطية الاجتماعية في منشورات الحركة.
- جاءت قيمة المساواة في المركز الثالث، وحصلت على ٢٢ تكراراً، وبنسبة ٨% من قيمة الديمقراطية الاجتماعية في منشورات الحركة.
- تلتها قيمة العدالة في المركز الرابع، حيث حصلت على ١٩ تكراراً، وبنسبة ٧% تقريباً.
- شغلت قيمة التعاون المركز الخامس، حيث حصلت على ٦ تكرارات فقط، وبنسبة ٢%، وتلتها مباشرة قيمة الحوار التي جاءت في المركز الأخير، حيث حصلت على تكرارين فقط وبنسبة ١%.
- طغت قيمة الكرامة الإنسانية على باقي قيم الديمقراطية الاجتماعية في منشورات حركة مصريين ضد حكم الإخوان حيث تخطت نسبتها الثلثين، حيث بلغت ٧٠% من إجمالي النسبة المئوية لتكرارات قيم الديمقراطية الاجتماعية، في حين بلغت نسبة باقي القيم مجتمعة أقل من الثلث، حيث لم تنل الاهتمام الكافي من الحركة، وخاصة قيم العدالة والمساواة والتعاون والحوار، رغم أهميتها.

ومن بين الأخبار التي تم نشرها في صفحة حركة مصريين ضد حكم الإخوان بعنوان: الكرامة تعني رغيف الخبز وجاء مضمون الخبر أصدر المركز الإعلامي التابع لمجلس الوزراء بتاريخ ١٦ /٢٠١٨/٨، تقريرا لتوضيح الحقائق والرد على عدد من الشائعات التي تم تداولها بشان رغيف الخبز المدعم .وذكر التقرير انه بشان ما أثير في العديد من المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي أنباء تُفيد باتجاه وزارة التموين نحو رفع سعر رغيف الخبز المدعم وتخفيض عدد أرغفة الخبز للمواطنين على البطاقات التموينية، فقد تواصل المركز مع وزارة التموين والتجارة الداخلية، والتي نفت صحة تلك الأنباء، وأكدت أنه لا زيادة في سعر رغيف الخبز المدعم وأن الوزارة ملتزمة بصرف رغيف الخبز للمواطنين على بطاقات التموين بخمسة قروش، وأكدت على ثبات حصة المواطنين من الخبز، موضحة أن كل ما يتردد مجرد شائعات هدفها إثارة غضب المواطنين. وأكدت الوزارة أن هناك حملات رقابية بصفة مستمرة علي جميع المخابز بمختلف محافظات الجمهورية للتعرف علي مدي سهولة حصول المواطن علي حصته كاملة

من الخبز المدعم وفقا للأسعار المقررة من قبل الوزارة ، وناشدت الوزارة المواطنين في حالة وجود أي شكاوى تتعلق برغيف الخبز المدعم في أي محافظة من محافظات الجمهورية ، يرجي الإبلاغ عنها من خلال الخط الساخن بمنظومة الشكاوي الحكومية الموحدة١٦٥٢٨.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية الفعل التواصلي بأن المجتمع الافتراضي يمثل مجال عام للنقاشات والتحاور حول القضايا الهامة التي تمس الكرامة الإنسانية ويتفق مع هذه الدراسة Sabrina حول أن الحركات الاجتماعية تستطيع الترويج لأفكارها التي تتبناها.

(٤) نتائج تحليل محتوى صفحة كلنا خالد سعيد :

قيم الديمقراطية المتضمنة في صفحة الفيس بوك الخاصة بحركة كلنا خالد سعيد:

بلغ إجمالي تكرارات قيم الديمقراطية المتضمنة في محتوى صفحة كلنا خالد سعيد ٩٠٣ تكراراً، ويبين الجدول التالي عدد تكرارات قيم الديمقراطية ونسبتها المئوية.

جدول رقم (٢٢)

يبين عدد تكرارات قيم الديمقراطية ونسبتها المئوية في صفحة حركة مصريين ضد حكم الإخوان

القيم	التكرار	النسبة المئوية
١ – قيم الديمقراطية السياسية	٦٣٥	%٨٥.٢
٢ – قيم الديمقراطية الاجتماعية	١١٠	%١٤.٨
المجموع	**٧٤٥**	%١٠٠

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

- جاءت قيم الديمقراطية السياسية في المركز الأول في منشورات حركة كلنا خالد سعيد حيث حصلت على ٦٣٥ تكراراً، وبنسبة حوالي ٨٥.٢% من إجمالي تكرارات قيم الديمقراطية الواردة في منشورات الحركة.
- جاءت قيم الديمقراطية الاجتماعية في المركز الثاني مسجلة ١١٠ تكراراً، وبنسبة حوالي ١٤.٨% من إجمالي تكرارات قيم الديمقراطية الواردة في منشورات الحركة.
- يلاحظ الباحث غلبة قيم الديمقراطية السياسية على قيم الديمقراطية الاجتماعية، وبنسبة كبيرة، حيث لا يوجد توازن بينهما.

ويعرض الباحث فيما يلي توزيع القيم الفرعية المتضمنة داخل فئات القيم السابق الإشارة إليها:

أ – قيم الديمقراطية السياسية:

بلغ مجموع تكرارات قيم الديمقراطية السياسية في المنشورات الخاصة بالحركة ٦٣٥ تكرارا، ويبين الجدول التالي عدد تكرارات قيم الديمقراطية السياسية ونسبتها السنوية.

جدول رقم (٢٣)

يبين عدد تكرارات قيم الديمقراطية السياسية ونسبتها المئوية في صفحة حركة كلنا خالد سعيد

القيمــه	التكرار	النسبه المئويه
١- قيمة الحرية	٣٨	%٥.٩٨
٢- قيمة مقاومة الاستبداد	١٧١	%٢٦.٩٢
٣- قيمة الإصلاح	٣١٣	%٤٩.٢٩
٤- قيمة المشاركة	٢٧	%٤.٢٥
٥- قيمة التسامح	١٢	%١.٨٨
٦- قيمة الوعي السياسي	٧٤	%١١.٦٥
المجموع	٦٣٥	

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- جاءت قيمة الإصلاح في المركز الأول بين قيمة الديمقراطية السياسية الواردة في منشورات حركة كلنا خالد سعيد، حيث حصلت على ٣١٣ تكراراً بنسبة ٤٩% من إجمالي قيم الديمقراطية السياسية الواردة في المنشورات.

- تلتها قيمة مقاومة الاستبداد، التي جاءت في المركز الثاني مسجلة ١٧١ تكرارا، وبنسبة حوالي ٢٧% من قيم الديمقراطية السياسية في منشورات الحركة.
- جاءت قيمة الوعي السياسي في المركز الثالث، وحصلت على ٧٤ تكراراً، وبنسبة حوالي ١٢%.
- تلتها قيمة الحرية في المركز الرابع، حيث حصلت على ٣٨ تكراراً، وبنسبة ٦% تقريباً.
- حلت قيمة المشاركة في المركز الخامس، مسجلة ٢٧ تكراراً، وبنسبة حوالي ٤%.
- شغلت قيمة التسامح المركز الأخير، وحصلت على ١٢ تكراراً فقط، وبنسبة ٢% من قيم الديمقراطية السياسية.
- على الرغم من أهمية قيمتي الإصلاح ومقاومة الاستبداد، وعلى الرغم من جدارتهما باحتلال المركزين الأول والثاني على الترتيب من بين قيم الديمقراطية السياسية، حيث أعطتهما الحركة اهتماماً كبيراً، إلا أن القيم الأخرى لا تقل أهمية عنهما، حيث بلغ مجموع النسبة المئوية لتلك القيم حوالي ٢٤%، وهي نسبة منخفضة جداً، خاصة إذا علمنا أن عدد هذه القيم أربعة وهي: الوعي السياسي، الحرية، المشاركة، التسامح، وكلها قيم أصيلة في الحياة الديمقراطية.

ومن بين الأخبار التي تم نشرها بصفحة "كلنا خالد سعيد" والتي تهدف للإصلاح أكدت أن مصر لا تسعى للحصول على قرض جديد من صندوق النقد الدولي بعد انتهاء برنامج القروض الحالي، والبالغ قيمته ١٢ مليار دولار، مشيراً إلى تحسن واستقرار الاقتصاد المصري، وأنه ليس بحاجة للحصول على أي تمويل أو قرض جديد.

ووفقاً لنظرية الفعل التواصلي لهابرماس فإن صفحات الحركات الاجتماعية تمثل مجالاً عاماً للتناقش في ضوء المصداقية والموضوعية بهدف الإصلاح، ويتفق مع هذه الدراسة Sabrina في أن الحركات الاجتماعية تستطيع التأثير على صانعي القرار ومن ثم الإصلاح.

ب – قيم الديمقراطية الاجتماعية:

بلغ مجموع تكرارات قيم الديمقراطية الاجتماعية ١١٠ تكراراً، ويبين الجدول التالي عدد تكرارات قيم الديمقراطية الاجتماعية ونسبتها المئوية.

جدول رقم (٢٤)

يبين عدد تكرارات قيم الديمقراطية الاجتماعية ونسبتها المئوية في صفحة حركة كلنا خالد سعيد

القيمــه	التكرار	النسبه المئويه
١- قيمة الكرامة الإنسانية	١٩	%١٧.٢٧
٢- قيمة العدالة الاجتماعية	٣٩	%٣٥.٤٥
٣- قيمة الحوار	١٨	%١٦.٣٦
٤- قيمة الانتماء	٦	%٥.٤٥
٥- قيمة التعاون	١٩	%١٧.٢٧
٦- قيمة المساواة	٩	٨.١٨
المجموع	١١٠	

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- جاءت قيمة العدالة في المركز الأول بين قيم الديمقراطية الاجتماعية الواردة في منشورات حركة كلنا خالد سعيد حيث حصلت على ٣٩ تكراراً بنسبة حوالي ٣٦% من إجمالي قيم الديمقراطية الاجتماعية الواردة في المنشورات.
- تلتها قيمتا الكرامة الإنسانية والتعاون، حيث جاءتا متساويتين في المركز الثاني، مسجلة كل قيمة منها ١٩ تكراراً، وبنسبة ١٨% لكل من القيمتين.
- جاءت قيمة الحوار في المركز الرابع، حيث حصلت على ١٨ تكراراً، وبنسبة ١٦% تقريباً.
- شغلت قيمة المساواة المركز الخامس، حيث حصلت على ٩ تكرارات فقط، وبنسبة ٨%، وتلتها مباشرة قيمة الانتماء التي جاءت في المركز الأخير، حيث حصلت على ٦ تكرارات فقط، وبنسبة حوالي ٦%.

- تصدرت قيمة العدالة الاجتماعية قيم الديمقراطية الاجتماعية في منشورات حركة كلنا خالد سعيد حيث جاءت نسبتها تزيد على الثلث تقريبا من إجمالي تكرارات قيم الديمقراطية الاجتماعية، في حين كان هناك توازن في توزيع القيم: الكرامة الإنسانية، التعاون، الحوار، ولم تحصل القيمتين: الانتماء، المساواة على نسبة معقولة من إجمالي التكرارات.

ومن بين الأخبار التي تم نشرها في صفحة كلنا خالد سعيد والتي تعكس فكرة العدالة الاجتماعية جاء بعنوان: ليس من العدالة إيقاف العلاج الشهري لمرضى السكري لحين الانتهاء من حملة ١٠٠ مليون صحة للكشف عن فيروس سي، وجاءت نفس الصفحة لتؤكد عدم صحة الخبر بأنه لا صحة على الإطلاق لتوقف صرف العلاج الشهري لمرضى السكر من التأمين الصحي، وأن أدوية مرضى السكر متوافرة بشكل طبيعي، ويتم صرفها بانتظام بجميع منافذ توزيع العلاج التابعة للتأمين الصحي. أن المخزون الإستراتيجي للأدوية الحيوية كالضغط والسكر آمن ويكفي احتياجات المرضى، مضيفة أن نظام التنبؤ المبكر بالأزمات الدوائية بالإدارة المركزية لشئون الصيدلة، وخاصة الأدوية الحيوية تعمل على مدار الساعة للكشف المبكر عن وجود أي أدوية ناقصة أو يحتمل نقصها خلال الفترة المقبلة.

ووفقاً لنظرية الحركات الاجتماعية وهيكل الفرص السياسية يتضح دور الحركات الاجتماعية كقوة تغيير من خلال الدفاع عن العدالة الاجتماعية للمرضى وحمايتهم وصيانة حقوقهم، ويتفق مع الدراسة الحالية Deana والتي تؤكد على أن الحركات الاجتماعية تستخدم مؤسسات بديلة على شبكة الإنترنت من أجل سد الفجوة التي خلفها العمل السياسي على أرض الواقع.

(٥) نتائج تحليل محتوى صفحة اتحاد الصفحات الثورية:

قيم الديمقراطية المتضمنة في صفحة الفيس بوك الخاصة بحركة إتحاد الصفحات الثورية:

بلغ إجمالي تكرارات قيم الديمقراطية المتضمنة في محتوى صفحة اتحاد الصفحات الثورية ٦١١ تكراراً، ويبين الجدول التالي عدد تكرارات قيم الديمقراطية ونسبتها المئوية.

جدول رقم (٢٥)

يبين عدد تكرارات قيم الديمقراطية ونسبتها المئوية في صفحة اتحاد الصفحات الثورية

القيم	التكرار	النسبة المئوية
١ – قيم الديمقراطية السياسية	٤٧٥	%٧٧.٧٤
٢ – قيم الديمقراطية الاجتماعية	١٣٦	%٢٢.٢٦
المجموع	**٦١١**	%١٠٠

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

- جاءت قيم الديمقراطية السياسية في المركز الأول في محتوى حركة اتحاد الصفحات الثورية حيث حصلت على ٤٧٥ تكراراً، وبنسبة حوالي ٦٢% من إجمالي تكرارات قيم الديمقراطية الواردة في منشورات الحركة.
- جاءت قيم الديمقراطية الاجتماعية في المركز الثاني مسجلة ١٣٦ تكراراً، وبنسبة حوالي ٢٢.٢٦% من إجمالي تكرارات قيم الديمقراطية الواردة في مقالات الحركة.
- يلاحظ الباحث غلبة قيم الديمقراطية السياسية على قيم الديمقراطية الاجتماعية، وبنسبة كبيرة.

ويعرض الباحث فيما يلي توزيع القيم الفرعية المتضمنة داخل فئات القيم السابق الإشارة إليها:

أ – قيم الديمقراطية السياسية:

بلغ مجموع تكرارات قيم الديمقراطية السياسية في المنشورات ٤٧٥ تكراراً، ويبين الجدول التالي عدد تكرارات قيم الديمقراطية السياسية ونسبتها المئوية.

جدول رقم (٢٦)

يبين عدد تكرارات قيم الديمقراطية السياسية ونسبتها المئوية في صفحة حركة اتحاد الصفحات الثورية

القيمــة	التكرار	النسبة المئوية
١- قيمة الحرية	١٩	٤%
٢- قيمة مقاومة الاستبداد	١٦٨	٣٥.٣٦%
٣- قيمة الإصلاح	٢١٧	٤٥.٦٨%
٤- قيمة المشاركة	١٩	٤%
٥- قيمة التسامح	٦	١.٢٦%
٦- قيمة الوعي السياسي	٤٦	٩.٦٨%
المجموع	٤٧٥	

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- جاءت قيمة الإصلاح في المركز الأول بين قيم الديمقراطية السياسية الواردة في منشورات حركة اتحاد الصفحات الثورية، حيث حصلت على ٢١٧ تكراراً بنسبة حوالي ٤٦% من إجمالي قيم الديمقراطية السياسية الواردة في المنشورات.
- تلتها قيمة مقاومة الاستبداد، التي جاءت في المركز الثاني مسجلة ١٦٨ تكرارا، وبنسبة ٣٥% من قيم الديمقراطية السياسية في منشورات الحركة.
- جاءت قيمة الوعي السياسي في المركز الثالث، وحصلت على ٤٦ تكراراً، وبنسبة ١٠%.
- تلتها قيمة الحرية وقيمة المشاركة في المركز الرابع، حيث حصلت القيمتان على نفس التكرار وهو ١٩ تكراراً، وبنسبة ٤%.
- شغلت قيمة التسامح المركز الأخير، وحصلت على ٦ تكرارات فقط، وبنسبة ١% من قيم الديمقراطية السياسية.
- لأول مرة تتصدر قيمة الإصلاح وتتقدم على قيمة مقاومة الاستبداد، حيث شغلت المركز الأول من بين قيم الديمقراطية السياسية، وبلغت نسبتها ٤٦% من إجمالي قيم الديمقراطية السياسية الواردة في منشورات الحركة حيث أعطتها الحركة اهتماماً كبيراً، كما تقدمت قيمة الحرية عند الحركة حيث حلت رابعاً، مسجلة ١٩ تكراراً، وبنسبة ٤% متساوية مع قيمة المشاركة.

ومن بين منشورات صفحة اتحاد الصفحات الثورية التي تعكس قيمة الإصلاح أكدت أنه لا يوجد أي توافق لعمل المنظمات الأهلية الأجنبية في مصر وقالت أنها تمارس كافة أعمالها وأنشطتها بشكل طبيعي ودون أي عوائق، وأشارت إلى أن الدولة حريصة على التعاون مع المنظمات الأجنبية وتبادل الخبرات والاستفادة من المشروعات التي تقدمها هذه المؤسسات وعمل شراكات بناءة مع الحكومة المصرية والجمعيات والمؤسسات الأهلية في مصر للإصلاح وأوضحت أن إجمالي عدد المنظمات الأجنبية في مصر والمرخص لها بالفعل لمزاولة نشاطها يبلغ ٩٠ منظمة أجنبية، وأن بعضها يرجع تاريخ تواجدها في البلاد لسنة ١٩٥٠ و ١٩٥٦، مشيرة إلى أن المنظمات الأجنبية تحصل في مصر على ترخيص عمل محدد المدة، إذ يصدر الترخيص لمدد بين ٣ إلى ٥ أعوام، ويتم تجديده.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية الفعل التواصلي لهابرماس في أن المجتمع الافتراضي له دور كبير في التحاور بين الأعضاء حول القضايا السياسية والاجتماعية وذلك لتشكيل وعي بأهم القضايا التي يمر بها المجتمع، وتتفق أيضاً نظرية هيكل الفرص السياسية مع ذلك في أن الحركات الاجتماعية استغلت الفرصة بعد ثورة ٢٥ يناير وانفتاح المجال العام للدفاع عن القضايا السياسية وإصلاح العمل السياسي، وتتفق دراسة Sabrina في أن الحركات الاجتماعية تستطيع الترويج للأفكار والقيم التي تريدها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي ومن ثم إحداث تغيير، وأكبر دليل على ذلك في مصر الدور الفاعل وليس الوحيد لمواقع التواصل الاجتماعي للحركات الاجتماعية الجديدة في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م.

ب – قيم الديمقراطية الاجتماعية:

بلغ مجموع تكرارات قيم الديمقراطية الاجتماعية في المنشورات ١٣٦ تكراراً، ويبين الجدول التالي عدد تكرارات قيم الديمقراطية الاجتماعية ونسبتها المئوية.

جدول رقم (٢٧)
يبين عدد تكرارات قيم الديمقراطية الاجتماعية ونسبتها المئوية في صفحة حركة اتحاد الصفحات الثورية

القيمـــة	التكرار	النسبة المئوية
١- قيمة الكرامة الإنسانية	٣١	%٢٢.٧٩
٢- قيمة العدالة الاجتماعية	١٤	%١٠.٢٩
٣- قيمة الحوار	٢١	%١٥.٤٤
٤- قيمة الانتماء	١١	%٨.٠٨
٥- قيمة التعاون	٥٦	%٤١.١٧
٦- قيمة المساواة	٣	%٢.٢٠
المجموع	١٣٦	

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- جاءت قيمة التعاون في المركز الأول بين قيم الديمقراطية الاجتماعية الواردة في منشورات حركة اتحاد الصفحات الثورية، حيث حصلت على ٥٦ تكراراً بنسبة حوالي ٤٢% من إجمالي قيم الديمقراطية الاجتماعية الواردة في المنشورات.
- تلتها قيمة الكرامة الإنسانية، التي جاءت في المركز الثاني مسجلة ٣١ تكراراً، وبنسبة ٢٣% من قيم الديمقراطية الاجتماعية في منشورات الحركة.
- جاءت قيمة الحوار في المركز الثالث، وحصلت على ٢١ تكراراً، وبنسبة ١٥%.
- تلتها قيمة العدالة الاجتماعية في المركز الرابع، حيث حصلت على ١٤٠ تكراراً، وبنسبة ١٠% تقريباً.
- شغلت قيمة الانتماء المركز الخامس، حيث حصلت على ١١ تكراراً فقط، وبنسبة ٨%، وتلتها قيمة المساواة التي جاءت في المركز الأخير، حيث حصلت على ٣ تكرارات فقط، وبنسبة ٢%.
- لأول مرة تتقدم قيمة التعاون على باقي قيم الديمقراطية الاجتماعية في منشورات الحركات عينة البحث، حيث بلغت نسبتها ٤٢% تقريبا من إجمالي تكرارات قيم الديمقراطية الاجتماعية لدى حركة اتحاد الصفحات الثورية، وباستثناء قيمتي التعاون والمساواة يوجد توازن – إلى حد ما – في توزيع باقي قيم الديمقراطية الاجتماعية.

ومن بين منشورات صفحة اتحاد الصفحات الثورية التي تعكس قيمة التعاون خبر بعنوان: **انتشار شائعة بانسحاب الشركة الصينية من تنفيذ مشروعات بالعاصمة الإدارية الجديدة:**

كشف المركز الإعلامي لمجلس الوزراء١٠ أكتوبر ٢٠١٨، أنه في ضوء ما تردد من أنباء عن انسحاب الشركة الصينية من تنفيذ مشروعات بالعاصمة الإدارية الجديدة، تواصل المركز مع وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والتي نفت تلك الأنباء.وأكدت الوزارة أنه لم يتم انسحاب أو خروج الشركة الصينية من العمل بالمشروعات الجاري تنفيذها بالعاصمة الإدارية الجديدة، وأن العمل بهذه المشروعات يسير بشكل طبيعي ومنتظم دون أي توقف، مشيرةً إلى أن كل ما يتردد حول هذا الشأن شائعات لا أساس لها من الصحة تستهدف إثارة غضب المواطنين والإضرار بالاقتصاد القومي للدولة. وأشارت الوزارة إلى أن الشركة الصينية تقوم حالياً بتنفيذ المرحلة الأولى من المنطقة المركزية للأعمال بالعاصمة الإدارية الجديدة، وتم توقيع مذكرة تفاهم وتعاون بشأن المرحلة الثانية، والأمور تسير بصورة جيدة جداً.

يعكس هذا الخبر حرص صفحة الحركة على الحفاظ على قيمة التعاون بين الدولة المصرية والدولة الصينية من خلال نفي شائعة انسحاب الشركة الصينية من تنفيذ مشروعات بالعاصمة الإدارية الجديدة، ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية الفعل التواصلي لهابرماس بأهمية مواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها تشكل مجتمعاً افتراضياً في التحاور حول القضايا المختلفة وتدعيم القيم في ضوء المصداقية والموضوعية ويتفق مع الدراسة الحالية دراسة Sabrina حيث تركز على ما يسمى بعملية "الديمقراطية المعلوماتية" وبناء المعرفة وما توصلت إليه من الحركات الاجتماعية لها قدرة كبيرة على الترويج وتشكيل الرأي العام.

النتائـج

يمكن عرض أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

- جاءت "قيم الديمقراطية السياسية" (الحرية – مقاومة الاستبداد – الإصلاح – المشاركة السياسية – التسامح – الوعي السياسي) في المركز الأول، وحصلت على ٣٢٥٥ تكراراً، وبنسبة ٧٦% تقريباً من إجمالي القيم الواردة في المواقع عينة الدراسة.
- وردت قيم "الديمقراطية الاجتماعية" (الكرامة الإنسانية – العدالة الاجتماعية – الحوار – الانتماء – التعاون – المساواة) في المركز الثاني، وحصلت على ١٠٢٣ تكراراً، وبنسبة ٢٤% تقريباً من إجمالي القيم الواردة في المواقع عينة الدراسة.
- مواقع الحركات عينة الدراسة لم تقدم مجموعة متوازنة من القيم (على مستوى الفئات)، بمعنى أنهم قد أولوا اهتماماً كبيراً ببعض فئات القيم على حساب الفئات الأخرى، فهناك فئة قيم الديمقراطية السياسية يزيد التأكيد عليها، حيث بلغت نسبتها حوالي ٧٦% في حين لم تنل "قيم الديمقراطية الاجتماعية" الاهتمام الكافي، حيث بلغت نسبتها حوالي ٢٤% من النسبة الإجمالية، كما توصلت الدراسة إلى اتخاذ صفحة حركة ٦ أبريل اتجاه معادٍ للوطن بنشرها العديد من الشائعات.
- صفحات الحركات عينة الدراسة لم تقدم مجموعة متوازنة من القيم (على مستوى مفردات القيم)، بمعنى أن مواقع الحركات عينة الدراسة قد أوّلوا اهتماماً كبيراً ببعض القيم على حساب البعض الآخر، فهناك قيم حصلت على نصيب الأسد من النسبة المئوية للتكرارات، مثل قيمة المشاركة، وجاءت على قمة سلم قيم الديمقراطية، تلتها على السلم قيمة الإصلاح، ثم قيمة الوعي السياسي على الدرجة الثالثة في السلم ، بينما لم يعط الصفحات عينة الدراسة قيم أخرى مهمة جداً للحياة الديمقراطية الاهتمام والعناية المناسبة، مثل قيم الحرية، والعدالة، والحوار.
- إن تصدّر قيم المشاركة، والإصلاح، والوعي السياسي، والنقد، والكرامة الإنسانية لسلم قيم الديمقراطية، وتأخر قيم أخرى على السلم، ليبين لنا بجلاء مدى الاتساق بين نتائج تحليل صفحات الحركات عينة البحث والواقع الراهن الذي تعيشه مصر، فالمجتمع المصري بعد ثورة يناير يتوق إلى الحياة الديمقراطية، بعد عقود من القهر والاستبداد، غير أن الانتقال من حياة القهر والاستبداد إلى الحياة الديمقراطية الحقة يستلزم تمهيد الطريق لذلك؛ لذا كان الاهتمام الكبير من عينة البحث بتلك القيم "الممهدة" للحياة الديمقراطية.
- إن تصدُّر هذه القيم– سالفة الذكر – لسلم قيم الديمقراطية، ليلقي عبئاً كبيراً على المؤسسات الاجتماعية التي تتولى التنشئة الاجتماعية والسياسية، كي تقوم بدورها في غرس وتنمية هذه القيم في نفوس الشباب المصري.

المراجع

١- أحمد فاروق، تحليل سوسيولوجي لأزمة القيم الأخلاقية بين الشباب المصري - دراسة ميدانية، بحث منشور، مجلة كلية الآداب، جامعة قنا، ٢٠١١، ص٦.

٢- هديل محمد الليثي، القيم الديمقراطية لدى طلاب الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة قناة السويس، ١٩٩٨، ص ٢٩-٣٠.

٣- مصري عبد الحميد فوده، دراسة حضارية مقارنة لقيم الشباب لدى مجموعتين من طلاب الجامعة الكويتيين والمصريين، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد(١)، العدد(١) ١٩٨٧، ص١١٢.

٤- محمد علي محمد، علي عبد المعطي، السياسة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٨٥، ص١٧.

٥- صلاح الدين فوزي، المحيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مكتبة الجلاء، المنصورة، ج١، ١٩٩٥، ص٣٤٦.

٦- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع١١٧، سبتمبر ١٩٨٧، ص ص٣٣، ٣٩.

٧- كمال المنوفي، أحمد الرشيدي وآخرون، معجم مصطلحات العلوم السياسية، تحرير وتقديم نيفين مسعد، مركز الدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص١٢٢-١٢٣.

٨- هديل الليثي، القيم الديمقراطية، مرجع سابق، ص ص٩ – ١٠.

٩- أحمد فاروق، تحليل سوسيولوجي لأزمة القيم، مرجع سابق، ص ص٩، ١٠.

١٠- رفعت عبد السيد، حرية التظاهر وانعكاس طبيعتها على التنظيم القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص٩-١٠.

11- Neil Nugent, The Government and Politics of the European Community. Durham, Duke University Press, 1989, p.38.

١٢- كمال المنوفي، الثقافة السياسية المتغيرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٩، ص٧٨.

١٣- السيد غانم، المشاركة السياسية في النظام السياسي، تحرير: علي الدين هلال، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٣، ص٥٨.

١٤- شيماء عبد النبي أبو عامر، دور الإنترنت في تنمية الوعي بالمشاركة السياسية لدى الشباب، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التربية النوعية، جامعة طنطا، ٢٠١٢، ص١٤.

١٥- محمد حسن المزين، دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز قيم التسامح لدى طلابها من وجهة نظرهم، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، غزة، ٢٠٠٩، ص١٣١.

١٦- هويدا عدلي، التسامح السياسي، المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٣٧.

١٧- موسى محمد ال طويرش، الوعي السياسي كعنصر أساسي في بناء النظام السياسي الديمقراطي متاح على: http://aljadidah.com/2012/03%D8%,A7%D9%84%D9%88%D8%B9%8A

١٨- ناجي الغزي: مفهوم الوعي متاح على: http://www.alravv.com/473.htm

١٩- معهد البحرين للتنمية السياسية: الوعي السياسي متاح على http://alayam.com/newsdetails.aspx?id=25688

٢٠- عصام عبد الله، الكرامة الإنسانية، متاح على: http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=4312a7ededef4764

٢١- محمد حسن المزين، دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز قيم التسامح، مرجع سابق، ص٨٧.

٢٢- مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، القاهرة، ١٩٩٠، ص١٧٧.

٢٣- يحيى بن محمد حسن زمزمي، الحوار آدابه وضوابطه في ضوء الكتاب والسنة، دار المعالي، عمان، ١٤٢٢هـ، ص٢٢.

٢٤- حسن ملواني، الحوار المفقود، مجلة العربي، المجلس الوطني للثقافة، العدد ٦٥٥، الكويت، يونيو ٢٠١٣، ص ص١٥٨-١٥٩.

٢٥- فهد عبد الكريم البكر، دور المدرسة في تعميق الانتماء الوطني. متاح على: http://www.palmoon.net7topic-15-567-html
٢٦- علي عبد الرازق جلبي، طارق سيد أحمد الخليفي، هاني خميس أحمد عبده، القاموس العصري في العلم الاجتماعي، مطبعة البحيرة، البحيرة، ٢٠٠٧، ص٢٣١.
٢٧- حسن مظفر الرزو، الجاهزية الإلكترونية للبلدان العربية وانعكاساتها المحتملة على فرص تفعيل بيئة اقتصاد المعرفة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص:٦٣.
٢٨- السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي، المفاهيم والقضايا، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨١، ص٢٣٣.
29- Eelbert Blumer: Collective Behavior in Alfred ML (Ed.). Principles of Sociology, New Yourk, 1969, p.121.
٣٠- مريم أحمد مصطفى، التحليل السوسيولوجي لتاريخ مصر الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص٢٣٤.
31- Alan Sent: Ideningy and the New social movements. Uawin Hyman Ltd, London, 1990, pp.8-16.
٣٢- إبراهيم البيومي غانم، الحركات الاجتماعية تحولات البنية وانفتاح المجال، متاح على الرابط التالي: http://www.islamonline.net
٣٣- المرجع نفسه، ص١٨.
٣٤- فرانك أدلوف، المجتمع المدني النظرية والتطبيق السياسي، ترجمة عبد السلام حيدر، مركز المحروسة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩، ص١٣٧.
٣٥- جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد، تقديم محمد الجوهري. المجلد الثاني، مادة الحركات الاجتماعية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٦٣٣.
٣٦- عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكاتب، القاهرة، ١٩٧٩م، ص٤٢٨.
٣٧- محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي ميدانية وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ص١٣١-١٣٦.
٣٨- شيماء أبو عامر، مرجع سابق، ص١٧.
٣٩- إبراهيم البيومي غانم، الحركات الاجتماعية تحولات البنية وانفتاح المجال، مرجع سابق، ص٢.
٤٠- إيمان جابر شومان، الحركات الاجتماعية السياسية مع الإشارة إلى الحركات العمالية في مصر الحديثة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة طنطا، ١٩٨٧، ص ص٥٦-٥٧.
٤١- حامد خليل، الوطن العربي والمجتمع المدني، دراسات إستراتيجية، مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، جامعة دمشق، العدد الأول، السنة الأولى، خريف ٢٠٠٠، ص١٢.
٤٢- لتوضيح سمات الحركات الاجتماعية الجديدة والقديمة انظر إلى:
- Alan Scot: Ideology and the New Social Movement, Landon, Unwis, Hyman Ltd, 1990, p.16.
- Buechler Steven M.: New Social Movement Theories, Sociological quarterly, Journal, 1995, available at:
http://www.svet.lu.se/webcaurses/webkurser/002-politisk-kumikation/grandlangegrande/Extra-resurer/sem4-resurer/file.pdf.
٤٣- تشارلز تيلي، الحركات الاجتماعية (١٧٦٨ – ٢٠٠٤م)، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص١٧.
٤٤- السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي.. دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢، ص٢٣٣.
٤٥- عاطف فؤاد، علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥م، ص١١٩.
٤٦- أحمد سيد حسين، حركات المطالبة بالتغيير في الوطن العربي، حركة كفاية، الشركة العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩، ص٥١.
٤٧- عمار علي حسن، الحركات السياسية الجديدة وصعوبة التجذر الاجتماعي في حدود الإصلاح السياسي في مصر، القاهرة، دار ميريت، ٢٠٠٧، ص٢٢٣.
٤٨- أحمد سيد حسين، مرجع سابق، ص ص٥١-٥٢.
٤٩- جوردون مارشال، مرجع سابق، ص ٦٣١، ص٦٥٢.

٥٠- إيمان شومان، مرجع سابق، ص١٤٦.
٥١- نونة درويش، هل نحن إزاء حركة بالفعل أم آراء منظمات محدودة؟ مارس/آذار ٢٠١٧ على موقع الإنترنت التالي: 'HTTP://WWW.ISLAMONLINE.NET/ARABIC/MAFAHEEM
٥٢- جوردون مارشال، مرجع سابق، ص ٦٣٥.
53- Wikipedia: http://en.wikipedia.org/wiki/Social_movement.
٥٤- نادين عبد الله، الحركات الاجتماعية وأهم الدراسات الفكرية، منتدى البدائل العربي للدراسات، دراسة غير منشورة، ٢٠٠٤، ص٥.
٥٥- بوتومور، علم الاجتماع السياسي، ترجمة وميض نظمي، دار الطليعة للنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٦، ص٦٤.
٥٦- عزة خليل، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، في سمير أمين (تقديم)، عزة خليل (تحرير)، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، مركز البحوث العربية والإفريقية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٣١.
٥٧- أحمد حسين، الحركات الاجتماعية والإصلاح السياسي – حالة حركة كفاية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص٦٩.
٥٨- إيمان شومان، مرجع سابق، ص ١٤٢.
٥٩- ناهد عز الدين، مفهوم هيكل الفرص السياسية وصلاحية الاستخدام كأداة تحليلية في دراسة العمل الجماعي، مجلة النهضة، المجلد الخامس، العدد الأول، يناير ٢٠٠٥، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ص٧١-١٠٠.
٦٠- فريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ص١١، ١٢.
61- Pichardo, Nelson: New social movement-A critical review, Annual review of sociology, vol.123, 1997, pg.420-421, available at: www.wikipedia.org/new_social_movement/the_free_encylopedia.
٦٢- عزة خليل، الحركات الاجتماعية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص٣٥.
63- JurgenHarbarmas, The sphere: An Encyclopedia Article, New Edition, (Frank furtAmmain: 1996), pp.220-226.
٦٤- خالد كاظم أبو دوح، المجال العام الافتراضي وإعادة إنتاج السلفية، مجلة الديمقراطية، ع٣٨، أبريل ٢٠١٠ available at:http://digital.ahram-org.eg/article
٦٥- خالد كاظم أبو دوح، مفهوم المجال العام، الأبعاد النظرية والتطبيقات، ٢٠١٠ متاح على http://digital.ahram.org.eg/article
٦٦- هناء حسين قرني، "الإعلام الجديد في تشكيل الرأي العام لدى الشباب الجامعي (دراسة تطبيقية على موقع الفيس بوك)"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية البنات للآداب قسم اجتماع شعبة إعلام، جامعة عين شمس، ٢٠١٥، ص٤٦.
67- Hannah Arendt, The human condition. The university of Chicago press-chicago slondo. 2nd edition, 1996.
68- Woo-young, C. "The cyber Balkanization and structural transformation of the public sphere in Icorea" Journal of contemporary Easter Asia, vol.7, 2008, p.3031 Published on line loyEBsco-publishing: http://ebsco.host.com, 2013, pp. 12-116.
٦٩- محمد محمود المرسي، قضايا المجتمع كما تعكسها المدونات المصرية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام والرأي العام، المجلد العاشر، العدد الثاني يونيو ٢٠١٠، ص١٦.
٧٠- سعود عيد العجمي، دور شبكات التواصل الاجتماعي في بناء النقاش حول القضايا السياسية والاجتماعية بدولة الكويت، دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام جامعة القاهرة، ٢٠١٦، ص٤٤.
٧١- محمد عبده بدوي. دور برامج الرأي بالقنوات الفضائية العربية في دعم ثقافة الحوار العربي بين الجمهور، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام قسم الإذاعة، ٢٠١٠، ص٧٩.
72- Stephen W. Little John, Karen A. Foss, John g. Oetzel. "Theories of Human Communication", 11th ed. (USA. Wave Land Press, Inc. 2017), p.203.
٧٣- هيثم الميهي. الإعلام السياسي والإخباري في الفضائيات (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص١٢٧.

٧٤- حسنين شفيق. نظريات الإعلام وتطبيقاتها في دراسات الإعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي (القاهرة: دار فكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٤) ص١٧٦.

75- Connie de Beer, Asrts. Veithuijsen, "Participation in Conversations about the news". In: International Journal of Public Opinion Research, vol.(13), No.(2), 2001, pp.140-141.

٧٦- حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط٤ (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣) ص٣١٤-٣١٥.

77- Stanty Baran & Dennis Davis, "Mass communication theory: Foundations, format, and future, 5th Ed. (Australia: Thomson Wandsworth, 2009), p.324.

٧٨- محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط٤ (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠١٥) ص٣٥٤.

79- Yoon Whan Cho: New Media Uses and Dependency Effect Model: Exploring the Relationship Between New Media Use Habit, Dependency Relation, and Possible Outcomes, PHD of Philosophy, New Brunswick, The State University of New Jersey, May 2009, p.13.

80- Padmini Patwardhan and Jin Yang: Internet Dependency Relations and Online Consumer behavior: A Media system Dependency Theory Perspective on why people shop, Chat and Read News online, Journal of Interactive Advertising vol.3, No.2, Spring, 2003, p.57.

81- Tyrone Haniton Glade: September 11, 2001: An Individual Media Dependency Perspective, Masters of Arts, Brighan Young University, 2004, p.1, p.12.

٨٢- عبد الرحيم درويش، مقدمة إلى علم الاتصال (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠١٥) ص٢٠٥.

83- Stanley Baran and Dennis Davis. Mass Communication theory foundations, 6th ed. (USA: Wadsworth, Cenages learning 2012), p.288-289.

٨٤- حسن المصدق، هابرماس ومدرسة فرانكفورت، المركز الثقافي العربي، ط١، ٢٠٠٥، ص١٤٦.

٨٥- محمد الأشهب، الفلسفة والسياسة عندها برماس، قضايا سياسية، مطبعة النجاح، المغرب، ٢٠٠٦، ص ص١٩٥-١٩٦.

86- Deana Roulinger, Leselie Bunnage, Internet and Poltical Change, Annual Conference of International communication Association, 2007.

87- Sabrina Mccormick, Social Movement and Democratizing Knowledge a case study of Brazilan Anti Dam Movement, Annual_Conference of International, Communication 2007.

88- Hodgson, Kirkup, The Internet and Social Movement: an Exploratory study of Ata/Wanese Virtual Mobilization 2007.

89- R. Kelly garnett,paul N. Edwards, revolutionary secrets: Technologyes role in the south African antiapartheid movement, social science computer review, vol.25, No.1, Spring 2007, 13-26, sage rublications.

90- Younghoi Song, Internet news media and issue development: a case study on the roles of independent online news services as agenda-builders for anti-us protestes in sourth korea, new media society 2007, p.9-71, vol.(9).

91- Nicole Martin, How Activist groups use web sites in media relations evaluating press rooms, annual conference 2008.

92- J. Patrick Biddix, han woopark: online networks of student protest: the case of the living wage campaign, new media society 2008, vol.(10), p.871-891.

٩٣- نجوى عبد السلام، التفاعلية في المواقع الإخبارية على شبكة الإنترنت، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، القاهرة، أكتوبر، ديسمبر ٢٠٠١.

94- Farzaneh Moinian. The construction of identity on the internet: oops! I have left my diary open to the whole world!, Stockholm institute of education, childhood copy right 2006.

٩٥- سعيد محمد، معالجة المواقع الإلكترونية الفلسطينية للأزمات الداخلية، دراسة تحليلية مقارنة بالتطبيق على الأزمة الداخلية بعد الانتخابات التشريعية، رسالة ماجستير منشورة (معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٦).

96- Kim & Thomas: the defferentil gains model of online news examining the implications of interactive use for political participation 2008, paper to be submitter for consideration at the annual meeting of international communication association (ICA), Dresden, and Germany 2006

97- Richard Shaws, Politics and the internet, political socience, vol.61, no.2 December 2008.

٩٨- معين صالح يحيى الميتمي، تفضيلات مستخدمي شبكة الإنترنت لتصميم المواقع الإخبارية العربية، دراسة تحليلية وميدانية على المواقع الموجهة للجمهور العربي، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.

99- Qingwen dong, mark A. Urista explaining why young adults use my space and Kneth D day through uses and gratifications theory 2007.

١٠٠- عمرو محمد أسعد، العلاقة بين استخدام الشباب المصري لمواقع الشبكات الاجتماعية وقيمهم المجتمعية، دراسة على موقعي يوتيوب وفيس بوك، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة ٢٠١١.

١٠١- أحمد حسين محمدين، دور شبكات التواصل الاجتماعي في توجيه الرأي العام نحو الأحداث السياسية في مصر، دراسة حالة على الانتخابات الرئاسية ٢٠١٢، المؤتمر الدولي الثامن عشر، الإعلام وبناء الدولة الحديثة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٣٠ يوليو ٢٠١٢، ص٦٤٧-٧٣٢.

١٠٢- عالية عبد العال، أغاني اليوتيوب الاحتجاجية ومشاركة الشباب في المجال العام ص(٢٧١-٣٣٢) ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي التاسع عشر (الإعلام وثقافة التغيير) كلية الإعلام جامعة القاهرة ٢٣-٢٥ أبريل ٢٠١٣.

١٠٣- مصطفى سيد عبد اللاه الجزيري، محمود أحمد لطفي، نورا عبد الله محمود، استخدامات المرأة الصعيدية للشبكات الاجتماعية وتأثيرها على مشاركتها في الانتخابات الرئاسية ٢٠١٢: دراسة ميدانية ص (٣٩٥-٤٣٠)، كلية الإعلام جامعة القاهرة، ٢٣-٢٥ أبريل ٢٠١٣.

١٠٤- نصر الدين عبد القادر عثمان ومريم محمد صالح، اتجاهات أساتذة الإعلام نحو الأدوار السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي، المؤتمر العلمي الأول لكلية الإعلام لجامعة الأزهر (المهنية الإعلامية والتحول الديمقراطي) ١٣ – ١٤ أبريل ٢٠١٣، ص١٣٣٨-١٣١١.

١٠٥- عزة عبد العزيز عثمان، العوامل المؤثرة في نمو الشائعات على شبكات التواصل الاجتماعي وقت الأزمات في مصر، دراسة حالة على شائعات الفترة الانتقالية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر السنوي التاسع عشر، دور الإعلام في مواجهة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها ٢٢-٢٣ نوفمبر ٢٠١٤ جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١٤.

استمارة تحليل محتوى صفحات الفيس بوك للحركات الاجتماعية عينة الدراسة

اسم الحركة: **اسم الصفحة:**

القيم	قيم الديمقراطية السياسية													
	الحرية		مقاومة الاستبداد		الإصلاح		المشاركة		التسامح		الوعي السياسي		قيم أخرى	
رقم المنشور	صريحة	ضمنية	صريحة	ضمنية	صريحة	ضمنية	صريحة	ضمنية	صريحة	ضمنية	صريحة	ضمنية	صريحة	ضمنية
منشـــور ١														
٢														
٣														
٤														
٥														
٦														
٧														
٨														
٩														
١٠														
١١														
١٢														

استمارة تحليل محتوى صفحات الفيس بوك للحركات الاجتماعية عينة الدراسة

اسم الحركة: **اسم الصفحة:**

القيم	قيم الديمقراطية الاجتماعية													
	الكرامة الإنسانية		العدالة الاجتماعية		الحوار		الانتماء		التعاون		المساواة		قيم أخرى	
رقم المنشور	صريحة	ضمنية	صريحة	ضمنية	صريحة	ضمنية	صريحة	ضمنية	صريحة	ضمنية	صريحة	ضمنية	صريحة	ضمنية
منشـــور ١														
٢														
٣														
٤														
٥														
٦														
٧														
٨														
٩														
١٠														
١١														
١٢														